الجامعة الأمريكية المفتوحة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مناهج البحث العلمي
وضوابطه في الإسلام

تأليف

أ.د/ حلمي عبد المنعم صابر

عميد كلية الدعوة الإسلامية – جامعة الأزهر (سابقًا)

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

* إلى المفتونين بالحضارة الغربية الحديثة.
* وإلى صرعى الغزو الفكري والثقافي.
* وإلى أسرى الهزيمة النفسية ودعاة التبعيّة الفكرية.

إليكم إخوتي وبني جلدتي :

قبسًا من نور الإسلام، وشعاعًا من فكر أسلافكم العظام عن منهجيـــة البحـــث العلمي وضوابطه في الإسلام، ربطًا بين الماضي والحاضر، وأملاً في استعادة ذاتنا المفقودة، وتحقيق عزنا المنشود، وحفزًا للهمم من أجل مواصلة ما انقطع مع ريادة علمية ونهضـــة حضارية أضاءت الدنيا كلها.

﴿ وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج: ٤٠].

[صدق الله العظيم]

تقديم

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان، علمه البيان، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله إمام كل رسول ونبي، وسيد كل عالم وتقي، ﷺ، ورضي الله عن آله وصحبه أجمعين، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن موضوع البحث العلمي له أهمية كبرى، خاصة في هذا العصر الذي احتدم فيه الصراع بين الثقافات والحضارات، وتعددت فيه المذاهب الفكرية والمنهجيات، وتسعى فيه بعض الأمم جاهدة لبسط نفوذها العلمي والفكري، فضلاً عن النفوذ العسكري والاقتصادي والسياسي على الأخريات.

وهذا البحث الذي نقدم له، يأتي وسط هذا الصراع؛ ليكشف — في تواضع — عن الخطوط العريضة التي تنتظم البحث العلمي في الإسلام، وليبين عن المنهجية العلمية في الإسلام وما تحظى به من اعتدال وتميز، فضلاً عن الريادة والأصالة؛ وليقدم ضوابط البحث العلمي التي تحفظ نتائجه من الخطأ، وتحفظ عواقبه من الضرر، وذلك في ضوء توجيهات القرآن، وهدي النبي ﷺ، وما خلفه لنا أسلافنا العظام الذين كانت لهم الريادة في تقعيد وتنظير مناهج البحث، وكانت لهم الريادة في تطبيقاتها في ميدان توثيق الأخبار، وفي استخراج القضايا والأحكام، فضلاً عن ميدان التجريب والاستقراء في علوم الكون والطبيعة، وقد أثمرت جهودهم عن تلك الحضارة الإسلامية العظيمة، التي أضاءت للعالمين دروب الحياة، وكانت هي القبس الذي أشعل جذوة النهضة العلمية في الحضارة الغربية الحديثة.

وهدفنا من هذا البحث: أن يشعر كلّ باحث بعظمة التوجيه الإسلامي في الحقل العلمي والخُلُقي على حد سواء، وأن يشعر كذلك بتميز وأصالة العقلية الإسلامية، وريادة المنهجية العلمية في الإسلام؛ وأملنا كبير: في أن يدعم هذا البحث ذاتنا الإسلامية، وأن يعمق لدى شبابنا وفتياتنا أصالتهم الفكرية والعلمية، ويعيد إليهم الثقة في أنفسهم، وفي تراثهم، وفي مناهجهم، وفيما عندهم من كنوز، وأن يكون حافزًا لهم على النهوض، ووصل ما انقطع واسترداد ما ضاع، وأن تتحقق لهم الصدارة والريادة كما تحققت لأسلافهم العظام.

ومن الأهداف الأساسية أيضًا: تدريب الطالب على طرق البحث السليم وكيفية تطبيق هذه المناهج في دراسته العلمية.

حيث إن هدف التعليم ليس تلقين الطالب كل المعرفة، وإنما تمكينه من وسائل تحصيل المعرفة، وهذا لا يتأتى إلا بتدريب الطالب على البحث والتنقيب بالاستقراء والملاحظة، ومحاولة إطلاق الطاقات الإبداعية والخلاقة لدى طلاب العلم.

والمثل الصيني القديم يعبر عن هذا المعنى حين يقول: (إنك إذا أعطيت المرء سمكة تغذى بها مرة واحدة، ولكن إذا علمته صيد السمك تغذى كل أيام حياته)[1].

وإن تقدم البحوث العلمية رهين باستقامة المنهج العلمي وتدريب الطالب عليه، وفي الجامعات الغربية نجد أنها تتلقف الطلاب منذ اليوم الأول لدخوله الجامعة ثم تعطيه قدرًا كافيًا من المعلومات عن المكتبة وأقسامها وكيفية استخدامها، ثم تعطيه مجموعة من المقررات في علم مناهج البحث وكيفية تطبيقات المناهج أثناء دراسته.

ومن هنا كان لزامًا أن يلمّ طالب العلم بطرق إجراء البحوث، ووسائل جمع

(١) أصول البحث العلمي ومناهجه، د. أحمد بدر ص ١٢٣ طبعة الكويت.

المادة العلمية، وكيفية تحليلها وتفسيرها، وطرق نقدها وتقويمها وكيفية توظيفها وتوليد المعلومات والنتائج المبنية على المقدمات والفروض العلمية.

وخطتي في هذا الكتاب تتمحور في تمهيد وثلاث وحدات:

أما التمهيد فيتناول النقاط الآتية:

أ- التعريف بمناهج البحث العلمي.

ب- أهمية المنهج في الفكر الإسلامي وعناية الإسلام به.

ج- ما تتميز به المنهجية الإسلامية في البحث على المنهجيات الأخرى.

د- الريادة الإسلامية في تنظير المناهج وتطبيقاتها.

والوحدة الأولى عن: مناهج البحث العلمي. وتتضمن مبحثين:

المبحث الأول: بيان المناهج الرئيسية للبحث في الفكر الإسلامي مع مقارنتها بالمناهج الأخرى في الفكر الغربي.

المبحث الثاني: بيان أنواع البحوث ومناحيها.

والوحدة الثانية عن: ضوابط وآداب الباحث. وتتضمن مبحثين:

المبحث الأول: الضوابط العلمية للباحث.

المبحث الثاني: الآداب والضوابط الخلقية للباحث.

والوحدة الثالثة عن: مراحل وخطوات إعداد البحث. وتتضمن مبحثين:

المبحث الأول: المكتبة وأدوات البحث.

المبحث الثاني: خطوات البحث وصياغته.

وفي كل ما سيتم عرضه — إن شاء الله تعالى — سيكون حرصنا الدائم على التأصيل والتوثيق، وبيان السمو والتكامل في المنهجية الإسلامية، حريصين على

الموضوعية في كل ما نقدمه في ضوء الموازنة والنقد والتحليل والتقويم، وأملنا أن نوفق فيما نقدمه، وأن يكون نافعًا مفيدًا، ومحققًا للغاية التي من أجلها كان هذا البحث وهي: التميز والأصالة العلمية في الإسلام وتحقيق الذات الإسلامية، والخلوص من التبعية الفكرية لمناهج الغرب ونظرياته، وكذلك تدريب الطالب وتبصيره بكيفية إعداد البحوث وفق منهج علمي سليم.

والله أسأل التوفيق والسداد، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لطلاب العلم والمسلمين، إنه سميع مجيب الدعاء، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلف

أ.د/ حلمي عبد المنعم هلال

مصر الجديدة في يناير ٢٠٠٠م

الهدف العام من مناهج البحث العلمي وضوابطه في الإسلام

تتركز الأهداف العامة من الكتاب في الآتي :

* استشعار كل باحث عظمة التوجيه الإسلامي.
* استشعار كل باحث أصالة وتميز العقلية الإسلامية.
* الوقوف على ريادة المنهجية الإسلامية في المجال العلمي.
* أن تعود للشباب ثقتهم بأنفسهم ومناهجهم.

وأن هذه الأهداف العامة السابقة تتحقق من خلال الإلمام بالموضوعات الآتية :

(١) مناهج البحث العلمي.

(٢) الضوابط العلمية والآداب الخلقية للباحث.

(٣) المراحل والخطوات لإعداد البحث العلمي.

رسم توضيحي لمحتويات الكتاب

التمهيد ومناهج البحث

ضوابط وآداب الباحث

مراحل وخطوات إعداد البحث العلمي

الوحدة الأولى

مناهج البحث العلمي

الأهداف الخاصة

* يتوقع منك عزيزي الدارس بعد دارستك لهذه الوحدة أن تكون ملمًا بما يلي:

أولاً: تعريف مناهج البحث العلمي.

ثانيًا: أهمية منهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي.

ثالثًا: تميز المنهجية الإسلامية في البحث عن المنهجيات الغربية.

رابعًا: الريادة الإسلامية في تنظير المناهج وتطبيقاتها:

أ – الريادة في المنهج التوثيقي.

ب- الريادة في المنهج التجريبي.

ج- الريادة في المنهج الاستدلالي.

خامسًا: التعرف على المناهج الرئيسية للبحث العلمي، وتتمثل فيما يلي:

(أ) مناهج التوثيق:

(١) منهج التوثيق للخبر الشرعي عند علماء السنة.

(٢) منهج النقد التاريخي عند علماء المسلمين.

(٣) المنهج الاستردادي عند الغربيين.

(٤) الموازنة بين المنهج الإسلامي والمنهج الغربي في تحقيق الأخبار والمرويات.

(ب) مناهج الاستدلال والاستنباط:

(١) المنهج التجريبي وتطبيقاته عند المسلمين.

(٢) المنهج الاستدلالي في توليد القضايا والأحكام عند الأصوليين.

(٣) المنهج الاستنباطي عند ديكارت ومقارنته بالمنهج الإسلامي.

(٤) المنهج الصوري عند أرسطو.

(٥) المنهج الإنشائي عند ابن تيمية والميزان القرآني.

(٦) المجال التطبيقي للمنهجية الإسلامية في مجال العقائد والأحكام.

(٧) المنهج الجدلي وآداب الحوار والمناظرة.

سادسًا: أنواع البحوث ومنحاها:

أ – أنواع البحوث من حيث طبيعتها وكنهها.

ب- أنواع البحوث من حيث مجالاتها.

ج- أنواع البحوث من حيث مجالاتها.

د- أنواع البحوث من حيث منحاها الذاتي والموضوعي.

هـ- المنحى الفكري في البحوث الشرعية وتعدد المناهج.

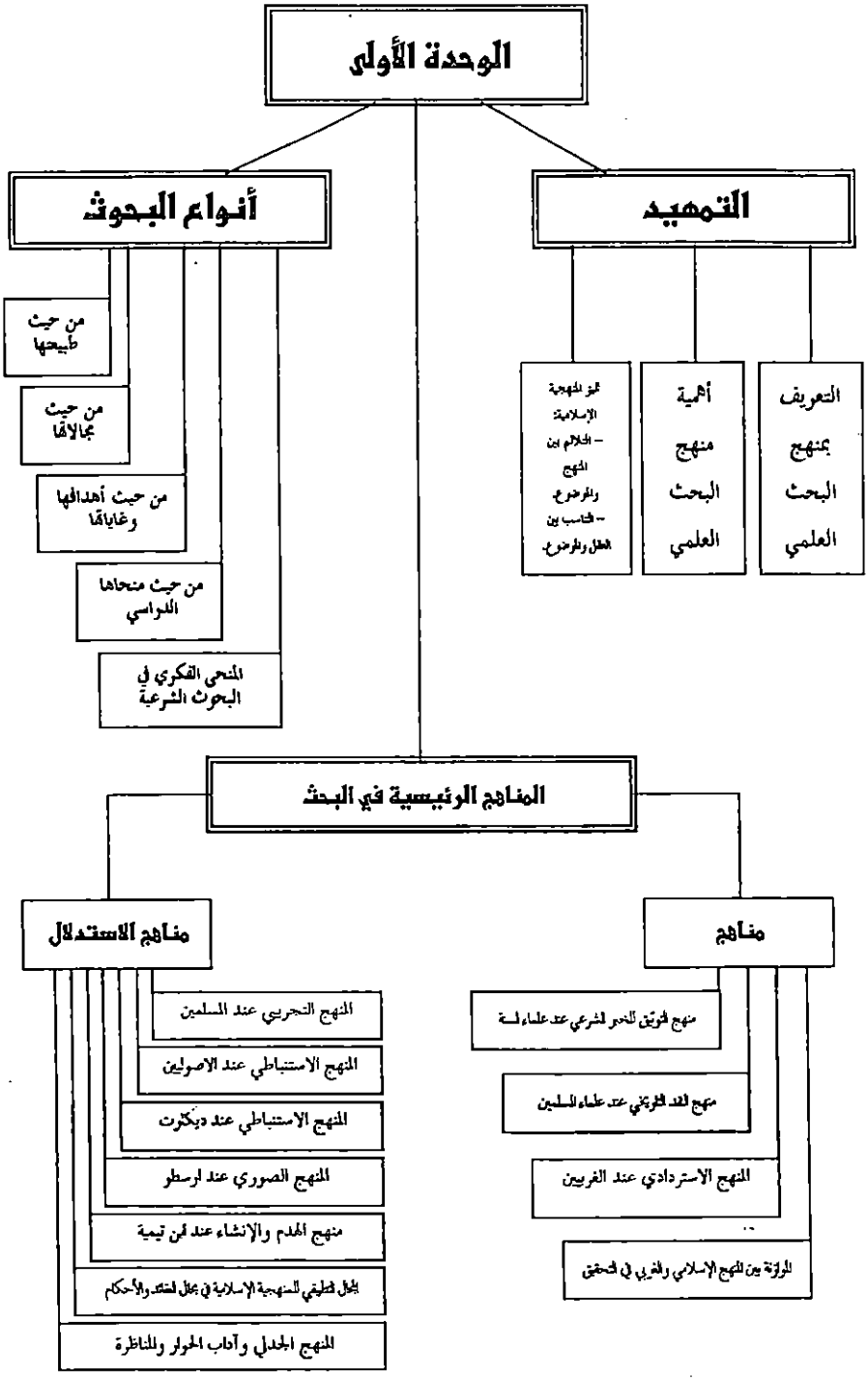
الوحدة الأولى
التمهيد
التعريف بمنهج البحث العلمي
أهمية منهج البحث العلمي
أنواع البحوث
من حيث طبيعتها
من حيث مجالاتها
من حيث أهدافها وغاياتها
من حيث منحاها اللواسي
المنحى الفكري في البحوث الشرعية
المناهج الرئيسية في البحث
مناهج
منهج التوثيق للخبر الشرعي عند علماء الـ
منهج النقد التوثيقي عند علماء المسلمين
المنهج الاسترجاعي عند الغربيين
مناهج الاستدلال
المنهج التجريبي عند المسلمين
المنهج الاستنباطي عند الاصوليين
المنهج الاستنباطي عند ديكارت
المنهج الصوري عند ارسطو
منهج الهدم والإنشاء عند ابن تيمية
المنهج الجدلي وآداب الحوار والمناظرة

التمهيد

أولاً التعريف بمنهج البحث العلمي

أولاً: التعريف بالمنهج:

والمنهج في لغة العرب[1]:

مأخوذ من مادة (نهج)، والنَّهْج: الطريق، ونهج لي الأمر: أوضحه، وفلان نهج سبيل فلان: سلك مسلكه، والجمع: نُهُج، ومناهج. وعلى هذا: فالمنهج في اللغة يعني: الطريق الواضح، أو الخطة المرسومة للسير عليها.

والمنهج في الاستعمال القرآني:

قد وردت الإشارة إليه في موضع واحد عند حديث القرآن عن الكتب السابقة، وموقف القرآن منها، وموقف النبي محمد ﷺ من أهل الكتاب، حيث يقول تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [المائدة: ٤٨]. يقول ابن عباس – رضي الله عنهما: شرعة ومنهاجًا: سبيلاً وسنة[2]، فالمنهاج: السبيل، أي: الطريق الواضح، والشرعة والشريعة بمعنى واحد، وشرع: سنَّ.

المنهج في بعض استعمالات السنة النبوية:

جاء بمعنى المسلك الواضح الذي ينبغي السير عليه، يقول ﷺ: "تكون النبوة

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين بن زكريا بن فارس كتاب (النون) والقاموس المحيط للفيروز أبادي باب الجيم فصل النون.

(٢) تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير جـ٢ ص١٠٥ طبعة دار الفكر بيروت ط٢ سنة ١٩٨٨م.

فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة.." [1]. أي يسلك الخلفاء مسلك النبي، وينهجون نهجه، ويسيرون على طريقته.

المنهج في الاصطلاح:

هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته الفكرية، حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

وعرفه البعض بأنه: (فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين) [2].

ونلحظ من خلال هذين التعريفين أن للمناهج من حيث الهدف اتجاهين:

الأول: هو الكشف عن الحقيقة، وهو ما يعرف بمنهج الاختراع أو التوليد والاستنباط.

والثاني: هو البرهنة والتوثيق للمعلومات، وهو ما يعرف بالمنهج الاستدلالي أو منهج التوثيق للأخبار، ويعرف عند المؤرخين بالمنهج الاستردادي أو منهج النقد التاريخي.

والمنهج المقصود هنا:

هو المنهج "التأملي" الذي يسير فيه العقل سيرًا مقصودًا وفق خطوات معينة

---

(١) الحديث بتمامه في مسند أحمد بن حنبل عن النعمان بن بشير جـ٤ ص١٣٤ طبعة بيروت.

(٢) كتاب مناهج البحث د. عبد الرحمن بدوي من ص ١-٦ ط٣، ١٩٧٧م، وكالة المطبوعات بالكويت.

وقواعد معلومة ومحددة سلفًا، أما المنهج "التلقائي" فهو الذي يسير فيه العقل سيرًا فطريًا بلا قواعد مسبقة، فهو وإن كان موصلاً للحقيقة إلا أنه ليس المقصود بالدراسة عند علماء المناهج.

فالمنهج التأملي هو الموسوم بعلم المناهج، ولم تعرف كلمة المنهج بمعناها الاصطلاحي في أوربا إلا مع عصر النهضة الحديثة، وذلك حين صاغ "بيكون" قواعد المنهج التجريبي في كتابه "الأورغانون الجديد"، وعلى ذلك يكون القرن السادس عشر الميلادي هو القرن الذي شهد ميلاد المنهج العلمي في أوربا بمعناه الاصطلاحي المعروف.

ولكن المسلمين قد عرفوا المنهج العلمي مع نزول القرآن الكريم، وكان لتوجيهات القرآن وحثه على النظر والتأمل، ودعوته إلى البرهان والدليل، ومحاورته لأهل الكتاب وعبدة الأوثان، وأمره بالتعرف على العلل والأسباب — أقول - :

لقد استفاد المسلمون من هذه التوجيهات، وصاغوا قواعد البحث العلمي المنظم في جميع المجالات، ما كان منها في مجال التوثيق للأخبار والمرويات، وما كان منها في مجال القضايا والأحكام، وما كان في مجال علوم الكون والإنسان وسنن الله في الأنفس والآفاق، وكان لهم فضل السبق والريادة في تأسيس المناهج العلمية في البحث وفي تطبيقاتها في المجالات المعرفية المختلفة مع التناسب بين المنهج والمجال المعرفي المستخدم فيه، ومع مراعاة حدود العقل وإمكانياته، وفق قواعد سهلة وبسيطة ومفيدة.

ثانيًا: التعريف بالبحث العلمي:

البحث في اللغة: بمعنى التنقيب والحفر والاستقصاء، جاء في المصباح المنير (بحث عن الأمر بحثًا من باب نفع: استقصى، وبحث في الأرض: حفرها، وفي التنزيل ﴿ **فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ** ﴾ [المائدة: ٣١].

وفي الاصطلاح: له تعريفات كثيرة منها: "أنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة"[1].

ورغم كثرة التعريفات إلا أنها تدور في معظمها حول كون البحث وسيلة للاستقصاء المنظم الذي يقوم به الباحث بهدف اكتشاف الجديد، أو تصحيح وتحقيق الموجود بالفعل، أو العمل على تطويره.

والعلمي: نسبة إلى العلم، وهو المعرفة المنظمة التي تتصف بالصحة والصدق والثبات.

وحد العلم: هو إدراك الشيء بحقيقته، أو هو القضاء الجازم في النفس، أو هو جماع التصور والتصديق، والعلم ينصرف عند إطلاقه إلى اليقين والإدراك الجازم للمعلوم[2].

وجاء في المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية: أن العلم يقال لإدراك الكلي المركب، والمعرفة تقال لإدراك الجزئي أو البسيط، ومن هنا يقال: عرفت الله دون علمته، ويطلق العلم على مجموع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة كعلم الكلام، وعلم النحو، وعلم الآثار... الخ.

وعلى ذلك: فالمعرفة تختلف عن العلم، حيث إن المعرفة هي جماع المفاهيم والتصورات الفكرية لدى الفرد، وهي تكون بدون تمحيص أو تدليل.

أما العلم: فهو أسلوب تحقيق هذه المعرفة وتمحيص الصواب فيها من الخطأ، فهو – أي العلم – عبارة عن القواعد والقوانين التي تجعل الإنسان على يقين من مدى صدق معارفه سواء كان مصدرها الحس والتجربة، أم العقل، أم الوحي الإلهي.

---

(١) أصول البحث العلمي، ص٢٠ مرجع سابق.

(٢) نزهة الأعين النواظر، لابن الجوزي، ص ٤٥، طبعة مؤسسة الرسالة.

ثالثًا: التعريف بمناهج البحث العلمي:

ونخلص من بحث هذه المفردات (المنهج، والبحث، والعلمي) إلى تعريف هذا المركب أو مصطلح (مناهج البحث العلمي) بأنه يعني: القوانين التي تحكم أي محاولة للدراسة أو التقويم على أسس سليمة.

أو هو عبارة عن الطرق المقننة والمنظمة التي يسلكها الباحث في معالجة أية مشكلة من مشكلات المعرفة كشفًا واختراعًا، أو تدليلاً وبرهانًا، متفقًا مع الأسلوب والطريقة التي تناسبها[1].

(١) البحث العلمي ومناهجه النظرية، د. سعد الدين صالح، ص١٤، طبعة ٢، مكتبة الصحابة، جدة، ١٩٩٣.

ثانيًا: أهمية المنهج في الفكر الإسلامي

ترجع أهمية المنهج إلى كونه الطريق المأمون في الوصول إلى العلم الصحيح، والإسلام له عنايته الخاصة بالعلم، فقد أمر الإسلام بطلب العلم، وأثنى على العلماء، وذم الجهل والجاهلين، كما طالب بالتثبت والتحقق في طلب العلم، وطالب بإقامة الدليل والبرهان على أية دعوى يدعيها الإنسان، وكما يقول علماء البحث والمناظرة: (**إذا كنت ناقلاً فالصحة وإذا كنت مدعيًا فالدليل**). ولما ادّعى المشركون أن الملائكة بنات الله، وحكموا عليهم بالأنوثة طالبهم الله عز وجل بالبرهان والدليل على ما يدعون، وبين أن هذا الأمر دليله المشاهدة والمعاينة، وهم لم يشاهدوا خلق الملائكة، فكيف يحكمون عليهم بالأنوثة؟ إنه حكم خاطئ لأنهم سلكوا فيه مسالك خاطئة، وبنوا قولهم على التخمين والظن، وهذا أمر: طريق إثباته يعتمد على المشاهدة والمعاينة، يقول تعالى: ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثاً أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ** ﴾ [الزخرف: ١٩].

ولذلك كانت عناية الإسلام بالمناهج كبيرة لأنها وسيلة التثبت والتحقق في طلب العلم، وبدون المنهج السليم في البحث يشرد الذهن وتتحكم فيه الأهواء ويضل الطريق.

ولا يعد الإنسان عالمًا ما لم يسلك منهجًا علميًا يحقق به معلوماته وموضوعاته، ولا يكفي كما يقول ديكارت – (أن يكون لدى الإنسان عقل سليم، بل لا بد أن يعرف كيف يستخدمه استخدامًا سليمًا) وقد أمر الإسلام ذوي العقول بالاعتبار، فقال تعالى ﴿**فَاعْتَبِرُوا يَا أُوْلِي الأَبْصَارِ**﴾ [الحشر: ٢].

والاعتبار هنا - كما يقول أهل العلم — مقصود به القياس، وهو أحد المناهج المستخدمة في توليد الأحكام.

كما جعل الإسلام توثيق الأخبار مطلبًا شرعيًا ودليلاً من أدلة العلم الصادق، فقال ﷺ: "بلغوا عني ولو آية... ومن كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"(١). وقد طالب القرآن اليهود بتوثيق دعواهم حينما قالوا لرسول الله ﷺ: تدعي أنك على ملة إبراهيم ولكنك تخالف شريعته، فأنت تأكل من لحوم الإبل وتشرب من ألبانها، وإبراهيم قد حرمها على نفسه، فنزل القرآن يكذب اليهود، ويبين أن دعواهم ينقصها التوثيق، فهي دعوى كاذبة لأنها قامت على منهج خطأ لأنهم لم يشاهدوا إبراهيم و لم يعاصروه، و لم يأتهم نص في التوراة يدل على ذلك، فمن أين إذن استقوا دعواهم؟ إن دعواهم تفتقد المنهجية الصحيحة، لأنها لم تعتمد على نقل صحيح، ولا على برهان سليم، قال تعالى: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * فَمَنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [آل عمران: ٩٣، ٩٤].

ومن هنا كانت عناية الإسلام بمنهج التوثيق للأخبار، وعنايته بمنهج القياس والاعتبار في تفريع الأحكام، ومنهج التجريب والمشاهدة في علوم الكون والحياة، وكانت فعلاً مسألة المناهج من الدين، لأنها بمثابة الطريق الصحيح الموصل إلى العلم الصحيح، يقول عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"(٢).

(١) الحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ص: ٥٥، ط الشعب.

(٢) مسلم بشرح النووي، ج١، ص٧٣، ط الشعب.

إذن لا بد من معرفة المناهج وضوابطها الشرعية حتى نبني الفكر السليم والقويم، ولا بد من دراسة المنهجية العلمية في الفكر الإسلامي، لأنها هي الكاشفة عن الطرق التي يسلكها العقل في بحثه عن الحقيقة.

ثالثًا: تميز المنهجية الإسلامية على غيرها

عرّف (فان داليم) البحث العلمي بأنه: (محاولة دقيقة ومنظمة ونافذة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق الإنسان وحيرته) [1].

أولاً: الشروط المطلوب توافرها في البحث العلمي:

فالبحث العلمي يسعى لحل المشكلات عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن في ضوئها اكتشاف حقائق جديدة والتأكد من صحتها، وتحليل العلاقات بين الحقائق المختلفة والبرهنة عليها، وهو يعتمد على بذل الجهد والمثابرة من أجل الوصول إلى الحقائق، ولا يوصف الجهد المبذول بشرف البحث العلمي إلا إذا توفرت فيه شروط ثلاثة: الأول: أن يكون جهدًا منظمًا، الثاني: أن يكون دقيقًا، الثالث: أن يلتزم المنهجية العلمية.

ثانيًا: الشروط المطلوب توافرها في المنهج العلمي:

وعلى ذلك: فالمنهج العلمي هو الأساس الذي ينطلق منه الباحث في بحثه لحل المشكلة أو نقدها، أو إدراك الحقيقة، واختبار صحتها. ويشترط في المنهج العلمي ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون منهجًا محددًا.

الثاني: أن يكون ملائمًا لموضوع البحث.

الثالث: أن يكون متناسبًا مع طاقة العقل وفي حدود قدراته.

ثالثًا: أوجه تميز المنهجية الإسلامية:

وقد احتوى الإسلام جملة من القواعد والضوابط اللازمة في طلب العلم، مما

(١) قاعة بحث، ص ٨، د. عمر عودة الخطيب، كلية الشريعة بالرياض – السعودية.

جعل المنهجية العلمية في الإسلام تتميز عن غيرها من المنهجيات الأخرى، ونخص بالبيان هنا جانبين لأهميتهما الكبيرة في سلامة البحث العلمي هما:

الأول: التلاؤم بين المنهج والموضوع المراد بحثه.

الثاني: التناسب بين مجال المعرفة وبين إمكانية العقل الإنساني.

أولاً: التلاؤم بين المنهج والموضوع:

أما عن التلاؤم بين المنهج والموضوع: فهو من أبرز مميزات المنهجية الإسلامية ونجاحها في تحقيق العلم في كل المجالات، حيث إن لكل موضوع من المعرفة منهجًا يناسبه، فالبحث في الطبيعة واكتشاف السنن والقوانين الإلهية في الظواهر الطبيعية يلائمه المنهج التجريبي، والبحث في استنباط الأحكام وتقعيد الضوابط الشرعية يلائمه المنهج الاستدلالي، والبحث في إثبات الأخبار والمرويات يلائمه المنهج التاريخي...، وهكذا يصبح لكل نوع من المعرفة منهج يلائمه، بحيث تتولد المعرفة الصحيحة من تطبيق المنهج المناسب لكل مجال من مجالات المعرفة، وعدم مراعاة التناسب بين المنهج والموضوع يؤدي إلى فساد كبير في مجال العلم، وهذا ما وقع فيه الفكر الغربي الحديث، حيث حكم العلماء هناك مناهج في مجالات لا تناسبها، مثلما حكم أصحاب الاتجاه المادي المنهج التجريبي المادي – والذي مجاله علوم الطبيعة والمحسوسات – في قضايا ما وراء المادة، ورأينا أصحاب هذا الاتجاه ينكرون الغيبيات ويحصرون العلم فيما يخضع للحس والتجربة، وما لا يخضع للتجربة فليس بعلم وليس بحقيقة بل هو عبث وهراء، ورأينا "أوجست كونت" مؤسس الفلسفة الوضعية، وأصحاب "الوضعية المنطقية" يحكمون منهج التجربة والمنهج الرياضي في كل مجالات المعرفة، وينكرون كل شيء لا يخضع للتجربة أو المنهج الرياضي، يقول أحد زعماء الوضعية المنطقية: "إن الجملة التي لا تعبر

عن قضية صادقة من الناحية الصورية – الرياضية – ولا عن قضية تجريبية تتجرد من كل معنى"، ويرى هؤلاء: أن ما كان له مدلول في الطبيعة فهو قابل للبحث والحكم عيه بالصواب أو الخطأ، وأما ما ليس له مدلول في الطبيعة الحسية فهو خداع وهراء ولا ينبغي أن نضيع وقتنا في البحث فيه"[1].

ومثلما حكم الماركسيون العامل الاقتصادي في حركة التاريخ الإنساني، وأرجعوا مسيرة الجنس البشري وتطوراته إلى التغيرات الاقتصادية وحدها دون سواها، فجعلوا كل تطور في حياة البشر مرده إلى العامل الاقتصادي.

ومثلما حكم الفرويديون العامل الجنسي في العلاقات الإنسانية، وجعلوا العلاقة بين البشر تقوم على الرباط الجنسي دون سواه.

بل إن الانحراف عن توجيهات الإسلام في ضرورة التناسب بين المنهج والمجال المعرفي: أدى إلى خلل فكري وانحراف عقدي لدى كثير من الفرق التي ظهرت في البيئة الإسلامية، فقد رأينا كيف أن الإشراقيين حكموا منهجهم الروحي في عالم المادة، فأنتج ذلك شططًا عن الإسلام، مثلما فعل أصحاب مذهب الاتحاد والحلول ووحدة الوجود، والفيض الإلهي وغير ذلك من مذاهب فلاسفة بعض المتصوفين.

ومثلما حكم المتكلمون المتأخرون المنطق الأرسطي في علم الألوهية – خاصة قياس الشمول– فأدى إلى الانحراف العقدي لديهم، لأن الله ليس جزءًا فيندرج تحت كل، تعالى الله عن ذلك ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١] بل إن الفرقة التي حدثت بين أهل السنة والمعتزلة كان أساسها المنهجية العلمية، فرغم اعتراف الجماعتين باعتبار الوحي والعقل مصدرين للعلم، إلا أنهم اختلفوا في منهجية التعامل معهما، فقد بالغ المعتزلة في دور العقل وجعلوه حكمًا على النص وقاضيًا عليه عند التعارض.

(١) أسس الفلسفة، د. توفيق الطويل، ص: ١٠٣.

وهكذا تتضح لنا أهمية المنهجية العلمية في الإسلام وتميزها في المراعاة بين المنهج والموضوع، وضرورة التناسب بين المجال المعرفي وبين المنهج المستخدم في البحث، مما جعلها تتميز عن سائر المنهجيات البشرية الأخرى.

ثانيًا: التناسب بين مجال المعرفة وبين إمكانية العقل:

أما الأمر الثاني: وهو التناسب بين المجال المعرفي وبين إمكانية العقل الإنساني، فهو كذلك مما يميز المنهجية الإسلامية عن المنهجيات الأخرى؛ لأن الإسلام لا يريد أن يبدد طاقة العقل دونما فائدة، ولا يريد أن يزج بالعقل في مجالات من البحث هي فوق قدراته، مما يجعله يتخبط ولا يصل إلى علم صحيح، ولذلك حظر الإسلام على العقل جوانب من المعرفة لأنها فوق طاقته مثل البحث في كنه الذات العلية، أو البحث في كنه عوالم الغيب، أو البحث في حقيقة الروح، أو البحث في موعد قيام الساعة، لأن تلك الأمور مما استأثر الله بعلمها، يقول عز وجل: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً** ﴾ [الإسراء: ٨٥].

رابعًا: الريادة الإسلامية في تنظير المناهج

أولاً: الريادة في المنهج الاستدلالي:

وقد وضعت قواعد الاستلال والاستقراء، وتبرجمت على نحو متكامل على يد الإمام الشافعي رضي الله عنه في القرن الثاني الهجري في كتابه القيم "الرسالة"، وقد قام المنهج الأصولي الاستدلالي على قاعدتين:

الأولى: قاعدة العلية (أي: أن لكل معلول علة).

والثانية: قاعدة الاطراد في وقوع الحوادث (أي: أن العلة الواحدة إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلولاً متشابهًا) [1].

وهاتان القاعدتان هما اللتان أقام عليهما "جون استوارت مل" المولود سنة ١٨٧٣م" قواعد منهجه الاستقرائي وحاز فضل السبق في ذلك؛ إن هذا السبق كان فقط في وضع المنهج على صورته التنظيمية المتكاملة، لكن قواعد الاستنباط والاستدلال كانت موجودة ومعروفة منذ عصر النبي ﷺ وطبقها النبي وأصحابه في الاستدلال وأخذت عنهم بعد ذلك؛ وما أكثر الوقائع على ذلك في حياة النبي ﷺ وفي حياة أصحابه الأكرمين. والتي منها: تحريم النبي ﷺ الجمع بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها قياسًا على حرمة الجمع بين الأختين المنصوص عليها في قوله تعالى: ﴿ **وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ** ﴾ [النساء: ٢٣] وقد بين النبي ﷺ العلة في ذلك القياس بقوله: "فإنكن إذا فعلتن ذلك قطعتن أرحامكن"[2].

---

(١) مناهج البحث لدى مفكري الإسلام، د. علي سامي النشار، ص: ٢٦٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها من رواية جابر بن عبد الله بلفظ (هي رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها) وانفرد ابن حبان في صحيحه من رواية ابن عباس بهذه الزيادة.

ثانيًا: الريادة في المنهج التجريبي وشهادة الغرب بذلك:

وإذا كان للمسلمين فضل السبق والريادة في وضع المنهج الاستدلالي وتطبيقاته في استخراج القضايا والأحكام العملية، فقد كان لهم كذلك شرف السبق والريادة في وضع المنهج التجريبي القائم على الرصد والاستقراء والتجربة الحسية، حيث كانت المناهج – في معظمها – قبل الإسلام تجنح إلى التجريدات الصورية والتأملات الذهنية المحضة، سواء تمثل ذلك في التجريدات الأفلاطونية وعالم المثل عند أفلاطون؛ أم تمثل في المنهج الصوري عند أرسطو والقائم على الحدس العقلي المجرد، واستخدام القياس الشمولي القائم على الكليات الذهنية المجردة؛ أم تمثل في الإشراقات الروحية التي تبتعد عن الواقع الحسي وتجنح إلى الخيال الروحي. كما في الهندوسية والبوذية وغيرهما.

وقد تعمقت الفجوة أكثر بين الواقع ومناهج البحث، نتيجة للأفكار الخاطئة، وبعض الاعتقادات الدينية المنحرفة التي جعلت بين الإنسان والكون حاجزًا ضخمًا، وصور بعضها الكون أمام الإنسان على أنه شبح مخيف، أو هو لغز لا يحل، وصوره البعض على أنه شر محض وهو مصيدة الشيطان، ولا يمكن للإنسان دخول ملكوت الرب وتحقيق السعادة الأبدية إلا بالتخلص منه والعزوف عنه بالكلية.

وجاء الإسلام فكسر الحاجز بين الكون والإنسان، ودفع الإنسان إلى عمارته، وأمره بالنظر في الملكوت المشهود، ليكتشف أسراره ويتمكن من تسخيره وفق ما أعطاه الله من عقل، وحتى يتحقق له مناط الخلافة التي أنيطت به، والتي تقوم أساسًا على عمارة الكون والتمكين لقيام المنهج الإلهي في الأرض، (وبدأت المسالك الإسلامية في البحث تنحو منحى عمليًا يتفاعل مع الواقع، ولا يقتصر على

التجريدات الذهنية، وتمثل ذلك في الاستقراء الواقعي للأشياء، والمقايسة بين الأشياء الجزئية، واستنباط القوانين العامة من الجزئيات الواقعية) [1] ونحو ذلك مما سيأتي تفصيله في أنواع القياس.

لقد كان المنهج التجريبي في حياة المسلمين بمثابة النقلة النوعية في مسالك البحث العلمي، وكان بحق من أجلى الصور في تفاعل المسلمين مع الكون ومع الواقع المشاهد.

يقول "جورج سارتون": (إن أعظم النتائج العلمية لمدة أربعة قرون إنما كانت صادرة عن العبقرية الإسلامية، كما أن معظم الأبحاث العلمية الممتازة مدة هذه القرون الأربعة، إنما تمت في لغة العلم الكبرى حينئذ وهي اللغة العربية) [2].

ويقول "برافولت": إن "روجربيكون" درس العلم العربي دراسة عميقة وهو لا ينسب له أي فضل في اكتشاف المنهج التجريبي في أوربا، إنه في الحقيقة ليس إلا واحدًا من رسل العلم ونقلة المنهج الإسلامي إلى أوربا المسيحية... وليست هناك وجهة نظر من وجهات العلم الأوربي، لم يكن للثقافة الإسلامية تأثير أساس عليها" [3].

ثالثًا: الريادة في المنهج التوثيقي:

أما عن المنهج التوثيقي للأخبار والمرويات: ودراستها وتمحيصها في ضوء النقد الداخلي والخارجي للنصوص، وعن طرق التحليل والتركيب التاريخية وفحص

(١) حقيقة الفكر الإسلامي، ص١١١، د. عبد الرحمن الزنيدي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار السلام بالرياض.

(٢) نقلاً عن كتاب (مناهج البحث لدى مفكري الإسلام، ص٢٦٠ – مرجع سابق.

(٣) نقلاً عن كتاب (مناهج البحث لدى مفكري الإسلام)، ص٢٧٧ – مرجع سابق.

الوثائق وتوثيق النصوص، واستقراء الحوادث، وقياس الغائب على الشاهد، وغير ذلك من قواعد وضوابط المنهج التاريخي.

أ- المنهج التوثيقي للأخبار الشرعية:

أقول: لقد سبق علماء المسلمين علماء أوربا بعدة قرون في وضع المنهج التوثيقي وضبط قواعده، وليس صحيحًا ما يقال: بأن "فلنج" و"لانجلو" وغيرهما من علماء النهضة الغربية الحديثة هم الذين وضعوا قواعد التحقيق والتوثيق في المنهج التاريخي.

لقد تمت صياغة المنهج التوثيقي في أروع صوره، وعلى نحو فريد لا يوجد له نظير من قبل ولا من بعد، على يد علماء الحديث منذ القرن الثاني الهجري (عصر تدوين السنة وتمحيصها)، فقد وضع علماء السنة منهج التحقيق للمرويات رواية ودراية، ولم تقتصر عنايتهم على السند، وإنما امتدت أيضًا إلى دراسة المتن، ووضعوا أصول الجرح والتعديل، وصنفوا في طبقات الرجال وفي تواريخ الرجال، وقسموا الخبر إلى درجات من الصحة والحسن والضعف والوضع بحسب درجات الضبط والعدالة، وقد تبرمج هذا المنهج كاملاً فيما يعرف بعلم مصطلح الحديث.

ب- المنهج التوثيقي للمرويات التاريخية:

وكذلك من يدرس طرق التحقيق التاريخي عند المؤرخين المسلمين – خاصة عند التاج السبكي، وابن خلدون، والسخاوي، وغيرهم– سيجد براعتهم النادرة في تفسير الظواهر العرضية تفسيرًا يستند على التحليل والتركيب، ويعتمد على استقراء الحوادث العارضة في المشاهدة، من أجل الوصول إلى أحكام دقيقة وموازين عامة في قراءة التاريخ.

وهذا يؤكد لنا سبق المسلمين وريادتهم في صياغة المنهج التوثيقي بشقيه أي في

الأخبار الشرعية، وفي الروايات التاريخية.

وما وصل المسلمون إلى ذلك إلا بفضل توجيهات القرآن الكريم في تمحيص المرويات التاريخية، وحثه على التوثيق والتحقيق فيما يدعيه الخصوم، ونسوق نموذجًا على ذلك وهو قوله تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالإِنجِيلُ إِلاَّ مِنْ بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِياً وَلاَ نَصْرَانِياً وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ المُشْرِكِينَ ﴾ [آل عمران: ٦٥ – ٦٧].

لقد استفاد المسلمون من إشارات القرآن في هذا المجال واستنبطوا منها بعض قواعد المنهج التاريخي، حيث أشارت الآيات السالفة الذكر إلى ضرورة دراسة الأحداث في ضوء الترتيب الزمني، ومعرفة السابق واللاحق، وبينت أن دعوى اليهود والنصارى: بأن إبراهيم كان يهوديًا أو نصرانيًا هي دعوى كاذبة ومخالفة للترتيب الزمني، لأن إبراهيم كان سابقًا على موسى وعيسى عليهما السلام، فكيف يكون السابق تابعًا للاحق؟ وهذا الترتيب الزمني هو ما التفت إليه علماء الحديث في شأن الرواة وبحثوا في مسألة الصحبة والمعاصرة ولقاء الراوي بمن يروي عنه إلى غير ذلك من قواعد المنهج التوثيقي للأخبار والمرويات.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: عرف المنهج لغة واصطلاحًا.

س٢: ما المقصود بمناهج البحث العلمي.

س٣: ما السبب وراء اهتمام الفكر الإسلامي بالمنهج والاعتناء به.

س٤: التلاؤم بين المنهج والموضوع من أوجه تميز المنهجية الإسلامية على المنهجيات الأخرى وضح ذلك الوجه وأثر افتقاد الغرب له في بحثهم العلمي.

س٥: شهد الغرب بريادة المسلمين في المنهج التجريبي- وضح ذلك.

س٦: تكلم عن التناسب بين المجال المعرفي وإمكانيات العقل كأحد الأوجه التي تتميز بها المنهجية الإسلامية؟

مدخل: التصنيف الإسلامي للمعرفة ومناهج البحث

أولاً: التصنيف الإسلامي للمعرفة:

ينطلق التصنيف الإسلامي لمناهج البحث من التصنيف المعرفي للعلوم، حيث إن المعارف على كثرتها وتنوعها تنحصر في نوعين:

الأول: المعرفة الخبرية والتي مبناها على النقل والإخبار والرواية.

والثاني: المعرفة الاستنباطية أو الاستدلالية، والتي مبناها على استخراج الأحكام واستنتاج النتائج وإعمال العقل في توليد الحقائق، والبرهنة على القضايا.

وقد أشار **القرآن الكريم** – في مجال رده على عبدة الأصنام – إلى هذا التصنيف المعرفي في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** ﴾ [الأحقاف: ٤]. حيث طالبهم المولى عز وجل بإثبات دعواهم وإقامة الدليل عليها إما بتقديم مستند من النقل "ائتوني بكتاب من قبل هذا"، وإما بتقديم مستند من العقل "أو أثارة من علم" أي علامة أو دليل علمي، والآية في معرض التوبيخ لهم، لأنهم ليس لديهم كتاب منزل يشهد لشركهم: وليس يصح في العقل إقامة دليل على الشرك، أي ليس لديهم مستند من نقل أو عقل[1]. وقد فطن علماء البحث والمناظرة إلى هذا الحصر المعرفي فطالبوا كل مناظر بقولهم: "إن كنت ناقلاً فالصحة وإن كنت مدعيًا فالدليل" أي إن كانت مقولتك عن طريق النقل والخبر، فلا بد من التوثيق وبيان مصدريتها، وإن كانت دعوى واستنباطًا، فلا بد من إقامة الدليل العقلي والبرهان المنطقي على صحتها.

---

(١) صفوة التفاسير، القسم السادس عشر، ص٦، ٧.

ثانيًا: منهج البحث في كل صنف للمعرفة:

ثم إن كانت المعرفة خبرية، يكون المنهج الملائم لإثباتها هو المنهج التوثيقي، وهو المنهج الذي يقوم على توثيق النص قبل اعتماده مصدرًا للحكم، فإن كانت الأخبار شرعية وهي الروايات والآثار المنسوبة إلى رسول الله ﷺ: كان منهج تحقيق الخبر عند علماء السنة، وإن كانت الأخبار تاريخية، وهي المنقولة بشأن أحوال الأفراد والأمم في السياسة والعمران والاجتماع وغيرها: كان المنهج التاريخي عند علماء المسلمين.

أما إذا كانت المعرفة استدلالية أو استنباطية، فإن كان طريق الاستدلال ووسائل الاستنباط "التجربة الحسية"، كان المنهج التجريبي.

وإن كان طريق الاستدلال أو الاستنباط يقوم على العقل المجرد، كان منهج القياس بأنواعه: (التمثيلي، والشمولي، والأولى، والخلف، والآية، والسبر، والتقسيم).

المبحث الأول: المناهج الرئيسية في البحث العلمي

* ويتكون من مطلبين:

المطلب الأول: مناهج التوثيق وتشمل:

أولاً: منهج التوثيق للخبر الشرعي عند علماء السنة.

ثانيًا: منهج النقد التاريخي عند علماء المسلمين.

ثالثًا: المنهج الاسترادادي عند الغربيين.

رابعًا: الموازنة بين المنهج الإسلامي والمنهج الغربي في تحقيق الأخبار والمرويات.

المطلب الثاني: مناهج الاستدلال والاستنباط وتشمل:

أولاً: المنهج التجريبي وتطبيقاته عند علماء المسلمين.

ثانيًا: المنهج الاستدلالي في توليد القضايا والأحكام عند الأصوليين.

ثالثًا: المنهج الاستنباطي عند ديكارت والموازنة بينه وبين المنهج الإسلامي.

رابعًا: المنهج الصوري عند أرسطو.

خامسًا: منهج الهدم والإنشاء عند ابن تيمية والميزان القرآني.

سادسًا: المجال التطبيقي للمنهجية الإسلامية في العقائد والأحكام.

سابعًا: المنهج الجدلي وآداب الحوار والمناظرة.

المطلب الأول: مناهج التوثيق

الفرع الأول: منهج توثيق الخبر الشرعي عند علماء السنة

أولاً: أهمية السنة في حياة المسلم:

إن منهج التحقيق للأخبار الشرعية، أي الروايات المنسوبة لرسول الله ﷺ هو من أهم المناهج، لأن موضوعه الروايات التي تقوم عليها حياة المسلم، وتنتظم في ضوئها حركته العبادية والمعاشية، وتحقيق السنة وحفظها مطلب شرعي، فقد أمر النبي ﷺ بحفظ السنة من التحريف ومدح من فعل ذلك بقوله: "يحمل هذا العلم من كل خلف عُدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"(١)، ودعا ﷺ لمن حفظ سنته وبلغها فقال: "نضَّر الله امرءًا سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع"(٢)، وحذر ﷺ من الكذب عليه أو الدس في سنته فقال: "إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"(٣).

ثانيًا: حرص الصحابة على حفظ السنة:

وقد حرص أصحابه الأكرمون ﷺ على حفظ سنته وصيانتها من أي تحريف، وكانوا يتحرون في السماع عن رسول الله ﷺ، ويدققون في التحديث عنه، فكان أبو بكر وعمر يطلبان شاهدين على الحديث في كثير من الأحكام، وكان علي بن أبي

---

(١) رواه ابن عدي والدارقطني وأبو نعيم، وقال العلائي: وتعدد طرقه يقضي بحسنه (راجع قواعد التحديث ص ٤٨، ٤٩).

(٢) رواه ابن ماجه، في سننه في المقدمة باب من بلغ علمًا، حديث رقم ٢٣٠، ورواه أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح.

(٣) رواه مسلم في المقدمة باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، ص٥٧، طب الشعب.

طالب يستحلف من يحدثه بحديث لم يسمعه هو من رسول الله ﷺ.

وقد ذكر الحاكم النيسابوري: أن الصحابة كانوا أول من أسس علم الجرح والتعديل، فموازين النقد وتقويم الرجال، قديم في نشأته منذ عصر الصحابة، فقال – يرحمه الله–: "إن الطبقة الأولى من المزكين لرواة الأخبار منهم: أبو بكر، وعمر، وعلي، وزيد بن ثابت، فإنهم قد جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحة الروايات وسقمها".

ويمكن أن يضم إلى ما ذكره الحاكم: ابن عباس وعائشة وغيرهما من مشاهير الصحابة ﷺ[1].

ثالثًا: حرص التابعين على حفظ السنة:

وبعد عصر الصحابة، حمل التابعون وأتباع التابعين مسؤولية المحافظة على السنة، وحماية رحابها من أن يدخل إليها من ليس أهلاً لحمل أمانة الرواية، فشددوا في طلب الإسناد، ومعرفة الرواة، ووضعوا مراتب للتعديل، ومراتب للتجريح، وغير ذلك من ضوابط التحقيق والتوثيق، مما جعل منهج النقد عند المحدثين، تنفرد به المكتبة الإسلامية، ولا يوجد له نظير في المنهجيات الأخرى التي تبحث في تحقيق الأخبار.

رابعًا: منهج توثيق الخبر الشرعي في القرن الثاني والثالث الهجري:

وقد وضحت معالم هذا المنهج منذ القرن الثاني الهجري، وتبرجت على نحو متكامل، ونضجت ثماره وآتت أكلها على يد الإمامين الجليلين البخاري ومسلم، وغيرهما من أصحاب كتب السنة المعتمدة في القرن الثالث الهجري، وتتجلى عظمة هذا المنهج وقواعده النقدية في الخطوات الآتية:

---

(١) الكاشف للذهبي، تحقيق عزت عطية، ص٢١.

الأولى: الإسناد:

لقد ذكر الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – في مقدمة صحيحه آثارًا كثيرة تتحدث عن منهج الصحابة والتابعين في حماية السنة، ومطالبتهم بالإسناد بعد عصر الفتنة (أي فتنة ابن سبأ، وظهور التشيع، والدس في السنة)، ومن هذه الآثار:

(١) **قول ابن سيرين:** "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".

(٢) **قول الزهري:** "قاتلك الله يا ابن فروة، ما أجرأك على الله، لا تُسند حديثك، تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة" وقد قال ذلك حينما استمع إلى إسحاق بن أبي فروة يحدث فيقول: قال رسول الله ﷺ كذا، وقال رسول الله ﷺ كذا بدون إسناد.

وهذا بحق: من أهم قواعد الضبط، حيث إن الحديث بدون إسناد لا يمكن التعرف على صحته من سقمه، ولا تتيسر الاستفادة منه.

(٣) **قول عبد الله بن المبارك:** "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[1].

الثانية: التوثق من الأحاديث:

وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين، وإلى أئمة هذا الفن، والرحلة من مصر إلى مصر في طلبه والسعي للإكثار من طرقه، وما أكثر الشواهد في ذلك ونذكر منها:

(١) **قول سعيد بن المسيب** "إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد".

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي جـ١ ص٦٨ وما بعدها.

(٢) **فعل أبي بكر في ميراث الجدة:** فقد توقف في ميراث الجدة لعدم علمه فيه شيئًا، ثم سأل الناس بعد صلاة الظهر، فقال المغيرة: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس" فقال أبو بكر: سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن مسلمة، فشهد بأنه سمع ذلك، فأنفذ أبو بكر ﷺ ما اتفقا على روايته.

(٣) **فعل عمر بن الخطاب مع أبي موسى الأشعري في حديث الاستئذان** "إذا استأذن أحدكم ثلاثًا، فلم يؤذن له، فليرجع" فقال عمر لأبي موسى: أقم عليه البينة وإلا لأوجعتك"، فشهد معه أبو سعيد الخدري على صحة الحديث، وجاء في بعض طرق هذا الحديث ما يبين هدف ابن الخطاب في التشدد، حينما قال لأبي موسى الأشعري: أما إني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ[1].

(٤) **فعل عائشة رضي الله عنها من اختبار عبد الله بن عمرو في التحديث عن رسول الله ﷺ**، روى عروة بن الزبير قال: (خرج علينا عبد الله بن عمرو، فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: (إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعًا، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيُضِلّون ويَضِلّون"، فحدثت به عائشة زوج النبي ﷺ ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد، فقالت يا ابن أختي: انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه، فجئته فسألته، فحدثني به، كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة فأخبرتها، فعجبت، فقالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو"[2].

ولعل تعجبها كان لاعتماده على الكتابة لا على الحفظ والله أعلم.

---

(١) مسلم بشرح النووي، جـ ١٤، ص١٣٠ – ١٣١.

(٢) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

(٥) رحلة جابر بن عبد الله ﷺ إلى الشام لمقابلة عبد الله بن أنيس الأنصاري ليسمع منه حديثًا في المظالم سمعه ابن أنيس من رسول الله ﷺ ولم يسمعه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، فلما سمعه واستوثقه قفل راجعًا إلى مدينة رسول الله ﷺ ثانية وهو يقول خشيت أن أموت قبل أن أسمعه.

(٦) رحلة أبي أيوب الأنصاري إلى مصر لمقابلة عقبة بن عامر الجهني ليسمع منه حديثًا في ستر المؤمن، فلما التقى أبو أيوب بعقبة قال له: حديث في ستر المؤمن لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك، أراد بذلك أن يستوثق من حفظه، فلما سمعه واستوثق أنه كما سمعه من رسول الله ﷺ قفل راجعًا إلى المدينة فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد الأنصاري – أمير مصر – إلا بعريش مصر[1].

(ب) ومن الذين يتوقف في قبول روايتهم:

(أ) من اختلف في تجريحه وتعديله.

(ب) من كثر نسيانه.

(ج) من اختلط آخر عمره.

(د) من ساء حفظه.

(هـ) من كثر خطؤه وخالف الأئمة الثقات في مروياتهم.

(و) من كان يأخذ عن الثقات والضعفاء ولا يتحرى.

(ج) ومن الذين تقبل روايتهم:

وأما من تقبل روايتهم فهم الذين تحققت فيهم العدالة وسلموا من أسباب

(١) الكاشف للإمام الذهبي، مقدمة المحققين ص١١، تحقيق وتعليق د. عزت علي عطية، موسى محمد علي الموشي، طبعة دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢م.

الفسق وخوارم المروءة، وتحقق فيهم الضبط في الحفظ والرواية، فعدالة الراوي وضبطه هما أساس التعديل أو التجريح، وتتفاوت مراتب التعديل والتجريح على حسب تفاوت درجات العدالة ودرجات الضبط عن الرواة.

الرابعة: تقسيم الحديث:

فقد قسم العلماء الحديث إلى أقسام عديدة باعتبارات مختلفة منها:

(أ) تقسيم الحديث **باعتبار طرقه** إلى: متواتر، وآحاد، ومشهور.

(ب) وتقسيم الحديث من **حديث القبول والرد** إلى: صحيح لذاته، وصحيح لغيره، وحسن لذاته، وحسن لغيره، وضعيف.

(ج) وتقسم الحديث من **حيث الانقطاع في السند** إلى: معلق، ومرسل، ومنقطع، ومعضل.

(د) وقسموا الحديث باعتبار ما ينتهي إليه السند إلى: مرفوع، وموقوف، ومقطوع.

(هـ) وقسموا الضعف في الحديث إلى أنواع عديدة منها:

* ما كان بسبب فقد الاتصال في السند، كالمنقطع، والمرسل.

* ما كان بسبب فقد العدالة كرواية الفاسق، والمجهول، والمستور.

* ما كان بسبب فقد الضبط، كالمختلط، والمغفل، وسيء الحفظ، وكثير الخطأ.

* ما كان بسبب الشذوذ، كالحديث الذي يرويه الثقة مخالفًا من هو أوثق منه.

* ما كان بسبب وجود علة قادحة في السند كوصل مرسل أو رفع موقوف، أو كانت علة في المتن كالإدراج (إدخال متن حديث في حديث آخر).

(ز) **كما وضعوا علامات** يعرف بها الوضع في الحديث وقسموها إلى:

١- علامات في المتن مثل: ركاكة اللفظ، أو فساد المعنى، أو مخالفة الحديث لصريح القرآن أو السنة ولا يقبل التأويل، أو مخالفته لحقائق التاريخ، أو موافقته لمذهب الراوي ولم يورده الأثبات، أو اشتماله على إفراط في الثواب والعقاب.

٢- وعلامات في السند مثل: أن يكون راويه كذابًا معروفًا بالكذب، أو أن يعترف واضعه بالوضع، أو يرويه الراوي عن شيخ لم يثبت لقياه له أو ولد بعد وفاته، وقد يستفاد الوضع من حال الراوي وبواعثه النفسية.. إلخ، وهذا كله يدل على اهتمام العلماء بدراسة المتن، وأن عنايتهم بالمتن لم تكن بأقل من عنايتهم بالسند، وهو ما يعرف بعلم الحديث دراية ورواية، وقد اشتملت القواعد التي وضعها العلماء في تقسيم الأحاديث وتبيان درجاتها وتقويم الروايات الأمرين معًا: المتن والسند.

وقد أثمرت تلك الجهود السابقة أعظم الثمار، وظهر ذلك في الآتي:

١- **تدوين السنة:** على طريقة المسانيد، ثم الصحاح، ثم السنن، ثم الجوامع ثم المعاجم، وقد تم بهذا التدوين حفظ السنة المباركة من الضياع.

٢- **ظهور علم مصطلح الحديث:** وهو يعني جملة القواعد التي وضعها العلماء لمقاومة حركة الوضع، وتمييز الصحيح من غيره، وهو يشتمل على تقسيم الخبر، وما يدخل الأخبار من علل واضطراب وشذوذ، وما ترد به الأخبار، وما يتوقف فيها حتى تعضد بأخرى، وكذا شروط الراوي والمروي، وبيان كيفية السماع والتحمل والضبط، وبيان آداب المحدث وطالب الحديث وغير ذلك من الأمور.

٣- **علوم الحديث:** وتتضمن مباحث هذا العلم: معرفة حال المحدث من صدق أو كذب أو غفلة، ومعرفة المسانيد، ومعرفة المراسيل، ومعرفة المسلسل من

الأسانيد، والمعنعن المتصل، والمدرج، ومعرفة الصحابة على مراتبهم، وكذا التابعين أيضًا على مراتبهم، ومعرفة فقه الحديث، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومعرفة المشهور والغريب، ومعرفة علل الحديث، ومعرفة السنن المتعارضة، ومعرفة مذاهب المحدثين، ومعرفة التصحيفات في المتون وفي الأسانيد وغير ذلك من المباحث.

٤- **علم الجرح والتعديل: هو علم ميزان الرجال،** يُبحث فيه عن أحوال الرواة من أمانة وعدل وضبط أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان، وكان علماء الجرح والتعديل يختبرون من يعاصرهم من الرواة، ويسألون عن السابقين، وغير ذلك.

وقد تفاوتت موازين النقد عند العلماء، فكان منهم المتشدد كابن معين، ويحيى ابن سعيد القطان، وابن حبان، وأبو حاتم الرازي، وكان منهم المتساهل كالترمذي والحاكم، وكان منهم المعتدل كالبخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وغيرهم.

ولخطورة هذا العلم، وهو علم رجال الحديث ومعرفة الرواة — حتى جعله علماء الحديث نصف علم الحديث، لأن الحديث سند ومتن، والسند عبارة عن الرواة — فقد وضع العلماء للنقد قوانين وحدودًا يلتزم بها كل ناقد، بحيث لا يقبل كل نقد بإطلاق، بل لا بد وأن يصل الناقد إلى درجة من العدالة والضبط تؤهله لذلك، وأن يكون عند إلمام كامل بأحوال من ينقده من الرجال، وأن يكون الحكم متجردًا، فلا يقبل قول المتنافسين، كل في حق منافسه، ولا قول من بينهما عداوة أو صراع، ولا بد وأن يكون الحكم بالجرح مصحوبًا بسببه، فلا يقبل جرح إلا مفسرًا لأنه قد يكون السبب الذي عده المجرح قادحًا غير قادح في نفس الأمر، أو في رأي غيره من العلماء. وقد انتهى العلامة ابن حجر — يرحمه الله — استنباطًا من الأحكام الواردة عن أئمة الجرح والتعديل، واستنادًا إلى آراء غيره من العلماء — إلى وضع

مراتب ست للتعديل والتجريح، حيث إن مراتب الرواة تتفاوت في التحقيق والتثبت[1].

الخلاصة:

ونخلص من هذا الجهد لعلماء السنة إلى أنهم لم يدخروا جهدًا من أجل حماية سنة رسول الله ﷺ وصيانتها من الدس والتحريف، وتمييز الصحيح والمقبول من الضعيف والموضوع، وقدموا بذلك أجل خدمة للإسلام والمسلمين وهي الحفاظ على المصدر الثاني للتشريع وهو السنة النبوية كما قدموا منهجًا لتحقيق المرويات الشرعية لم يعرف له نظير في السابق ولا في اللاحق، مما جعل المسلمين يفتخرون ويتباهون على الأمم بهذا المنهج التوثيقي الفريد، وجعل النفوس المؤمنة تطمئن إلى سلامة مصدرها الثاني في التشريع وهو السنة النبوية لتأخذ أحكامها وتبني نظام حياتها وفق كل حديث ثبتت صحته ونسبته إلى رسول الله ﷺ، وكانت جهود علماء السنة هي القاعدة والأساس التي انطلق منها علماء الفقه والأحكام في استنباط الأحكام الفرعية من قواعدها الكلية في ضوء القرآن والسنة الصحيحة، وجزى الله خيرًا العلماء الذين أسهموا في بناء هذا المنهج الفريد.

(١) انظر: في قواعد التعديل وقواعد التجريح: تدريب الراوي للسيوطي، ص٢٢٩ – ٢٣٦.

الفرع الثاني: منهج النقد التاريخي عند علماء المسلمين

أولاً: المرحلة السابقة على القرن الثامن الهجري:

لقد عالج المسلمون كتابة التاريخ بمعناه العام أول الأمر عن طريق جمع المرويات دون نقد، مكتفين بأمانة النقل وذكر السند دون تمحيص للمرويات في ذاتها وكانت حجتهم في ذلك: "من أسند فقد أحالك".

وظهر ذلك المنهج واضحًا عند المؤرخين القدامى أمثال: الواقدي محمد بن عمر (١٣٠هـ)، وابن إسحاق (١٥٠هـ)، والأسدي (٢٠٠هـ)، وابن الكلبي (٢٠٤هـ)، والطبري (٢٢٤هـ)، والمسعودي (٣٤٦هـ) وغيرهم.

ثانيًا: مرحلة القرن الثامن الهجري ومنهج ابن خلدون:

حتى جاء القرن الثامن الهجري، وظهر ابن خلدون بمنهجه النقدي للتاريخ، فأحدث بذلك ثورة فكرية لم يُسبق إليها في كتابة التاريخ، فلم يكتب بمجرد النقل والرواية بل اعتمد على النقد والتفسير والتعليل للأحداث، فتجاوز في التاريخ مرحلة الأسلوب الوصفي الذي يقتصر على ذكر الأحداث ووصفها بمعزل عن كل اعتبار لطبيعة الظواهر الاجتماعية والعمرانية وما يتحكم فيها من قوانين.

*** التعريف بمنهج ابن خلدون:**

أقول: لقد أقام ابن خلدون منهجه التاريخي على الموضوعية والتفسير الباطني للمرويات واستخدم قوانين النقد الداخلي سابقًا في ذلك علماءَ المنهج الاستردادي في الغرب بعدة قرون.

ولنفسح له المجال ليبين عن منهجه بنفسه حيث يقول في أول مقدمته مبينًا فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه،: (اعلم أن فن التأريخ فن عزيز المذهب، جم

الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم، وحتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرويه في أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مآخذ، ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبت يقضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق، وكثيرًا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثًا أو سمينًا، ولم يعرضوها على أصولها ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط، ولا سيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر) [1].

*** أسباب انعدام الموضوعية وعوائقها عند ابن خلدون:**

ثم يكشف ابن خلدون — عند حديثه في طبيعة العمران وما يعرض فيها — عن مزالق الخطر في الروايات التاريخية مبينًا الأسباب والعوائق التي تحول دون الموضوعية فيقول: (ولما كان الكذب متطرقًا للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه فمنها:

١- **التشيعات للآراء والمذاهب**، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص٩، ١٠، طبعة إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٩٨.

٢- ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضًا: **الثقة بالناقلين**، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح.

٣- ومنها: **الذهول عن المقاصد**، فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب.

٤- ومنها: **توهم الصدق** وهو كثير، وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين.

٥- ومنها: **الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع** لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع فينقلها المخبر كما رآها وهي بالتصنُّع على غير الحق من نفسه.

٦- ومنها: **تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح**، وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فيستفيض الإخبار بها على غير حقيقة، فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين مع أهلها.

٧- ومن الأسباب المقتضية له أيضًا وهي سابقة على جميع ما تقدم: **الجهل بطبائع الأحوال في العمران**، فإن كل حادث من الحوادث ذاتًا كان أو فعلاً لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته، وفيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفًا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب، وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض)[1].

وهكذا يركز ابن خلدون في منهجه التاريخي على النقد والتمحيص أكثر من الاعتماد على الرواية، صحيح هو لم يلغ الرواية من الاعتبار، وإنما جعلها في المرتبة الثانية، حيث جعل تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها سابقًا على التمحيص بتعديل الرواة قائلاً: (ولا يرجع إلى الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع، وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح، ولقد عدّ أهل

(١) مقدمة ابن خلدون، ص٣٥، ٣٦.

النظر من المطاعن في الخبر: استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل)[1].

*** علم التاريخ ليس من نوع العلوم الشرعية عند ابن خلدون:**

وقد بيّن ابن خلدون **أن التاريخ ليس من نوع العلوم الشرعية**، إذ إن العلوم الشرعية هي من قبيل "الإنشاء"، فهي أوامر، ونواه، وعقائد، وطريقها في التحقيق يعتمد على نقل الرواة والتحري عنهم، ولذا وضع علماء الحديث علم الجرح والتعديل، وعلم طبقات الرجال وتاريخ الرجال وغيرها من العلوم التي يبنى عليها توثيق الشريعة.

أما علم التاريخ فهو من قبيل "الخبر" والخبر هو ما يصح فيه التصديق والتكذيب، ويدخل في ذلك مجموع الشهادات وكل أنواع الأخبار على اختلاف أقسامها، وعلى ذلك: يرى ابن خلدون أن منهجية الحديث – المقامة على نقد السند عن طريق التعديل والتجريح – غير مجدية بمفردها في حصر الحقيقة التاريخية، فما فائدة النظر – مثلاً – في السند عندما يكون الخبر المنقول خرافة سافرة مستحيلة الوقوع عقلاً.

ولذلك أضاف ابن خلدون إلى التاريخ منهجية أخرى فوق منهجية الحديث وجعل قوامها (قانون المطابقة) فهو يحتل في منهجيته حجر الزاوية، وقانون المطابقة هذا يستلزم النظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، وما يلحق هذا الاجتماع من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وهكذا: حكم ابن خلدون في تمييز الحق من الباطل أصول العادة، وقواعد السياسة، وطبيعة العمران، أو ما يسميه أيضًا (بطبائع الكائنات، أو طبائع الموجودات، أو طبائع الأحوال في العمران)، ولا بد في كل ذلك

(١) المقدمة ص ٣٧.

من قياس الغائب منها بالشاهد (والاطلاع على اختلاف الأمم والبقاع والأعصار في السير والأخلاق، والعوائد والنحل، والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بين ما بينهما من الخلاف، وتعليل المتفق منها والمختلف) [1]، وهكذا يرى ابن خلدون أنه لا بد للمؤرخ أن يجمع بين علمي (الحاضر والماضي)، وأن يكون عالمًا بسنن التاريخ وطبائع الاجتماع، وقد جره التطبيق لقانون المطابقة إلى الكشف عن القوانين الاجتماعية، لكي يجعل منها بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه، معيارًا صحيحًا يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه[2].

*** نقاط يجب التنبيه عليها:**

ومما يجب التنبيه إليه هنا أمران:

الأول:

أن فصل ابن خلدون لعلم التاريخ عن العلوم الشرعية التي قام منهجها على النقل، ليس معناه التجريح في منهج علم الحديث والعلوم الشرعية، فإن ابن خلدون نفسه يعترف بأن منهجية الحديث التي أساسها التأكد من ثقة الرواة، هي في ميدانها صالحة ومفيدة، ولا وسيلة غيرها في هذا المجال، كما أن ابن خلدون لم يلغ من منهجه التاريخي دور النقل والرواية وإنما جعلها في المرتبة الثانية بعد عرض الأخبار على قوانين النقد التي قعدها لمنهجه مثل قانون المطابقة، وقياس الغائب على الشاهد... الخ.

---

(١) مقدمة ابن خلدون، ص٢٨، مرجع سابق.

(٢) ابن خلدون والفكر العربي والمعاصر، ندوة تونس، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م - مقال د. محمد الطالبي عن منهجية ابن خلدون التاريخية وتأثيرها في المقدمة وكتاب العبر، ص ٣٧ - ٤٠.

الثاني:

أن منهجية علماء الحديث – كما سبق بيانه عند الحديث عن المنهج التوثيقي عند علماء السنة – لم تقتصر على النقد الخارجي ولم تحصر عملها في الكشف عن الرواة وصحة السند، وإنما تضمن منهج المحدثين أيضًا ما يسمى بالنقد الباطني أو الداخلي، وهو دراسة المتون وعرضها على السنن الإلهية في الكون والتاريخ، واشترطوا عدم مصادمتها لصحيح المعقول وصريح المنقول من القرآن والسنة.. الخ ما بيّناه هناك عند الحديث عن عنايتهم بالمتن، وما قاموا به من وضع علامات الوضع في المتن والسند معًا.

الفرع الثالث: المنهج الاستردادي أو منهج النقد التاريخي في الغرب

من المعروف أن الوقائع التاريخية تختلف عن العلوم التجريبية، حيث إن العلوم التجريبية قابلة للإعادة من خلال إعادة التجربة، بينما الوقائع التاريخية لا يمكن إعادتها، لأن وعاءها هو الزمن، والزمن لا يمكن إعادته، لأنه يسير دومًا إلى الأمام دونما تراجع أو تقهقر، فما مضى منه لا يعود ولا يعوض، ولا يستطيع الإنسان أن يستعيد من الماضي لحظة واحدة، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذه الحقيقة – عند وقت الاحتضار – في قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ** ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، أي أن مطلب الإنسان في رجوعه إلى الزمن أو رجوع الزمن إليه أمر مستحيل، ولذا عبر المولى عز وجل عن رفضه بأوجز عبارة في قوله ﴿ **إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا** ﴾ أي كلمة لا وزن لها ولا يمكن تحقيقها، وقد أشار

الحسن البصري – رحمه الله – إلى هذه الحقيقة في عبارة بليغة فقال: (ما من يوم ينشق فجره إلا وينادي: يا ابن آدم: أنا خلق جديد، وعلى عملك شهيد، فتزود منِّي، فإني إذا مضيت لا أعود إلى يوم القيامة)[1].

وعلى ذلك: فلا يمكن في هذه الدنيا إعادة الزمان ولا رجوعه القهقرى، وإذا ما حدث ذلك كان علامة على انتهاء الدنيا، وذلك حينما تشرق الشمس من المغرب.

أولاً: تعريف المنهج الاسترجادي (المنهج التاريخي):

ومن هنا: كانت مهمة المنهج التاريخي في محاولة استعادة ما كان من أحداث في الزمن الماضي بطريقة عقلية تأملية، ومن خلال تصور ذهني محض لمجريات الأحداث، إنه باختصار: نوع من المعايشة لأحداث الماضي في ضوء ما خلفته الأحداث الماضية من آثار ووثائق ونصوص، والقيام بتوثيقها وصحة نسبتها إلى عصرها وإلى أصحابها من خلال طرق النقد والتمحيص، وفق خطوات المنهج التاريخي الحديث، والركيزة الأساسية في المنهج التاريخي أو إن شئت قلت: العمود الفقري له هي "الوثائق" سواء أكانت آثارًا مادية .مصنوعة كالمعابد وغيرها، أم نقوشًا خطية، أم روايات ومخطوطات وكتب ورسائل، وكان التحري عن هذه الوثائق بكل أنواعها هو الخطوة الأولى في عمل الناقد التاريخي.

وقد يمتد المنهج التاريخي ليشمل الكثير من فروع العلم والمعرفة مثل تاريخ الأديان واللغات، وسائر العلوم التي تتخذ من التاريخ مدخلاً ضروريًا لها لمعرفة مجرياتها وتطوراتها عبر التاريخ.

---

(١) المنظور الزماني في القرآن، ص٣٥، د. حلمي صابر، ط دار الكتب الحديثة، ط١، ١٩٩١م.

ثانيًا: خطوات المنهج الاستردادي:

ومنهج تحقيق النقل في المنهج الأوربي أو المنهج الاستردادي يتمثل إجمالاً في خطوات ثلاث:

(١) جمع الوثائق وتصنيفها.

(٢) النقد والتحليل.

(٣) التركيب لأحداث أو "استعادة الوقائع" وإليك لمحة موجزة عن كل خطوة من هذه الخطوات:

الخطوة الأولى: الجمع والتصنيف:

فإذا ما أراد الباحث أن يدرس عصرًا من العصور، أو حادثة من الحادثات الماضية، فيجب عليه أولاً: أن يجمع الوثائق المتعلقة بموضوعه، وأن ينظمها بصورة عقلية دقيقة من حيث الترتيب الزمني، ومن حيث المكان، ومن حيث الموضوع، فيجمع ما يخص كل عصر على حدة، وما يخص كل قطر على حدة، وما يخص موضوع بحثه دون سواه على حدة، حتى يتكون الإطار المحدد لبحثه فلا يشرد بعيدًا عن هدفه وموضوعه.

الخطوة الثانية: النقد القائم على التحليل والتمحيص والتوثيق:

بحيث يقوم الباحث في هذه الخطوة بتمحيص الوثائق من أجل التحقق من صحة نسبتها إلى العصر وإلى الأشخاص المنسوبة إليهم، والذي يعنينا هنا: هو عملية النقد والتوثيق للآثار والمرويات التاريخية، لأنها أساس النقد والموازنة بين المنهج الإسلامي والمنهج الغربي في هذا المجال التوثيقي للأخبار.

وقد قسم علماء المنهج التاريخي في الغرب النقد إلى نوعين: نقد خارجي ونقد

باطني، ومهمة النقد الخارجي تتلخص في: الكشف عن صحة الوثيقة، ومعرفة الدوافع النفسية لكاتبها، ومقدار الصدق لديه وغير ذلك وهاك بيان موجز عن أنواع النقد هذه:

أولاً النقد الخارجي:

وقد قسمه علماء المناهج إلى قسمين: نقد الاستعادة، ونقد المصدر:

١- أما نقد الاستعادة فيقصد به: التحقق من صحة الوثائق، وهل الوثيقة موضع التحقيق كتبها صاحبها فعلاً؟ وهل كتبت بخطه أم بخط غيره؟ وهل دخلها الحشو والإضافة؟ وهل هذه الإضافة من باب الشرح أم من باب الإكمال؟ وهل دخل تحريف في النص الأصلي أو تزوير؟ وهل هو تحريف جزئي بدس كلمة أو إبدالها؟ أم أنه انتحال كامل وشامل للنص؟ وهل هذه الأخطاء مقصودة أم أنها بسبب خطأ في النسخ؟ إلى غير ذلك من ألوان التحري عن سلامة النص.. ولهذا اشترط فيمن يتصدى لهذا النقد أن تتحقق فيه شروط ثلاثة:

١- أن يكون ملمًا باللغة التي كتب بها النص.

٢- أن يكون ملمًا بالخطوط التي كانت سائدة في هذا العصر.

٣- أن يكون ملمًا بالأخطاء الشائعة في كتابة اللغة التي دون بها النص.

وبهذا تصبح غاية هذه الخطوة من النقد: تخليص النص الأصلي وإزالة التصحيفات والإضافات والتحريفات التي لحقت بالأصل.

٢- أما نقد المصدر: فيقوم فيه الناقد - بعد استخلاص النص الأصلي - بعملية التوثيق لمصدرية هذا النص إلى صاحبه، فيبين مصدر الوثيقة، ومن هو مؤلفها وتاريخها، ويكشف عن عمليات الانتحال ودوافعها، وهل كان سببها الترويج

لمذهب معين؟ أم كان سببها رواج الموضوع واشتهاره بسبب نسبته إلى عالم له سمعته الكبيرة؟ أم كان السبب هو رغبة الشخص في إعلاء شأنه واشتهار اسمه بنسبة عمل عظيم القيمة إلى نفسه.

وقد وضع علماء المنهج قواعد مهمة تفيد في نقد المصدر وتتلخص هذه القواعد في:

١- النظر في الخط الذي كتبت به الوثيقة الأصل، حيث إن الخطوط تتمايز بحسب العصور.

٢- النظر في اللغة التي كتب بها النص، حيث إن لكل عصر خصائصه في أساليب اللغة وتراكيبها.

٣- النظر في الوقائع والأحداث التي ترويها الوثيقة، وهل تتوافق مع الزمان والبيئة المنسوبة إليهما.

٤- النظر في المصادر التي صدرت عنها الوثيقة أو المصادر التي استعان بها المؤلف، فقد يتفق نص الوثيقة مع المصدر المأخوذ عنه فتظهر عملية النقل والانتحال.

وبهذه القواعد يمكن الوصول إلى النص الحقيقي والتأكد من صحة نسبته إلى مؤلفه الحقيقي، وهذا النوع من النقد الخارجي بقسميه السابقين نقد الاستعادة ونقد المصدر، بما يتضمناه من تصحيح الوثيقة، ونقد المصدر، والترتيب النقدي للمراجع، ونقد التحصيل، والوصول إلى سلامة النص ونسبته إلى مؤلفه الأصلي هذا النوع من النقد يمثل الخطوة الأولى في التوثيق.

ثانيًا: النقد الداخلي أو الباطني:

وهو يتجه إلى الرواية والراوي، فيهدف في جملته إلى تحليل الرواية بما يكشف عن حقيقة صدقها من عدمه، وإلى الوقوف على الراوي لمعرفة نزاهته وضبطه، والنقد

الداخلي ينقسم إلى قسمين:

الأول: النقد السلبي، **والثاني**: النقد الإيجابي.

أ – **أما النقد السلبي**: فهو يبحث في جملته عن الأمانة لدى الراوي وعن الدقة، ويتحرى عن بواعث المؤلف، وعن الظروف التي أحاطت به، وهل عاصر الأحداث التي يرويها، وهل روايته رواية عيان ومشاهدة أم رواية نقل عن الغير؟ وما مقدار ما يتمتع به من صدق وثقة؟ وهل كان في روايته اتصال أم انقطاع؟، وما مقدار ضبطه وحفظه، إلى غير ذلك من أمور ترجع في جملتها إلى أمانة الراوي ودقته وهي تقابل عند علماء السنة:العدالة والضبط.

ب– **أما النقد الإيجابي**: فيطلق عليه نقد التفسير، وهو نوعان: النوع الأول وهو تفسير يقوم على تحديد المعنى الحرفي للنص، وفهم جزئيات النص وألفاظه ومعرفة ما يكون في اللفظ من غرابة، وبيان المقصود بكل كلمة على حدة، والنوع الثاني من التفسير يقوم على تحديد المعنى الكلي للنص، أو المعنى الحقيقي الذي يوحي به النص جملة، وتحديد الأمور الكلية التي يعالجها النص الإجمالي.

وهذا النوع من النقد الداخلي بخطواته وأنواعه يقابل نقد المتن عند علماء المسلمين.

وبعض الباحثين يوجز خطوات النقد في المنهج التاريخي إلى خطوتين:

الأولى: **النقد الخارجي**: ويهتم بالتحري عن مصدر الوثيقة وصحة نسبتها والبحث عن صاحبها، ومقدار ما يتمتع به من صدق أو عدمه.

والثانية: **النقد الباطني**: ويهتم بتحليل الوثيقة وتفسير النص الأصل والكشف عن محتوياته جزئيًا وكليًا، ومدى مطابقتها للواقع وإمكانية صدقها من عدمه.

الخطوة الثالثة: مرحلة التركيب أو إستعادة الوقائع والوثائق

وهذه الخطوة تعتمد على الخطوتين السابقتين، فلا تركيب إلا بعد التحليل القائم على تجميع الوقائع كما هي في التاريخ ويستحضرها بصورة ذهنية دقيقة، ويستنبط منها أو يقيس عليها، ويخرج بالأحكام الصحيحة من خلال استعادة الماضي بكل تجاربه وأحداثه، ويمكن للمؤرخ في ضوء هذا المنهج أن يملأ الفراغ بين سلسلة الأحداث، وأن يجعل التاريخ موصول الحلقات، وأن يعيد صياغة التاريخ على نحو محكم يتفق مع مجريات الأحداث، ويتناسب مع اختلاف العصور والأجناس[1].

الفرع الرابع: الموازنة بين المنهج الإسلامي والمنهج الأوربي في تحقيق المرويات والأخبار

بعد بيان المنهج التوثيقي للأخبار والمرويات عند علماء المسلمين، وبيان المنهج الاستردادي عند الأوربيين، ينبغي عقد موازنة بين المنهجين لبيان أيهما أدق وأوفى بالغرض الذي كان من أجله وضع المنهج التاريخي.

وتجري الموازنة في ثلاث خطوات من خطوات المنهجين وبيانها كالتالي:

الأولى: قواعد النقد للسند:

فالبحث عن مصدر الخبر، ومن نقله؟ وكيف نقله؟...، هي أولى خطوات النقد التاريخي، وهو ما يسمى عند علماء المسلمين (بالراوي)، وعند الأوربيين (بالمؤلف).

---

(١) انظر خطوات المنهج الاستردادي الغربي في مناهج البحث، د. عبد الرحمن بدوي، ص ١٨٣ – ٢٢١: (مرجع سابق).

وقد وصل المنهج الإسلامي في التعرف على الراوي وتحقيق نسبة الخبر إليه، ومدى صلاحية هذا الراوي، ومقدار ما يحوزه من عدالة وضبط، أقول: قد وصل المنهج الإسلامي في هذا الجانب إلى درجة من الدقة والتوثيق عجز عنها المنهج الأوربي، وهو ما يعرف في المنهج الإسلامي (بدارسة السند)، ومعرفة الاتصال فيه من عدمه، وإمكانية اللقاء أو المعاصرة بين الراوي ومن روى عنه، ومعرفة كل شيء عن الرواة: تواريخهم، وطبقاتهم، وأسمائهم، ومعرفة الكنى والألقاب، والمبهم والمختلف فيه من الأسماء، ومعرفة بلدانهم وأوطانهم... ولم يقف المنهج الإسلامي عند حد معرفة الراوي والتأكد من صحة نسبة الخبر إليه، بل بحث في مدى صلاحية هذا الراوي لنقل الخبر، ومقدار ما يتمتع به من أمانة ودقة، أو عدالة وضبط، ووضعت القواعد المنظمة لتقويم الراوي فيما يعرف (بعلم الجرح والتعديل) أما المنهج الأوربي: فيفتقد في منهجيته هذا الجانب ويتعذر عليه التحديد الجازم لمصدرية الخبر، وقد عبر الدكتور عبد الرحمن بدوي عن قصور المنهج الأوربي في هذا الجانب المهم بقوله: "وهذه عسيرة كل العسر تبلغ في كثير من الأحيان درجة الاستحالة، سوى في الأحاديث النبوية التي وردت مقرونة برواتها حتى رسول الله ﷺ مع الحكم عليهم نزاهة ودقة"[1].

وقد لجأ الأوربيون في منهجهم التاريخي إلى طرق كثيرة لمحاولة تحديد (المؤلف) تقوم على التحليل الباطني للوثيقة من أجل استخراج الدلائل التي تعرفنا بالمؤلف وعصره، ولكنها لم تصل إلى درجة اليقين في معرفة المصدر الحقيقي للنص، بل قامت في معظمها على الفرض والتخمين.

---

(١) مناهج البحث، ص ٢١٥، (مرجع سابق).

وشتان بين الجزم واليقين في مصدرية الخبر عند علماء السنة وبين الظن والتخمين الذي قام عليه المنهج الأوربي الحديث في تحديد شخصية المؤلف وصحة نسبة الخبر إليه.

الثانية: قواعد النقد للمتن:

إن تصحيح المتن لغويًا واستبعاد ما فيه من أغلاط، هو ما يعرف عند علماء الحديث (بالتصحيف والتحريف)، وقد وضعوا الضوابط التي تنقي النص من التحريفات وبحثوا في منشأ الغلط، وهل مرده إلى ضعف البصر؟ أم إلى ضعف السمع؟ أم إلى التدليس... إلخ.

وإذا ما قارنا ذلك بما يعرف عند الأوربيين (بنقد التصحيح) سنجد البون شاسعًا.

وكذلك ما يعرف عندهم (بالنقد التفسيري) بنوعيه: الحرفي، والكلي، فسنجد أن علماء الحديث قد توفرت عنايتهم على شرح غريب الحديث، وقاموا بجهود كبيرة في شرح الأحاديث وتحليل نصوصها واستخراج ما بها من حِكَمٍ وأحكام، وقد أفرزت هذه الجهود ثمارها المباركة في المكتبة الإسلامية بالعديد من الكتب التي تناولت غريب الحديث، والكتب التي شرحت الصحاح والسنن وغيرها من كتب السنة المباركة كفتح الباري في شرح صحيح البخاري، وشرح النووي على صحيح مسلم وغيرهما... كما قام علماء الحديث بوضع القواعد المنهجية التي تميز الصحيح من الزائف وتبين الموضوع من الأخبار، ووضعوا علامات يعرف بها الوضع بنوعيه في السند وفي المتن، وأفرد بعضهم الموضوعات بمؤلفات خاصة بها، حتى يتنبه لها الباحثون.

وإذا ما قارنا تلك القواعد التي قام عليها المنهج الإسلامي في نقد المتن وما تمتعت به من دقة فائقة، وقارناها بطرق التقويم للنص في المنهج الأوربي، فسنجد أن معظمها – عند الأوربيين – قام على الظن والتخمين والإغراق في الاحتمالات.

الثالثة: عملية التركيب والاستعادة:

إن عملية استعادة الوقائع هي الخطوة العملية في المنهج الأوربي، وهي عندهم تعتمد على قوة الملاحظة والتخيل عند المؤرخ، أو ما يسمونه (بالحاسة التاريخية) بحيث يعيش المؤرخ حالة من الفناء والاستغراق في الماضي ويستحضر الأحداث الماضية كأنه يعيشها الآن ويحياها بالفعل، ثم يستنبط منها المعلومات، ويصنفها ويضعها في إطار عام ويقوم بسد الثغرات في النص، فيكمل الناقص، ويستبعد الناشز منها، بحيث تشكل مرويات الحدث بعد حالة (الحدس) هذه عصرًا محددًا، أو ظرفًا معينًا.

وهذه المرحلة هي عماد المنهج التاريخي الأوربي – خاصة – بعد قصور المنهج في مرحلة النقد والتوثيق والتحليل، ومع ذلك فهي لا تسلم لهم أيضًا لأنها مبنية على استنتاج فكري غيبي مجرد، يعتمد على مزاج المؤرخ وحدسه الذاتي، وأية نتائج تعتمد على الحدس الذاتي هي بلا ريب عرضة للمؤثرات الشخصية عند المؤرخ، والتي تتشكل من عواطف وغرائز وأفكار سابقة وموروثات ثقافية تترك آثارها بوضوح في شخصية المؤرخ، وهي بالتالي تترك بصماتها على نتائج الدراسة التي يخرج بها المؤرخ، وتخرج بها من إطار النزاهة والحيدة والدقة، بل قد يلوي المؤرخ حركة التاريخ كله فيفسرها وفق أهوائه ومشاربه ومعتقداته، مثلما فعل الماركسيون في تفسيرهم للتاريخ الإنساني، فصبغوه بصبغة المادية، وحصروه في العامل الاقتصادي وتطوراته، ومثلما

فعل الفرويديون حينما صبغوا العلاقات الإنسانية بصبغة الغريزة الجنسية، وجعلوا محور النشاط الإنساني وعلاقته تتمحور في هذه الانبثاقات الجنسية بين الأفراد... وعلى ذلك: فالمنهج الأوربي في جملته: منهج ذاتي، يُغرق في الحدس والتخيل، ونتائجه احتمالية، وهو يفتقد القواعد الموضوعية التي وضعها علماء الحديث في منهجهم التوثيقي سواء من ناحية المتن أو السند، أو من ناحية الاستنتاج العام واستنباط الأحكام، وهذا كله – فضلاً – عن السبق والريادة التي حظي بها المنهج التاريخي عند علماء المسلمين، وما أسفرت عنه جهودهم في تلك القواعد الفذة التي أقامها ابن خلدون وغيره في النقد التاريخي للمرويات التاريخية.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (x) أمام العبارة غير الصحيحة:

(١) الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أول من أسس علم الجرح والتعديل.( )

(٢) ظهر منهج توثيق الخبر الشرعي عند علماء السنة على نحو متكامل بداية من القرن الثاني والثالث الهجري. ( )

(٣) يتدرج منهج توثيق الخبر الشرعي عند علماء السنة بدءًا من الإسناد ثم التوثيق ثم نقد الرواة ثم تقسيم الحديث. ( )

(٤) يرى ابن خلدون أن علم التاريخ ليس من نوع العلوم الشرعية. ( )

(٥) منهج النقد التاريخي عند الأوربيين هو نفس المنهج الذي سار عليه المسلمون الأوائل وخاصة ابن خلدون. ( )

(٦) من أسباب انعدام الموضوعية عند ابن خلدون الذهول عن المقاصد وتوهم الصدق. ( )

(٧) ينقسم الحديث من حيث طرقه إلى متواتر وآحاد ومشهور. ( )

س٢: أجب بإيجاز عن الأسئلة الآتية:

(١) فيما يتعلق بنقد الرواة، اذكر اثنين من الذين يتوقف في قبول روايتهم.

(٢) اذكر تقسيم الحديث من حيث القبول والرد.

(٣) اذكر أحد ثمرات الجهود المبذولة في القرنين الثاني والثالث الهجري من جانب علماء السنة.

المطلب الثاني: مناهج الاستدلال والاستنباط

الفرع الأول: المنهج التجريبي وتطبيقاته عند علماء المسلمين

أولاً: التعريف بالمنهج التجريبي وفضله :

إن المنهج التجريبي، أو منهج الاستقراء والتجريب، هو المنهج الذي ينتقل فيه الباحث من الجزء إلى الكل، أو من الخاص إلى العام، فهو يسير متدرجًا في التعميم حتى يصل إلى حكم عام أو قضايا كلية، وهو يقوم في كل خطواته على الملاحظة والتجربة واستقراء الجزئيات الواقعية، والمقايسة بينها حتى يصل إلى القوانين العامة.

ويعد المنهج التجريبي العملي لدى المسلمين، بمثابة الرفض والطرح للمنهج الصوري عند أرسطو، وكان بحق مفتاح النهضة العملية في مجال العلوم الطبيعية- على وجه الخصوص- لأن موضوعاته هي الوقائع الخارجية المشهودة، فهي لا تقتنص من العقل- كما في المنهج الصوري عند اليونان- ولكنها تفرض نفسها من الخارج على العقل، ثم يقوم العقل بتفسيرها وتحليلها واستقراء جزئياتها واستنباط القوانين العامة منها، ويعد المنهج التجريبي عند المسلمين هو الباعث الحقيقي للنهضة الأوربية الحديثة، وهذا ما يشهد به المنصفون من أبناء هذه الحضارة، تقول المستشرقة زيغريد هونكة: (إن أثمن هدية قدمها العرب لأوربا هي: منهج البحث، الذي لولاه لبقيت أوربا في همجيتها)[1].

وينبغي على أبناء المسلمين – من ضحايا الغزو الفكري، وأسرى الهزيمة النفسية – أن يعوا ذلك جيدًا، وأن يفيئوا إلى ذاتهم الإسلامية، ويستعيدوا عزهم المفقود.

---

(١) شمس العرب تسطع على الغرب، ص: ٤٠١.

ثانيًا: خطوات المنهج التجريبي:

فهي كثيرة، ويختلف العلماء فيما بينهم في الأخذ بها، لكن خطواته الأساسية، تتمثل في أربع خطوات هي:

١- **الملاحظة والمشاهدة**، أو الرصد والتتبع لتصور الظاهرة موضوع البحث.

٢- **وضع الفروض لتفسير الظاهرة**: بحيث يتجاوز الباحث مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير وبيان الروابط بين الظاهرة وغيرها، ويضع من الفروض ما يمكن أن يكون تفسيرًا لهذه الظاهرة أو ذلك الحدث، ويقوم الباحث بتصفية هذه الفروض، واستبعاد ما لا يصلح منها، حتى لا يُبقي لديه إلا فرضًا واحدًا يصلح تفسيرًا للظاهرة، وهو ما يعرف عند المسلمين، بتنقيح المناط، أو دليل السبر والتقسيم، وقد سماه (فرنسيس بيكون) بمنهج الحذف والاستبعاد.

٣- **التجريب**: بحيث يقوم الباحث باختبار صحة الفرض الذي ترجح لديه من حيث تلازمه مع الظاهرة أو الحديث في كل الأحوال وجودًا بوجوده وعدمًا بغيابه، وهو ما يعرف "بالدوران" عند الأصوليين، والدوران- كما يقول الإمام القرافي-: عين التجربة، وقد تكثر فتفيد القطع، وقد لا تكثر فتفيد الظن، فقطع الرأس مستلزم للموت حتمًا، والموت مظنون بالسم [1].

والخطوات الثلاث السابقة تشكل في مجموعها مرحلة أولى في المنهج التجريبي وهي ما يطلق عليها "مرحلة التحليل" ثم تليها مرحلة ثانية وهي ما تعرف "بمرحلة التركيب" أو "مرحلة التقنين" والتي تتمثل في الخطوة الرابعة وهي:

(١) مناهج البحث عند مفكري المسلمين ص: ١٠١ (مرجع سابق).

٤- **تقنين النتائج الجزئية:** بحيث تجمع هذه النتائج الجزئية المتناثرة، ويصاغ منها قانون كلي تبنى عليه المعارف، وهكذا يصبح العلم الحسي الجزئي أساسًا للحكم العقلي الكلي، لأن القضايا الحسية لا تكون إلا جزئية، ولا سبيل إلى صدق القضية الكلية في مجال الطبيعيات إلا من خلال التجريب للجزئيات المحسة المشاهدة، مثل قوانين: الجاذبية، والنسبية، والطفو وغيرها.

ثالثًا: ملاحظات حول المنهج التجريبي:

وبعد عرض خطوات المنهج التجريبي نسوق عدة ملحوظات ينبغي الانتباه إليها:

الملاحظة الأولى: أن الدراسات التجريبية لم تعد قاصرة على مجالات العلوم الطبيعية والذي يعد المنهج التجريبي أساسها الأول، وإنما استخدمها العلماء في العلوم الإنسانية وفق معايير وضوابط دقيقة لدراسة مختلف الظواهر الإنسانية، وقد أعلن وليم فونت في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي عن إنشاء أول مختبر علمي لدراسة الظواهر النفسية، وبذلك دخلت الظواهر النفسية المتعلقة بأحد العلوم الإنسانية إلى المعمل، وانتشر على إثر ذلك البحث التجريبي بوصفه بحثًا علميًا يتناول دراسة مختلف الظواهر الإنسانية، وأصبح ما يعرف بالمتغير التابع، والمتغير المستقل في دراسة الحالات؛ وقد عارض كثير من العلماء تطبيق المنهج التجريبي- بإطلاقه- على العلوم الإنسانية لأنها تختلف في طبيعتها عن العلوم الطبيعية، وأثاروا إشكاليات كثيرة في وجه تطبيق المنهج التجريبي في مجال العلوم الإنسانية[1].

(١) راجع في ذلك: كتاب أسس الفلسفة ص: ٦٩- ٧٢، د. توفيق الطويل.

الملاحظة الثانية: أن العلم الآن يتجه إلى الاتساق المعرفي العام، بمعنى أنه لا بد من معرفة الصلة بين العناصر المكونة للحقيقة، ثم الصلة بين الحقائق بعضها ببعض، ولا ينظر إلى الحقائق المجزأة على أنها علم، وإن كانت توصف بأنها من ضروب المعارف، فالعلم في مفهومه الحديث، يعد تراكمًا للمعرفة المتسقة، وأنه بدون الاعتقاد بوجود اتساق داخلي في عالمنا هذا فإنه يستحيل قيام العلم، إذ إن العلم هو محاولة لاكتشاف هذا العالم، ومعرفة العلاقات فيه، بما فيها من تداخل واتساق، يقول العالم الفرنسي "هنري بون كاريه": "إن العلم معرفة لا تتعلق بالأشياء أو الظواهر في ذاتها بل هو إدراك ما يربط بين هذه الأشياء والظواهر من علاقات" [1].

وكأن العلم في مفهومه العام يتجه إلى التصور والتجريد، ولم يعد قاصرًا على النشاط في المعامل والمختبرات، وإنما أصبح يشمل كل نشاط يهدف إلى دراسة العلاقات بين الظواهر المختلفة، وإيجاد القوانين التي تحكم هذه الظواهر، وأصبحت معرفة آلاف الحقائق الجزئية عن الطبيعة، دون إدراك الروابط التي تنتظمها في مجموعة من القوانين، لا يمكن أن يطلق عليها وصف العلم [2].

الملاحظة الثالثة: أن صياغة القوانين الكلية من خلال الجزئيات المستقرأة، هو منهج علماء المسلمين والذي استلهموه من روح القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا** ﴾ [الفتح: ٢٣].

حيث بين الله سبحانه وتعالى أن السنة الجارية في حالة معينة أو جزئية معينة، هي سنة عامة لسواها من نوعها.

---

(١) راجع في ذلك مذكرة قاعة البحث. د. عمر عودة الخطيب، ص: ٥٩- ٦٠.

(٢) المرجع السابق.

وهذا ما قرره علماء المنهج العلمي في الغرب تحت صيغة "المسلّمات العلمية" ويقصدون بها: الأمور المسلمة لدى الباحث، وهي في جملتها أمور مشاهدة ومدركة لا مجال للريب فيها، وهي تنقسم إلى نوعين: مسلمات عامة، ومسلمات خاصة:

(أ) – **فالمسلمات العلمية العامة:** تتعلق بالبحث في ذاته مثل :

*** صور للمسلمات العلمية العامة لدى الغرب :**

١– **"مسلم الحتمية"**: ويعني هذا المسلم: أن كل شيء في ظواهر الكون محكوم بقانون، أو هو في حقيقته نتاج لسنة من السنن، وأنه لا يمكن لشيء أن ينتج عن لا شيء، ولا توجد ظاهرة في الكون تحدث بدون سبب، حتى الظواهر الاجتماعية، وقد دخلت مفاهيم جديدة على قانون "السببية"، تخالف ما كان شائعًا من قبل، فأصبح مفهوم "المتغير المستقل" بديلاً عن مفهوم "السبب"، ومفهوم "المتغير التابع" بديلاً عن "المسبب أو النتيجة"، فإذا قلنا: الحديد يتمدد بالحرارة، فإن الحرارة هي "المتغير المستقل"، والتمدد هو "المتغير التابع".

٢– **"مسلم الاطراد"** : ويعني هذا المسلم: أن ما حصل في الماضي يمكن أن يحصل في الحاضر، وأن الأشياء تقع بشكل متكرر، ووفق نظام معين ثابت وهو ما يعني الاطراد في وقوع الحوادث.

٣– **"مسلم الوضعية"**: ويعني هذا المسلم: الحسية في المعرفة، حيث يرى علماء الغرب أن العالم والباحث لا بد أن ينطلق من الأمور المحسوسة أمامه ولا يضع أي اعتبار لما لا يقع تحت الحس، كالغيبيات والأخبار التي تأتي عن طريق الوحي، حيث إن العلم يعتمد في بدايته على الحواس، فهي نقطة الانطلاق، ثم يأتي بعد ذلك دور المنطق الوضعي، أي أن المعرفة تحتاج بالإضافة إلى انطلاقها

من للمشاهدات الحسية إلى الخبرة الإنسانية والعمل الذهني من أجل الوصول إلى القوانين العامة والكلية.

*** هدم هذه المسلمات التي قال بها الغرب:**

والذي نراه حول هذه المسلمات العلمية التي قال بها علماء الغرب، وادعوا أنها مسلمات يقينية ينبغي التسليم الجازم بها، ولا يجوز الخروج عنها في ميادين البحث، وهي: الحتمية، والاطراد، والوضعية الحسية).

نقول: إن هذه المسلمات ليست محل تسليم مطلق- كما يدعون- وهي لا تعبر عن واقع العلم، فقد جاءت نظرية النسبية عند أينشتاين، ونظرية الاحتمالات في علم الرياضيات الحديثة التي وضعها كيتر لتهدم هذه المسلمات وتنقلها من دائرة الإلزام إلى دائرة الاحتمال، فلم تعد العلاقة بين السبب والمسبب حتمية ضرورية لا تتخلف، بل أصبحت محتملة بدرجة من درجات الاحتمال على حسب الفرص المتكافئة في حدوث الظاهرة أو عدم حدوثها، وأصبحت الظواهر الطبيعية ليست خاضعة لقانون الحتمية، وإنما هي خاضعة لقانون أعلى وأسمى وهو قانون المشيئة الإلهية [ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن] يقول تعالى: ﴿ **وما تشاءون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليمًا حكيمًا** ﴾ [الإنسان: ٣٠].

كما أوضحت نظرية النسبية: أن المادة التي يتألف منها الكون عبارة عن طاقة هوائية متجمدة في شكل ذرات غير مرئية، وأثبت أينشتاين أن المادة والطاقة شيء واحد، وقد أثبتت التجارب ذلك فتفتتت الذرة وتحولت مادتها إلى طاقة وقوة هائلة، وعلى ذلك فقد نقض أينشتاين حتمية الوضعيين ولم يضع أي اعتبار لوضعية الماديين

وحسيتهم، ومن هنا يصبح وضع هذه الأمور كمسلمات للعلم أمرًا لا يتفق مع مقررات العلم ذاته.

وقد تنبه علماء المسلمين إلى ذلك فقالوا: إن العلاقة بين السبب والمسبب علاقة عادية وليست لزومية، فقد تتخلف كما حدث مع سيدنا إبراهيم حينما وضع في النار ولم تحرقه، وكما حدث مع سيدنا موسى عليه السلام حينما ضرب بعصاه البحر فانفلق طرقًا، وانخرم قانون السيولة في الماء، وتحول الماء إلى جدار صلد قال تعالى: ﴿ **فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر فانفلق فكان كل فرق كالطود العظيم** ﴾ [الشعراء: ٦٣].

وفي ضوء نظرية الاحتمالات تصبح العلاقة بين الأسباب والمسببات عادية وليست لزومية فليس من الضروري إذا حدثت الظاهرة (أ) أن تحدث الظاهرة (ب)، وإنما الصحيح أن نقول: إذا حدثت الظاهرة (أ) فيمكن أو يحتمل أن تتبعها الظاهرة (ب).

* تنبيهات هامة للباحث المسلم:

ويجب أن يتنبه الباحث المسلم إلى تلك المسلمات العلمية المتفقة مع العقيدة الصحيحة والتي ينبغي أن يأخذ بها كل باحث مهما كان تخصصه ومهما تنوع مجال بحثه وهي:

١- **أن هناك قوة عليا خلقت هذا الكون وأبدعته وهو الله جل جلاله**، وليس شيء في هذا الكون يوجد عبثًا أو خُلق صدفة.

٢- **أن الله وضع في هذا الكون سننًا وأسبابًا**، ولكن العلاقة بين السنن والظواهر، وبين الأسباب والمسببات تخضع لقدرة الله وإرادته، وأن الأسباب لا تؤثر في

المسببات بطبعها وذاتها وإنما بقدرة الله وإرادته وهي قد تتخلف بمشيئة الله تعالى، قال تعالى ﴿ **الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى** ﴾ [طه: ٥٠].

٣- **أن التجربة الحسية ليست هي الطريق الوحيد للعلم**- كما يدعي الوضعيون الماديون- بل هناك العقل والمنطق وهناك الوحي الذي يفسر كثيرًا مما يعجز عنه المعمل والمختبر، وهناك حقائق الغيب التي لا ريب فيها [1].

(ب) **أما المسلمات الخاصة**: فهي تتعلق بالطبيعة البشرية للباحث، فهي تدخل في نطاق العملية الإنسانية وهي تتمثل في:

١- "**مسلمة صحة الإدراك**": وتعني أن حواس الإنسان أدوات صالحة للوصول إلى المعرفة، لكنها مهما بلغت من القوة فهي قصيرة المدى، وعرضة للخطأ والخداع ولهذا توجب على الباحث أن يكرر ملاحظته ليتأكد مما أدرك، وليضمن عدم تعرضه للخطأ.

٢- "**مسلمة صحة التذكر**": وتعني هذه المسلمة أن لدى الإنسان قدرة على استخدام المعارف المختزنة في ذاكرته، وبما أن قدرة الإنسان على التذكر محدودة فيجب عليه أن يسجل مباحثه ونتائجه ويأخذ بالحيطة ما أمكن تلافيًا للنسيان.

٣- "**مسلمة صحة التفكير والاستدلال**": وتعني هذه المسلمة أن الإنسان لديه القدرة على استخدام تفكيره والانتقال من المقدمات إلى النتائج، وحيث إن تفكير الإنسان قد يكون عرضة للخطأ لأي سبب من الأسباب كأن يستخدم مقدمات خاطئة، أو يستخدم طرق استدلال غير ملائمة لمجال بحثه، فيجب عليه

(١) انظر البحث العلمي ومناهجه النظرية، ص: ١٩، ٢٠ (مرجع سابق).

إذن: أن يفحص مقدماته، وأن يختار طرق استدلاله على أساس من قواعد المنطق السليم والمنهج السديد [1].

وقد أوجز علماء المسلمين هذه المسلمات الشخصية فيما يسمى "بضرورة التثبت" وعدم التسرع في إصدار النتائج قبل تمحيصها، وقد استلهموا ذلك من توجيهات القرآن الكريم حيث يقول تعالى: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين** ﴾ [الحجرات: ٦]؛ ويقول تعالى: ﴿ **ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا** ﴾ [الإسراء: ٣٦].

الملاحظة الرابعة : بيان السبق الإسلامي في تطبيقات المنهج التجريبي:

فقد سبق أن بينا الريادة الإسلامية في وضع قواعد المنهج العلمي والتي تبرجمت على نحو متكامل عند علماء الأصول على يد الإمام الشافعي- رضي الله عنه- في كتابة "الرسالة" ومن جاء بعده أمثال القرافي والشاطبي وغيرهم، حيث قام الاستقراء لديهم على قاعدتين: العلية- أي أن لكل معلول علة-، والاطراد في وقوع الحوادث- أي أن العلة الواحدة إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلولاً متشابهًا، وهما اللتان (أي القاعدتان السابقتان) أقام عليهما جون استوارت مل (ولد سنة ١٨٧٣م) المنهج الاستقرائي التجريبي بعد ذلك في الحضارة الغربية، وما نريد إبرازه في هذه النقطة الرابعة هو سبق المسلمين في تطبيق قواعد المنهج التجريبي في ميدان العلوم الطبيعية، وذلك من خلال نموذجين من أعلام المسلمين في هذا الميدان، وهما: الحسن بن الهيثم، وجابر بن حيان، وسنعرض من خطواتهما في البحث مع

(١) راجع في هذه المسلمات مذكرة قاعة بحث ص: ٥٥- ٥٨ (مرجع سابق).

الإشارة إلى خطوات المنهج الحديث في الغرب على سبيل المقابلة لندرك مدى السبق والعمق العلمي للمسلمين في هذا الميدان.

(أ) الحسن بن الهيثم ومنهجه التجريبي:

يقول ابن الهيثم [1]: في كيفية الإبصار مبينًا المسلك الذي يسلكه في بحثه ومحددًا الخطوات التي يسير عليها، والترقي فيها خطوة إثر خطوة: (ونستأنف النظر في مباديه ومقدماته، ونبتدئ في البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المبصرات، وتميز خواص الجزئيات، ونلتقط باستقراء ما يخص البصر في حالة الإبصار، وما هو مطرد ولا يتغير، وظاهر ولا يشتبه من كيفية الإحساس، ثم نرتقي في البحث والمقاييس على التدرج والترتيب، مع انتقاد المقدمات، والتحفظ في النتائج، ونجعل غرضنا في جميع ما نستقريه ونتصفحه استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتحرى في جميع ما نميزه وننتقده طلب الحق لا الميل مع الآراء فلعلنا ننتهي بهذا الطريق إلى الحق الذي به يثلج الصدر، ونصل بالتدريج والتلطف إلى الغاية التي عندها اليقين، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التي يزول معها الخلاف، وتنحسم بها موارد الشبهات) [2].

وقد أبرز الأستاذ مصطفى نظيف- في كتابه القيم "الحسن بن الهيثم"- آراء ابن الهيثم العلمية ومنهجه الفذ الذي جمع فيه بين الاستقراء والقياس، وجعل الاستقراء وتتبع خواص الجزئيات في الواقع المشاهد أساس البحث، وأقام ذلك على

---

(١) هو أبو علي الحسن بن محمد البصري، ولد بالبصرة وتوفي بالقاهرة سنة ٤١١هـ، ويعد الحسن بن الهيثم أكبر عالم رياضي وطبيعي في العصور الوسطى، ولا تزال لآرائه ونظرياته في الرياضيات وفي البصريات مكانتها حتى الآن، ومن أشهر كتبه: الأصول في الهندسة، والمناظر في الفيزياء.

(٢) نقلاً عن: مناهج البحث عند مفكري المسلمين، ص: ٢٧٠، د. علي سامي النشار.

أساس التجربة والتي سماها بالاعتبار، وانظر بشيء من التمحص في النص السابق لترى تكامل خطوات المنهج التجريبي عند ابن الهيثم والذي سبق به الغرب بعدة قرون، وإليك البيان:

١- وضع المبادئ والمقدمات السابقة في ميدان بحثه تحت التمحيص، وعدم التسليم بها مطلقًا أو رفضها مطلقًا، وإنما وضعها تحت منظار التحقيق، حيث يقول (ونستأنف النظر في مباديه ومقدماته).

٢- جدد النظر في الفروض العلمية من خلال الاستقراء وتتبع خواص الجزئيات وذلك عن طريق الملاحظة والمشاهدة، والقيام بالتجارب لاستبعاد ما لا يراه صالحًا وذلك من خلال "السبر والتقسيم"، أو ما أسماه فرنسيس بيكون: بمنهج الحذف والاستبعاد، يقول ابن الهيثم: ونبتدئ في البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المبصرات، وتميز خواص الجزئيات، ونلتقط ما يخص البصر في حالة الإبصار، وما هو مطرد ولا يتغير، وظاهر لا يشبه من كيفية الإحساس.

٣- استخدم ابن الهيثم القياس المؤسس على الاستقراء من أجل تجميع النتائج والترقي بخطوات البحث، يقول (ثم نرتقي في البحث والمقاييس على التدرج والترتيب).

٤- ثم يصل ابن الهيثم إلى مرحلة تقنين النتائج عن طريق الإحصاء الشامل والمراجعة الدقيقة لكل خطوات بحثه، حتى يكون على يقين من أنه لم يغفل شيئًا في موضوعه، وأنه أخضع كل شيء للنقد والتحري، كما تشير إليه بقية الفقرات في النص المذكور، وما ذكره ابن الهيثم عن التحري وتجنب الأوهام العارضة للنفس "ونجعل غرضنا في جميع ما نستقريه ونتصفحه استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتحرى في جميع ما نميزه وننتقده طلبًا للحق لا الميل مع الآراء". هو عين ما سبق بيانه من قواعد المنهج العلمي والتي سميناها بالمسلمات الشخصية والعلمية.

(ب) جابر بن حيان ومنهجه التجريبي:

كما سبق جابر بن حيان [1]. الحسن بن الهيثم في استخدام المنهج التجريبي في بحوثه الكيميائية، حيث كانت الفكرة الرئيسية في مباحثه تدور حول "استحالة المعادن" أي تحول معدن إلى معدن آخر، أو تحول طبيعة من الطبائع إلى غيرها.

وقد توصل إلى ذلك بمعرفة الكم والوزن حيث يقول: إن الوصول إلى معرفة الطبائع ميزانها عرف كل ما فيها وكيف تركبت.

وكانت التجربة هي طريقته في الوصول إلى نتائجه، معتمدًا في ذلك على الاستقراء والمشاهدة والتجريب، وقد سمى التجربة "الدُّربة" حيث يقول: والدربة تخرج ذلك، فمن كان دربًا كان عالمًا حقًا، ومن لم يكن دربًا لم يكن عالمًا، وحسبك بالدربة في جميع الصنائع.

وهكذا لم يسلك ابن حيان في مباحثه الطبيعية طريق الرهان الصوري، ولكنه سلك طريق الاستقراء والتجريب، يقول عن كيفية الاستدلال: إن تعلق شيء بآخر إنما يكون من الشاهد بالغائب، ويكون على ثلاثة أوجه هي: المجانسة، ومجرى العادة، والآثار.

١- أما "**المجانسة**" فيسميها "الأنموذج" وهي تعني عنده: الاستدلال بأنموذج جزئي على أنموذج جزئي آخر من واقع العلة المشتركة بينهما.

---

(١) هو أبو عبد الله جابر بن حيان بن عبد الله الكوفي ولد بالكوفة سنة ١٢٣هـ، وتوفي بها سنة ١٩٥هـ، ويلقب بأبي الكيمياء لإنجازاته العظيمة مثل: فصل الذهب عن الفضة، وصناعة الملابس الواقية من البلل، واكتشاف مواد لتثبيت الألوان في الصباغة وغير ذلك، وله مؤلفات كثيرة أشهرها كتاب "الزئبق"، وكتاب "الأحجار"، وكتاب "الموازين" وكتاب "السموم"، وانظر في ترجمته كتاب مناهج البحث ص ٧٢ للدكتور غازي طبعة مؤسسة الشباب بالإسكندرية.

٢- وأما **دلالة "مجرى العادة"** فهي تعني عنده الاستدلال عن طريق استقراء النظائر في الواقع المشاهد، بمعنى: أننا إذا شاهدنا حادثة تعقبها حادثة أخرى عادة، حكمنا بأنه إذا شاهدنا الحادثة مرة أخرى، فإن الأخرى ستعقبها أو تقترن بها، وهو ما يعرف بقانون "الاطراد في وقوع الحوادث"، وقد جعله جابر بن حيان درجات، فقد يكون لازمًا يفيد القطع مثل: إن ليلتنا هذه ستنكشف عن يوم يعقبها، ودليلنا على ذلك: أننا لم نجد من قبل ليلة إلا وانكشفت عن يوم؛ ومثل: إن قطع الرأس مستلزم للموت ودليلنا على ذلك أننا لم نجد رأسًا قطعت إلا ومات صاحبها وهكذا وقد يكون شفيعًا فيفيد الظن مثل: تناول السم يفضي إلى الموت، وهبوب الريح مع وجود سحب داكنة يفضي إلى نزول المطر وهكذا...

٣- وأما **دلالة الآثار**: فيعني بها ابن حيان الدلالة النقلية أو الخبرية مثل شهادة الغير أو السماع، وهي عنده دلالة ظنية لا تصل إلى درجة اليقين إلا إذا أتت عن طريق الأنبياء والمرسلين [1].

وهكذا استخدم كل من جابر بن حيان والحسن بن الهيثم في مباحثهم الاستقراء القائم على تتبع الجزئيات، واعتمدا على التجربة في إثبات صحة ما ترجح لديهما، وانطلقا من قواعد علمية سليمة أساسها قانونًا العلية والاضطراد في وقوع الحوادث، وأخضعا أقوال وشهادات الآخرين للنظر والتمحيص من أجل الوصول إلى الحقيقة في مباحثهم العلمية.

(١) راجع: مناهج البحث عند مفكري المسلمين، ص ٢٦١- ٢٦٨، مرجع سابق.

الفرع الثاني: المنهج الاستدلالي في توليد القضايا والأحكام عند الأصوليين

لقد أشرنا فيما سبق إلى أن المعرفة نوعان: معرفة خبرية ومعرفة عقلية فالأولى طريق إثباتها: المنهج التوثيقي (التاريخي) والثانية إن كانت معارف حسية مشاهدة فطريق إثباتها المنهج التجريبي، وإن كان معارف توليدية ذهنية فطريق إثباتها المنهج الاستدلالي والذي يتمثل عند المسلمين في القياس الأصولي، وهذا ما سنوضحه هنا بعون الله وتوفيقه، مقارنين بين منهج المسلمين في الاستدلال والمنهج الديكارتي في الغرب، تاركين العرض والتقويم لمنهج أرسطو الصوري إلى نقطة مستقلة.

أولاً: تعريف المنهج الاستدلالي:

والاستدلال يعني: الإبانة عن شيء مجهول بواسطة شيء معلوم.

والاستنباط يعني: استخلاص نتائج من شيء نعرفه معرفة يقينية تلزم عنه، وعلى ذلك فالمنهج الاستدلالي أو الاستنباطي في مجال العلوم العقلية يعني: السير بالعقل من قضايا يقينية أو من مبادئ ثابتة مسلم بها حتى يستخلص منها قضايا أخرى دون الالتجاء إلى التجربة.

ثانياً: أنواع الاستدلال:

والاستدلال أو الاستنباط في جملته يقوم على اكتشاف العلاقات بين الأشياء وهو نوعان: أ- استدلال مباشر وهو ما ينتقل فيه الذهن من قضية إلى أخرى دون توسط قضية ثالثة مثل: كل تاجر ذكي، فهي تنتج لنا: بعض التجار أذكياء، لأن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء من باب أولى، وأما النوع الثاني: ب- فهو

الاستدلال غير المباشر وهو يعني استخلاص قضية من قضيتين أو أكثر، وهو نوعان: **قياسي شمولي أو تمثيلي، واستدلال استقرائي**، وهو نوعان: الاستقراء التام والاستقراء الناقص والقياسي منه التمثيلي ومنه الشمولي، فالقياسي الشمولي مثل: كل إنسان فان، وزيد إنسان، فهاتان قضيتان ينتج عنهما قضية ثالثة وهي: زيد فان، وعلى ذلك فالاستدلال القياسي الشمولي يقوم على استخلاص الجزئيات من الكليات، أو الاستدلال بالعام على الخاص **أما الاستقراء**: فهو استنتاج قضية عامة من قضايا جزئية، أو هو الذي ينطلق فيه الفكر من التخصيص إلى التعميم، ومن تتبع بعض الحالات إلى بلوغ كل الحالات، وقد يكون **الاستقراء تامًا** إذا تفحص الفكر فيه كل الحالات، **وقد يكون ناقصًا** إذا لم يتفحص فيه الفكر كل الحالات، واستقراء الجزئيات الحسية هو مجال المنهج التجريبي، الذي ينطلق الباحث فيه من الجزء إلى الكل، أما الاستدلال القياسي فهو ما يعرف في الفكر الإسلامي بـ"منهج البحث في القضايا"، وقد تضمنت إشارات الوحي من كتاب وسنة توجيهات عامة ترشد إلى المسالك المنهجية التي يسلكها الباحث في معرفة الحق والوصول إليه من أقرب طريق، وقد وعى الصحابة- رضوان الله عليهم- تلك التوجيهات، فسلكوا مسالك الاستدلال والاستنباط في مختلف شؤون حياتهم، ولما اشتدت الحركة العلمية، ظهرت الحاجة إلى وضع قواعد للاستنباط- خاصة- في العلوم الشرعية، وقد أكرم الله الأمة الإسلامية بالإمام الشافعي- رضي الله عنه- حيث جمع بين مدرسة الرأي ومدرسة الحديث، فضلاً عن عبقريته الفذة في علوم اللغة العربية وعلوم القرآن، فقام بوضع برمجة مستقلة لقواعد الاستدلال ومسالكه في كتابه "الرسالة"، ثم تطور منهج البحث

عبر العصور الإسلامية، وظهر التوسع في مسائله وصيغه المنهجية على يد ابن حزم الأندلسي، وأبي إسحاق الشاطبي، والآمدي، وابن قدامة وغيرهم.

وقد سبق منهج الأصوليين في الاستدلال منهج المتكلمين، لأن البحث في الأحكام العملية سبق البحث في الأمور الاعتقادية، وعلى ذلك: فإن القياس الأصولي كانت له الريادة المنهجية، فضلاً عن كونه من أهم مباحث الاستدلال في الفكر الإسلامي، سواء في المباحث الشرعية العملية، أم في غيرها من الميادين الأخرى، وهذا يتطلب وقفة بيانية للقياس عند الأصوليين وبيان أنواعه ومجالات استخدامه.

ثالثًا: أنواع القياس عند الأصوليين:

*** النوع الأول: قياس التمثيل :**

وهو أقوى أنواع القياس عند الأصوليين، وأقربها في الوصول إلى اليقين، وإذا أطلق القياس عندهم، فإنه ينصرف إلى قياس التمثيل، وقد أطلقوا عليه "قياس العلة" – تمييزًا له عن غيره، وقياس التمثيل أو العلة هو: إلحاق حكم قضية بقضية أخرى للماثلة بين القضيتين، سمي تمثيليًا: لأنه يكون بين جزئين يماثل أحدهما الآخر في الأساس الذي قام عليه حكم الأصل وهو العلة.

– أركان القياس التمثيلي :

والعلة في القياس التمثيلي تعتبر الركن الأساسي من أركان القياس الأربعة وهي: الأصل، والفرع، والعلة، والحكم.

فالأصل هو: ما تفرع عليه، أو ما عُرف بنفسه، أو ما بُني عليه غيره؛ والفرع هو: ما تفرع على غيره، **والعلة:** هيَ الوصف الجامع بين الأصل والفرع، والحكم: هو ثمرة القياس، وهو ما ثبت للفرع بعد ثبوته للأصل.

- شروط العلة في القياس التمثيلي:

وقد اشترط الأصوليون للعلة شروطًا تبرز ملامحها واضحة في المنهج الغربي الحديث الذي أسسه "جون استوارت ميل" على قانوني العلية والاطراد، وهما نفس قواعد القياس الأصولي ومن أبرز شروطه العلة:

(أ) **أن تكون العلة مؤثرة في الحكم لأن الحكم معلول لها**، فإذا لم يكن لها ثمة تأثير فيه: خرجت عن كونها علة، وهذا ما ذهب إليه "بيكون" من اعتبار العلة هي مقوّم الشيء نفسه.

(ب) **أن تكون العلة وصفًا منضبطًا غير مضطرب**، بحيث يكون تأثيرها لحكمة مقصودة، وهذا يقتضي أن تكون ظاهرة جلية، وأن تكون سالمة من المعارض، أي لا يردها نص ولا إجماع، وألا تكون معترضة بعلل أقوى منها، وألا توجب ضدين، لأنها حينئذ تكون منتجة لحكمين متضادين، وألا توجد للفرع حكمًا وللأصل حكمًا آخر غيره... إلخ.

(ج) **أن تكون العلة مطردة**: أي تدور العلة مع الحكم وجودًا، فكلما وجدت العلة في صورة من الصور وجد الحكم، وهذا الشرط هو "طريق التلازم في الوقوع" عند جون ميل.

(د) **أن تكون العلة منعكسة**: أي تدور العلة مع الحكم عدمًا، فإذا انتفت العلة في صورة من الصور انعدم الحكم، وهذا ما يعبر عنه جون ميل بطريق التخلف في الوقوع حيث يقول: إذا وجدنا حالتين: حالة تقع فيها الظاهرة، وحالة لا تقع فيها، يشتركان في كل شيء ما عدا شيئًا واحدًا يظهر في الحالة الأولى ولا يظهر

في الحالة الثانية، استنتجنا أن هذا الشيء هو العلة أو المعلول أو جزء ضروري من علة أو معلول الظاهرة [1].

- طرق معرفة العلة:

وكما وضع الأصوليون شروطًا للعلة من حيث تأثيرها، وانضباطها، وعقلانية حكمها، وسلامتها من المعارض، فإنهم كذلك حددوا مسالك العلة، أي الطرق التي تعرف بها العلة، وجعلوها قسمين: أدلة نقلية، وأدلة عقلية وبيانها بإيجاز كما يلي:

(أ) الأدلة النقلية :

وهي النص والإجماع، فمثال العلة التي تثبت بالنص "الإسكار" فهو علة التحريم في قوله تعالى: ﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون** ﴾ [النساء: ٤٣]، ومثال العلة التي تثبت بالإجماع: تقديم ابن العم الشقيق على ابن العم لأب في الميراث، قياسًا على تقديم الأخ الشقيق على الأخ لأب بسبب رجحانه بقرابة الأم.

(ب) الأدلة العقلية وهي كثيرة منها :

١- السبر والتقسيم بقسيمه: المنحصر والمنتشر، فالمنحصر يعني: حصر الأوصاف التي يمكن التعليل بها للمقيس عليه، ثم اختبارها وإبطال ما لا يصلح منها بدليل، يفيد اليقين، وأما المنتشر فهو لا ينحصر بين النفي والإثبات، أو ينحصر ولكن الدليل- على نفي علية ما عدا الوصف المعين- يكون فيه ظنيًا، وهذا التقسيم المنتشر هو قاعدة التغير النسبي المحدد وغير المحدد في المنهج الحديث، وقد طبقه ابن

(١) فضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية، ص١٠٦، د. عبد الله علي سمك، ط الأولى، سنة ١٩٩٤.

الهيثم في استدلاله على صورة الألوان، كيف أنها كلما بعدت عن مبدئها ازدادت ضعفًا، والتقسيم المنتشر يفيد الظن بعكس المنحصر فإنه يفيد اليقين.

٢- الدوران: وهو وجود الحكم بوجود الوصف العلة وارتفاعه بارتفاعه، أو جريان العلة مع المعلول وجودًا وعدمًا، أو طردًا وعكسًا، وهذا المسلك هو ما تنبه إليه "جون ميل" طريقة التلازم في الوقوع وفي التخلف.

٣- تنقيح المناط: وهو يعني تهذيب العلة، وهو عند الأصوليين يشبه الطريقة السلبية في إثبات الفرض عند أصحاب المنهج الحديث، وهي طريقة الحذف، حيث يقوم الباحث بوضع قائمة بعدد الفروض التي يمكن أن تكون تفسيرًا للظاهرة، ثم يقوم بحذف الفروض التي تناقض التجارب، حتى يصل إلى الفرض الباقي في القائمة فيكون هو الفرض الصحيح، ولمزيد من التفصيل حول شروط العلة ومسالكها التي تتعين بها من النص، والإجماع، والاستنباط الذي يتحقق عن طريق السبر والتقسيم، أو الدوران، أو تنقيح المناط أو المناسبة [1].

تنبيهات تتعلق بالقياس التمثيلي:

وبعد الحديث عن "العلة" التي هي أساس القياس الأصولي، وبيان شروطها ومسالكها، ننبه هنا إلى أمرين:

الأول: كثرة الأمثلة المضروبة له في القرآن الكريم والسنة النبوية، فقد ذكر سبحانه وتعالى الدليل على البعث بالنشأة الأولى، فقال تعالى: ﴿ **وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم* قل يحييها الذي أنشأها أول مرة**

(١) راجع "شرح مختصر الروضة" لنجم الدين بن سعيد الطوفي ج٣ ص٢١٨- ٥٦٩، "مبحث القياس" طبعة مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م.

وهو بكل خلق عليم﴾ [يس: ٧٨، ٧٩]. وذكر أيضًا الدليل على البعث بإحياء الأرض بعد موتها فقال تعالى: ﴿ **ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليه الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لمحيي الموتى إنه على كل شيء قدير﴾** [فصلت: ٣٩]، ومن السنة: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها قياسًا على تحريم الجمع بين الأختين، لوجود التماثل بينهما أو العلة التي أوضحها النبي ﷺ بقوله: **[إنكن إن فعلتنّ ذلك قطعتنّ أرحامكنّ]**. وفي تلك الشواهد السابقة نجد أنه قد ألحق حكم قضية بقضية أخرى لوجود التماثل بين القضيتين.

الثاني: أنه- أي القياس الأصولي- لم يعد قاصرًا على دائرة الفقهاء، بل انتقل إلى مختلف الميادين العلمية، فاستخدمه علماء اللغة للكشف عن علل الأوضاع اللغوية وخصائصها، وبرز في هذا الميدان فارس فذ وهو "ابن جنّي المتوفى سنة ٣٤٣ هـ" في كتابه المشهور الخصائص. كما طبقه العلماء التجريبيون في مجالات الفيزياء والكيمياء والطب وغيرها، وقد رأينا تطبيقاته واضحة لدى "بيكون" و"جون ميل" وأخذهم بقواعد القياس الأصولي في منهجهم التجريبي من حيث العلية والاطراد، مما يدل على الريادة المنهجية لعلماء المسلمين- خاصة- علماء أصول الفقه [1].

*** النوع الثاني من القياس: قياس الشمول:**

- تعريف القياس الشمولي: هو القياس المرتكز على مقدمة واضحة، أو هو القياس المؤلف من مقدمات يقينية، ويسمى هذا القياس بالجامع تمييزًا له عن الأقيسة الأخرى وتنبيهًا إلى أن عماده: المقدمة الكلية، وأساسه المنطقي: أن ما يصدق على

(١) مناهج البحث عند مفكري المسلمين، ص: ١٠٥، (مرجع سابق).

الكل يصدق على بعض ذلك الكل، فلا بد فيه من كلية إحدى المقدمتين، وعلى ذلك يكون الحكم فيه منطلقًا من التعميم إلى التخصيص، أو من الكل إلى الجزء.

والقياس الشمولي- كما عرفه المناطقة- هو قول إذا وضعت فيه أشياء كثيرة لزم عنها شيء آخر بالضرورة لوجود تلك بذاتها لا إلى شيء خارج، فبناء هذا النوع من مقدمتين تلزم عنهما نتيجة، ومثاله المشهور: كل إنسان فان، وزيد إنسان، إذن: زيد فان.

وصدق الكليات في المنطق الصوري الأرسطي ليس مرجعها إلى الاستقراء التجريبي، بل مرجعها إلى الحدس الذي يقع في النفس نتيجة تأمل مكثف في الواقع، وحصر أرسطو "اليقين" في الحدس، هو أمر مرفوض في المنهجية الإسلامية والمنهجية العلمية، لأنه توجد مصادر أخرى لليقين وهذا ما سنوضحه في نقطة مستقلة عند مناقشة المنطق الأرسطي، والقياس الشمولي المرتكز إلى مقدمة كلية واضحة هو طريق من طرق الاستدلال التي سلكها علماء المسلمين، وجعلوه أساسًا من أسس تقرير القواعد الشرعية الكلية التي تقاس عليه الجزئيات، وهو ما يعبر عنه عند الأصوليين بتحقيق المناط الذي تكون فيه القاعدة الكلية مجمعًا عليها أو منصوصًا عليها في الكتاب والسنة، ويجتهد أهل العلم في تطبيقها على الجزئيات.

ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ **فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر**﴾ [البقرة: ٢٥٨]، فقد حاج إبراهيم- عليه السلام- النمروذ مستدلاً بمقدمة كلية (مضمرة في الآية) وهي: أن المستحق للألوهية هو الخالق المتصرف في هذا الكون، فإذا كنت مستحقًا لهذا الوصف فأت بالشمس من المغرب.

ومثاله من السنة: قول النبي ﷺ [**كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام**] فإنه ينتج عن ذلك أن كل خمر حرام.

وما أكثر الأمثلة المضروبة لهذا النوع من القياس في القرآن والسنة، وما أكثر تطبيقاته لدى الفقهاء في استنباط الأحكام الفرعية أو الجزئية من قواعدها الكلية.

*** النوع الثالث: قياس الأولى :**

وهذا القياس حكم مسألة بمسألة أخرى لكون هذه المسألة أكثر استحقاقًا لذلك الحكم من المسألة الأصل.

وهذا القياس يختلف عن أنواع القياس الأخرى، لأنه القياس الوحيد الذي يجوز استخدامه فيما يتعلق بالله جل جلاله، حيث إن القياس التمثيلي لا يجوز استخدامه في حق الله تعالى، لأن الله ليس له نظير يقاس عليه، وكذلك القياس الشمولي لا يجوز استخدامه في حق الله تعالى، لأن الله تعالى ليس جزءًا فيندرج تحت كل.

ومبنى قياس الأولى: على أن كل كمال ثبت للمخلوق ثبوتًا لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فالخالق جل جلاله أولى أن يتصف به، لأنه سبحانه أحق من عباده بصفات الكمال والجمال والجلال، وكل ما يتنزه عنه المخلوق من نقائص وآفات، فتنزه الله عنه بطريق الأولى، وقد وردت شواهد كثيرة على هذا النوع من القياس في القرآن والسنة منها قوله تعالى: ﴿**أولم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض قادر على أن يخلق مثلهم**﴾ [الإسراء: ٩٩]، فذكر سبحانه الدليل على صحة البعث للناس بخلق السماوات والأرض، إذ هما أكبر وأعظم من خلق الناس، كما قال تعالى: ﴿**لخلق السماوات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون**﴾ [غافر: ٥٧].

وهذا النوع من القياس هو ما قرره ابن تيمية في منهجه الإنشائي، وجعله أحد صور الاستدلال القرآني، وهو من الأمثلة المضروبة في القرآن والقائم على المعرفة الفطرية للتماثل والاختلاف، وهو طريق الأنبياء في الاستدلال، وسنزيد هذا الأمر وضوحًا عند نقد المنطق الأرسطي.

* **النوع الرابع: قياس الآيات:** والآية هي العلامة، وهي الدليل الذي يستلزم عين المدلول، ولا يكون مدلوله أمرًا كليًا مشتركًا بين المطلوب وغيره، بل إن نفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول، بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، ومن عدمه عدمه، وهو يشبه مسلك الدوران، أي دوران العلة مع المعلول وجودًا وعدمًا، أو ما يسميه علماء المنهج الحديث: قانون التلازم في الوقوع وفي التخلف، كالشمس آية النهار، فمتى علم بطلوعها استوجب ذلك العلم بوجود النهار، وكذلك معجزات الرسل، فوجود المعجزة مستلزم لصدق النبي، وقد ورد استخدامه في القرآن بكثرة- خاصة- في مجال آيات الله في الأنفس وفي الآفاق، فكل آية في الخلق، وكل حكمة في الصنع آية على وجود الخالق واستحقاقه للألوهية، فوجود المخلوقات مستلزم لوجود الخالق حتمًا.

وقد جعله ابن تيمية – رحمه الله تعالى- أحد صور الاستدلال القرآني في منهجه الإنشائي القائم على الأمثلة المضروبة والأقيسة العقلية الصحيحة والمبنية على المعرفة الفطرية للتماثل والاختلاف.

* **النوع الخامس: قياس الخلف:** وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، ومنه قوله تعالى: ﴿**لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما**

يصفون ﴾ [الأنبياء: ٢٢]. فإن التعدد يفضي إلى الفساد، وبما أن الفساد ممتنع، إذن ينتفي التعدد، وتثبت الوحدانية المطلقة لله وحده.

* **النوع السادس: السبر والتقسيم:** وهو طريق من طرق الاستدلال، يقوم على حصر أوصاف المسألة لإبطالها حتى لا يبقى منها إلا الفرض الصحيح، ومثاله من القرآن قوله تعالى: ﴿ **أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون**﴾ [الطور: ٣٥]، فقد تم حصر المسألة في ثلاثة فروض: إما أنهم خلقوا من لا شيء، وإما أنهم خلقوا أنفسهم، وإما أنه قد خلقهم خالق؛ والأولى والثاني باطلان ولم يقل بهما عاقل، إذن يبقى الفرض الثالث وهو أنهم قد خلقهم خالق وهو الله؛ وقد سبق بيان هذا المسلك في الاستدلال عند حديثنا عن مسالك العلة، وأشرنا هناك إلى نوعية: المنحصر، والمنتشر.

وبعد هذه العجالة في بيان المنهج الاستدلالي عند علماء المسلمين، نشرع في عرض قواعد الاستنباط عند "رينيه ديكارت" مقارنين إياها، بما أبدعه علماء المسلمين في مسالك الاستدلال.

قاصدين في ذلك: التأكيد على السبق والريادة، بل والتميز والتفرد لعلماء المسلمين في مناهج العلوم، حتى يتنبه صرعى الغزو الفكري، وأسرى الهزيمة النفسية من أبناء المسلمين، إلى تراثهم العلمي العظيم، ويفيئوا إلى رحاب دينهم، ويحققوا ذاتهم المفقودة، وعزهم المسلوب.

الفرع الثالث: منهج الاستنباط عند ديكارت

أولاً: أساس منهج ديكارت:

يعتبر الفيلسوف الفرنسي "رينيه ديكارت" في نظر الكثير من الغربيين هو واضع المنهج الرياضي أو منهج الاستنباط، وقد أقام "ديكارت" منهجه على أساس الحدس والاستنباط.

والحدس كما يراه ديكارت هو: نور فطري يمكّن الإنسان من إدراك الأفكار البسيطة والحقائق الثابتة والروابط بين قضية وأخرى، والتي يدركها الحدس بدون مقدمات مثل: الزمان، والمكان، والحركة، وعدم الجمع بين النقيضين، والمساويان لشيء واحد متساويان وهكذا.. وبعد الحدس تجيء مرحلة الاستنباط العقلي، وهو حركة ذهنية نستنتج بها شيئًا مجهولاً من شيء معلوم، أو هو استخلاص نتائج من شيء نعرفه معرفة يقينية تلزم عنه، فهو نوع من البرهنة على صدق قضية ما، في ضوء مبادئ عامة تصدق عليها، وأقام ديكارت منهجه على أسس رياضية، لأن المقدمات الرياضية تمتاز بالنظام والترابط الدقيق الذي يوصل إلى نتائج سليمة، وهاجم ديكارت منهج أرسطو الصوري في الاستنباط، مبينًا أن منهج أرسطو لا يقدم معارف جديدة، لأن نتائج القياس الأرسطي متضمنة في مقدماته، بينما تكون نتائج المنهج الديكارتي تكسب معارف جديدة، وقد وضع ديكارت لمنهجه أربع قواعد أساسية، ينبغي هنا بيانها ومقارنتها بمسالك المسلمين في الاستنباط.

ثانيًا: قواعد منهج ديكارت:

القاعدة الأولى: قاعدة اليقين:

حيث يرى ديكارت ضرورة تقسيم المشكلة التي تعرض لبحثها ما أمكن ذلك، فنقسمها إلى أجزاء بسيطة على قدر ما تدعو الحاجة إلى حلها، فنرد المركب إلى البسيط، والمعقد إلى السهل، حتى يبدأ العقل بحثه فيها مطمئنًا إلى وضوح الأفكار.

القاعدة الثالثة: قاعدة التأليف والتركيب:

وهي أساس المنهج الديكارتي، حيث يبدأ الباحث بتنظيم أفكاره ونتائجه، ويتدرج من البسيط إلى المركب، أو من المعارف البسيطة إلى المعارف الأكثر تركيبًا، وهذه القاعدة –قاعدة التدرج– تماثل قاعدة المعادلات الرياضية التي لا يخطئ أهلها في حلها، ومعنى ذلك: أن ديكارت قد طبق المنهج الرياضي على جميع العلوم وقد أخذ منهجه لقب "المنهج الرياضي".

القاعدة الرابعة: قاعدة الاستقراء التام:

بحيث يقوم الباحث في كل مرحلة من مراحل البحث بإحصاءات كاملة ومراجعات شاملة تجعله على يقين من أنه لم يغفل شيئًا في موضوعه [1].

ثالثًا: مقارنة منهج ديكارت بمناهج المسلمين:

وهذا المنهج الذي أسسه ديكارت بقواعده الأربعة: هو مسبوق فيه بقواعد المنهجية الإسلامية في البحث، والتي دعت إلى ضرورة التثبت في طلب العلم، ورفض الأوهام والأغاليط، وقد رأينا– فيما سبق– الحسن بن الهيثم حينما رفض أن يبني نتائجه على

(١) أسس الفلسفة، د. توفيق الطويل، ص٤٨– ٥٢.

فروض ونظريات مسبقة، بل رأى ضرورة إخضاعها للنظر والتمحيص، فقال: ونستأنف النظر في مباديه ومقدماته)، كما حرص ابن الهيثم على تخليص البحث من الهوى والأوهام فقال: ونجعل غرضنا في جميع ما نستقريه ونتصفحه استعمال العدل لا اتباع الهوى، ونتخرى في كل ما نميزه وننتقده، طلبًا للحق، لا الميل مع الآراء.

كما حرصت المنهجية الإسلامية على تخليص النفس عند البحث من الأوهام العارضة سواء أكان مصدرها:

١- التواتر الناشئ عن التقليد والتلقين الأعمى أو التعصب المذهبي وغيره.

٢- أوهام اللغة، والتي قد تنشأ بسبب الاشتراك اللفظي، أو أغاليط الإعراب، أو عدم الدقة في تحديد المصطلحات.

٣- أم أوهام الجبلة الإنسانية وما نشأ عليه الإنسان من ميل للعواطف والوجدانيات.

٤- أم الأوهام الصرفة وهي كما أشار الغزالي: النظر إلى جميع الأشياء من زاوية الزمان والمكان الحسيين اللذين يرتبط بهما الوجود الإنساني، مثل حكم الوهم باستحالة وجود موجود لا إشارة إلى جهته، وأن موجودًا قائمًا بنفسه لا يتصل بالعالم ولا ينفصل عنه ولا يكون داخل العالم ولا خارجًا عنه [1].

هذه الأوهام الأربعة التي حذر منها علماء المسلمين، وأوضحها علماء الأصول فيما وضعوه من شروط للعلة، وتنقيح مناطها، وأوضحها ابن خلدون في منهج النقد التاريخي عند بيان منشأ الغلط والأسباب المفضية إلى الكذب في الأخبار، أليست هي ما قصده ديكارت في قاعدته الأولى من منهجه والتي دعا- كما سبق بيانها- إلى تخلي الإنسان عن التهور والسرعة في الأحكام، والحذر من الأغاليط والأوهام!

(١) راجع: فضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية، ص: ١٠١، ١٠٢ (مرجع سابق).

كما سلكت المنهجية الإسلامية مسالك التحليل عن طريق الاستقراء والتجريب، وعن طريق السبر والتقسيم، وما يعرف بقائمة الحضور وقائمة الغياب في عناصر الظاهرة أو المسألة المراد بحثها، وقد أشار ابن الهيثم إلى تلك القاعدة بقوله: ونبتدئ في البحث باستقراء الموجودات، وتصفح أحوال المبصرات، وتميز خواص الجزئيات، ونلتقط ما يخص البصر في حالة الإبصار وما هو مطرد لا يتغير، وظاهر لا يشتبه من كيفية الإحساس.

وسلكت المنهجية الإسلامية مسالك التركيب بعد التحليل من أجل تجميع نتائج البحث، وهي ما تعرف بقائمة التدرج مع القدرة الفائقة على الترتيب والمقارنة من أجل الوصول إلى حقائق ثابتة، يقول ابن الهيثم: ثم نترقى في البحث والمقاييس على التدرج والترتيب مع انتقاد المقدمات، والتحفظ من الغلط في النتائج.

ثم يشير ابن الهيثم إلى ضرورة التأني في إصدار الأحكام والعمل على المراجعة الشاملة قبل إصدار الحكم، والقيام بالاستقراء التام لخطوات البحث، فيقول: ونصل بالتدريج والتلطف إلى الغاية التي يقع عندها اليقين، ونظفر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التي يزول بها الخلاف، وتنحسم بها موارد الشبهات.

*** نتيجة المقارنة :**

أليس ما قرره ابن الهيثم في منهجه، وما وضحه من خطوات البحث العلمي هو عين ما قرره ديكارت وما وضعه من قواعد لمنهجه وهي: اليقين، والتحليل، والتركيب، والاستقراء الشامل؟ أليس ذلك السبق لعلماء المسلمين أمثال ابن الهيثم ومن قبلهما علماء الأصول في منهجهم الاستنباطي يبطل ذلك الزعم القائل بأن الغربيين هم أصحاب المنهج العلمي في البحث؟

﴿ **ياليت قومي يعلمون * بما غفر لي ربي وجعلني من المكرمين**﴾ [يس: ٢٦، ٢٧].

الفرع الرابع: المنطق الأرسطي والأسس التي قام عليها في الاستدلال

أولاً: ما هية المنطق الأرسطي:

المنطق الأرسطي من أقدم المناهج المستخدمة في الاستنباط والاستدلال، وقد وضعه أرسطو ليكون قانونًا للفكر يعصم الذهن من الخطأ عند الاستنباط وسمي- من قبل المتأخرين- بالمنطق الصوري، لأنه لا يهتم إلا بالصورة، أي بالناحية النظرية للفكر دون الاهتمام بمادة الفكر، فهو في مقابل المنطق الوضعي أو الرياضي في العصر الحديث.

ثانياً: دخول المنهج الأرسطي البيئة الإسلامية:

وقد انتقل إلى البيئة الإسلامية في أوائل العصر العباسي على يد عبد الله بن المقفع وولده محمد، ضمن حركة الترجمة الواسعة للفكر اليوناني في العصر العباسي، واختلفت مواقف المسلمين إزاءه؛ ما بين رافض له، وآخذ به، وناقد لمادته ومنهجيته، وكان فلاسفة المسلمين أمثال الكندي والفارابي وابن سينا وغيرهم هم أسرع الناس احتضانًا له، بينما وقف الفقهاء والأصوليون منه موقف الرفض له، وأبقوا على مناهجهم الخاصة، لكن سرعان ما تسلل هذا المنطق إلى علوم المسلمين وامتزج بفكرهم مع القرن الخامس الهجري، وكان لأبي حامد الغزالي الأثر الكبير في مزج المنطق الأرسطي بعلوم المسلمين الشرعية والعقلية، ثم قيض الله للفكر الإسلامي شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله تعالى- فتناول المنطق الأرسطي بالنقد والتشريح مظهرًا عيوبه ونقائصه، ومبينًا تناقصه في مادته وفي منهجيته مع معطيات الفكر الإسلامي

الصحيح المستمد من الكتاب والسنة، ولم يكتف رحمه الله بالهدم، بل قام بالإنشاء ووضع قواعد الاستدلال والاستنباط كما عرفها السلف الأول، وعلى أسلوب القرآن وتعبيراته، منقيًا بذلك المنهجية الإسلامية من كل دخيل، وموضحًا بذلك منهج الاستدلال الصحيح. وقبل البدء في نقد المنطق الأرسطي يحسن هنا أن نبين بإيجاز الأسس التي قام عليها المنطق الأرسطي، حيث إن العلم بالشيء فرع عن تصوره، ولأن هذه الأسس ستكون محور النقد لهذا المنطق.

ثالثًا: الأسس التي قام عليها المنطق الأرسطي:

يقوم المنطق الأرسطي على دعامتين أساسيتين هما: التصور، والتصديق، والطريق الموصل إلى التصور هو "الحد"، والطريق الموصل إلى التصديق هو "القياس"، ومنهما يتكون العلم الصحيح، أي: أن العلم لا ينال إلا بالحد والقياس عند أرسطو.

أولاً: الحد عند أرسطو: هو المعرف للماهية أو للذات، فهو العبارة التي تصف جوهر الشيء الثابت، أو هو الجواب الصحيح في سؤال: ما هو؟ ويتكون الحد عند أرسطو من الجنس والفصل القريبين، ومنهما يتكون النوع، ومثال ذلك "الإنسان" فحده أو تعريفه: حيوان عاقل، فالحيوان جنس يشترك فيه الإنسان مع أنواع أخرى، ولكن له فصله الذي يميزه عن أن نوع آخر من جنسه وهو "العقل".

والحد بالجنس والفصل القريبين هو ما يعرف عند أرسطو بالحد التام، وإذا كان هدف الحد عند أرسطو هو الكشف عن الماهية، وتحديد الأنواع، فإن الماهية عنده ليس لها وجود عيني مستقل في عالم أعلى كالمثل الأفلاطونية، وليس وجودها ذهنيًا أيضًا، بل لها وجود خارجي مقارن لأفراد النوع المشخصة في الخارج، وأن هذه الماهية أوصافها ثابتة ودائمة لا تتغير أبدًا.

ثانيًا: أما القياس عند أرسطو: فهو قول إذا وضعت فيه أشياء كثيرة لزم عنها شيء آخر بالضرورة، وعماده المقدمة الكلية، فهو في بنائه يقوم على مقدمتين- لا بد من كلية إحداهما- تلزم عنهما نتيجة، وهو ينطلق من أساس عقلي مؤداه: أن ما يصدق على الكل يصدق على بعض ذلك الكل، فهو استدلال بكلي على جزئي.

وعلى ذلك كان القياس الشمولي المرتكز على القضية الكلية هو القياس الموصل للعلم عند أرسطو وهو القياس المؤدي إلى اليقين، أما القياس التمثيلي المرتكز على الجزء فهو عنده يفيد الظن.

ويرى أرسطو أن صدق المقدمات الكلية ليس مرجعه إلى الاستقراء التجريبي، لأن الاستقراء التجريبي يقوم على معرفة حسية وهي عنده معرفة ناقصة، وإنما يعتمد في صدق المقدمة الكلية على الحدس الناتج من التأمل العميق في الواقع والحياة، وإذا ما صار الحدس عاليًا صارت الكليات مقدمات أولية صادقة، ينتج من القياس عليها نتائج يقينية، وهو ما يعرف عند أرسطو بالبرهان، وعلى ذلك كان البرهان المرتكز على القضية الكلية هو طريق العلم اليقيني في العلوم النظرية عند أرسطو، وهو بذلك قد حصر العلم في البرهان في التصديقات.

رابعًا: النقد الموضوعي العام لمنطق أرسطو:

لم يقبل المسلمون منذ البداية منطق أرسطو ليكون قاعدة للتفكير أو منهجًا للاستنباط والاستدلال، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة، أوضح بعضها الإمام الشافعي -رضي الله عنه- وأوضح بعضها علماء الأصول والكلام، وكان لشيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- النصيب الوافر في نقد المنطق الأرسطي وتفنيده مبنيًا

أنه لا يصلح طريقًا للاستدلال في المنهجية الإسلامية، ونورد أولاً الأسباب العامة لرفض المنطق الأرسطي متمثلة في تلك النقاط.

١- **أنه يقوم على خصائص اللغة اليونانية**، وهي مخالفة للغة العربية، وتطبيقه في العلوم الإسلامية يؤدي إلى متناقضات عديدة، وهذا ما قرره الشافعي- رحمه الله- وكان عارفًا باللغة اليونانية، وفارسًا كبيرًا في اللغة العربية، حيث يقول: ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس.

٢- **أنه يقوم على "ميتا فيزيقيا" مخالفة لعقائد المسلمين**، إذ كانت نظرتهم إلى الإله يشوبها الانحراف والوثنية، فمباحثهم الإلهية تقوم على "الإلحاد، لأنها تعتمد على القياس الشمولي، وتطبيقه مستحيل في حق الذات العليا وصفاتها، لأن الله سبحانه لا يمكن إدراجه تحت مقدمة كلية وهو ليس جزءًا حتى يندرج تحت كل- تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

٣- **أنه يؤدي إلى التكلف**، وتقييد الفطرة بقوانين صناعية متكلفة في الحد، والقياس، وهي غير مستطاعة إلا لقلة من الناس، ولو كانت النجاة مقصورة على العلم بها لقل الناجون.

٤- **أن المنطق الأرسطي يتنافى مع روح البحث التجريبي**، ويعتمد على البحث الفلسفي النظري، وقوانينه ذهنية صورية لا تأتي بجديد، لأن النتائج متضمنة في المقدمات، فهو يرتبط بكليات ذهنية مجردة، ولا يتعامل مع الواقع المحسوس.

٥- **أن المنطق الأرسطي يقوم على الثبات المطلق في قوانينه وكلياته**، فهو لا يفي بحاجات الإنسانية المتغيرة والمتطورة باستمرار.

٦- **أن منهجيته في الاستدلال دخيلة على فكر المسلمين**، ولم يسلكه أصحاب النبي ﷺ، وإنما سلكوا طرقًا للاستدلال تتمشى مع الفطرة ومع أسلوب القرآن، وتفي بالوصول إلى العلم الصحيح وإلى تحقيق اليقين في بساطة ويسر، فلسنا بحاجة إليه، وليس يوجد قصور في المنهجية الإسلامية حتى نعوضه بهذا المنطق الصوري المعقد.

٧- **أن المنطق الأرسطي لا يعترف بيقينية التواتر**، فهو يجعل التواتر يفيد العلم الشخصي فقط، فالقضايا المعلومة بالتواتر يختص بها من يعلمها فقط، أما اليقين في العلم فهو يستفاد من القضايا الكلية المنطقية، ويترتب على ذلك، هدم التواتر في الإسلام وعدم يقينية القرآن والسنة وهدم النبوة والرسالة، وهذا أمر بالغ الخطورة على الإسلام، ولذلك انبرى شيخ الإسلام ابن تيمية مفندًا هذا الزعم الذي يودي بالدين كله، فأوضح أن الذين ينكرون التواتر ليس لديهم دليل عقلي على ذلك، بل هم يناقضون أنفسهم، حيث يقبلون نتائج العلوم الرياضية والطبيعية، رغم أن الأولى تعود إلى الحدسيات، والثانية تعود إلى المجربات، وهذه وتلك تنقل نتائجها عن طريق التواتر الخاص، بينما الآثار والسنن وثوابت الدين تتناقل عن طريق التواتر العام، وهو أقوى، لهذا كان التواتر في الدين مفيدًا لليقين، وكانت نتائج العلوم الأخرى مفيدة للظن[1].

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص: ٢٧٣- ٢٧٥، (مرجع سابق).

الفرع الخامس: منهج الهدم والإنشاء عند شيخ الإسلام ابن تيمية

النقطة الأولى: نقد ابن تيمية لمنطق أرسطو "الجانب الهدمي":

لقد أجاد شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله- وأفاض في نقد الأسس التي قام عليها المنطق الأرسطي، وهدمها بموضوعية، ولم يتوقف- رحمه الله- عند عملية الهدم، بل تجاوزها إلى مرحلة الإنشاء والبناء لقواعد الاستنباط السليمة، والمبنية على أسس صحيحة تحترم العقل ولا تخرج على حدود الشرع، وسنعرض بإيجاز أبرز نقاط النقد التي وجهها شيخ الإسلام للمنطق الأرسطي في الحد، وفي القياس.

أولاً: نقد ابن تيمية للحد الأرسطي :

لقد تناول شيخ الإسلام دعوى المناطقة بأن التصور لا ينال إلا بالحد، وبين من خلال حجج كثيرة، أن قولهم هذا قول بلا علم، ودعوى بلا دليل، ومن خلال سؤال طرحه عن الهدف من الحد: هل هو بيان المحدود وتمييزه عن غيره، أم هدفه تصور المحدود؟

وأجاب بأن تصور المحدود ليس حدًا بل هو عملية أخرى بعد الحد تحتاج إلى إثبات وأدلة لصحة كلام المتكلم.

فلا يبقى إذن إلا أن يكون الحد للتمييز المحدود عن غيره، وهذا التمييز في غاية السهولة ولا يحتاج إلى هذه القوالب المنطقية المقعدة، إذ هو يحصل بالوصف اللازم للحدود طردًا وعكسًا، والذي يلزم من ثبوته ثبوت المحدود، ومن انتفائه انتفاؤه، فالطرد والعكس يوصلان إلى بيان مسمى الاسم، ومن هنا يكون الحد هو الترجمة بلفظ عن لفظ، ما دامت فائدة الحد بيان مسمى الاسم وتحديده، والتسمية أمر لغوي

وضعي، لذا وجب الرجوع إلى قصد المسمي ولغته، ولهذا يقول الفقهاء: إن من الأسماء ما يعرف حده بالشرع، ومنها ما يعرف حده بالعرف، ومنها ما يعرف بالوضع اللغوي، ومن هذا تفسير الكلام وشرحه كتفسير مفردات غريب القرآن وغريب الحديث النبوي، وهذا أمر لازم في جميع العلوم، إذ لا بد من معرفة مراد المتكلم، لذا كان الحد اللفظي هو المستخدم في العلوم، وقد درج الناس على ذلك في سائر معارفهم وعلومهم وهذا دليل على استغناء التصور عن الحد المنطقي [1].

ثم ناقش فكرة التفريق بين الذاتي والعرضي وانقسام العرضي إلى لازم للماهية ولازم لوجودها حيث يرى المناطقة: أن الحد الحقيقي يتكون من الذاتيات دون العرضيات، "الذاتي ما كان داخلاً في الماهية، والعرضي ما كان خارجًا عن الذات مع كونه لازمًا للماهية".

فيرى ابن تيمية: أن التفريق بين الذاتي والعرضي يعود إلى أمور مقدرة في الأذهان لا حقيقة لها في الخارج، فهو تفريق اعتباري يخضع للتحليلات والتوهمات الباطنة، وأنه لا فرق بين الصفات التي هي أجزاء الماهية المقصورة في الذهن، بل إن الإنسان يمكنه أن يتصور ما يريد من الأشياء بدون أن يفكر في صفات هذا الشيء.

وينكر ابن تيمية فكرة تقدم الذاتي على العرضي في الذهن، حيث إن الواقع والفطرة ينفيان ذلك، أما في الواقع، فلأن الحقائق الخارجية المستغنية عنا لا تكون تابعة لتصوراتنا، فليس بمجرد افتراضنا أن هذه الصفة تتقدم وهذه الصفة تتأخر ينتج اعتبار بعض هذه الصفات ذاتية والأخرى عرضية.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، جـ٩، ص: ٤٣- ٤٩، طبعة الرئاسة العامة لشئون الحرمين، وانظر كذلك ص: ٨٤- ٨٨، (نفس الجزء التاسع).

وأما في الفطرة فلو كان هذا التقسيم فطريًا لأدركته الفطرة بدون تقيد كما تدرك سائر الأمور الفطرية، ولكن هذا التقسيم مستند إلى الوضع، وهذا الوضع متغير دائمًا.

ثم ناقش شيخ الإسلام فكرة التفريق بين الماهية ووجودها، حيث يرى المناطقة وجود ماهيات مطلقة أو مجردة في الخارج، تغاير الموجودات المعينة الثابتة في الخارج فهم يفرقون بين الماهية وبين وجودها الشخصي، ويرى ابن تيمية: أن وجود الماهية الوحيد هو وجودها الذهني، وما في الخارج هو تحقق ما في الوجود الذهني في أعيان جزئية معينة مشخصة، فالموجود الوحيد في الخارج هو الشخص، فليس هناك في الخارج، إنسانية مجردة، ولكن هناك أشخاص محمد، عائشة... إلخ، ولا توجد ماهيات مجردة في عالم المثل كما يرى أفلاطون، ولا توجد أعداد مجردة كما يرى الفيثاغورثيون، ولا توجد ماهيات مطلقة موجودة في الخارج مقارنة لوجود الأشخاص كما يرى أرسطو ومن تابعه من المتكلمين.

وإنما التفريق الصحيح بين الماهية والوجود هو: أن الماهية هي الوجود الذهني لصورة الأشياء، والوجود: هو الوجود العيني المشخص في الخارج، أو بعبارة أخرى: أن الماهية، ما يرسم في النفس من الشيء الوجود الذهني، والوجود ما يكون في الخارج منه الوجود العيني.

وهكذا: أنكر ابن تيمية الحد الأرسطي التام، ورفضه بشدة لاستناده إلى أفكار ميتافيزيقية تخالف عقيدة الإسلام كالتفريق بين الذاتي والعرضي، والقول بوجود ماهيات مطلقة مجردة في الخارج، والقول بثبوت هذه الماهيات وأنها لا تتغير أبدًا ولها الأبد والأزل، حيث إن القول بالثبات والدوام يتنافى مع عقيدة الإسلام التي تقرر أن كل شيء في تغير، ولا يوجد ثبات إلا لله وحده، فكل ما سواه محدث مخلوق.

وهذا فضلاً عن الحاجة الإنشائية للبشر فهي لا تستقر ولا تسكن، وأن العلوم في تغير مستمر وتحول دائم، وعلى ذلك لا يمكن وضع حدود أبدية ثابتة مستمرة كما يزعم المناطقة [1].

وأخيرًا: إذا كان شيخ الإسلام قد رفض الحد، فإن رفضه ليس للحدود عمومًا، وإنما رفضه كان للحد الأرسطي، مبينًا أن الحد اللفظي أسهل وأيسر في تحديد المحدود وتمييزه عن غيره، وهو ما درج عليه العرف في العلوم ولا يخالف قواعد الشرع، والوصول إليه في مقدور الكل.

ثانيًا: نقد ابن تيمية للقياس الأرسطي [2]:

لقد تناول شيخ الإسلام- رحمه الله- هذا الأساس بالنقد من وجوه عدة:

فتناول أولاً: القضية الأرسطية: وبيّن أن دعوى المناطقة في تقسيم التصديقات إلى بديهي وفطري، وحصرهم البديهي في أنواع معينة لا يسلم لهم بإطلاق لأن الفرق بينهما يكون بالنسبة والإضافة، فقد يكون النظري عند شخص بديهيًا عند غيره، والناس يتفاوتون في قوة أذهانهم أعظم من تفاوتهم في قوة أبدانهم.

ثم رد- رحمه الله- على قولهم بالاختصاص والاشتراك في القضايا، حيث فرق المناطقة بين القضايا المعلومة بالتواتر والتجارب والحدس والوجدانيات الباطنة، وبين القضايا القائمة على النظر- فقالوا إن النوع الأول يختص العلم به على من علمه ولا يكون حجة على غيره عند النزاع، بينما القضايا النظرية يشترك العلم بها عند الجميع فهي حجة عند النزاع.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جـ٩، ص ٩٧- ١٠١، (مرجع سابق).

(٢) راجع مجموع الفتاوى في رد الشيخ- رحمه الله- على القياس من ص: ١٠٢- ١٢٥، جـ٩.

فرد ابن تيمية قولهم هذا مبينًا أن المجربات والحسيات والمتواترات قد يحصل فيها اختصاص واشتراك، بل إن الاشتراك قد يكون في عين المعلوم المدرك، وقد يكون في نوعه، فالناس تشترك في رؤية الشمس، وهذا اشتراك في عين المعلوم، وقد تشترك في معرفة الجوع، وهذا اشتراك في نوعه وهكذا...

ثم بين أن إنكار التواتر في العلم أصل من أصول الإلحاد والكفر، وليس لهم دليل على إنكارهم لأن عدم العلم بالشيء ليس علمًا بعدمه، فإذا لم يكن لديهم ما يدل على وجود المتواترات، فإن هذا يفيد عدم العلم لا العلم بالعدم.

ثم رد على قولهم بأن البرهان أساسه قضية كلية، فبين رحمه الله أن قولهم بأن البرهان لا بد فيه من قضية كلية، فيه مصادرة على المطلوب وتحكم لا مسوغ له، حيث إن بديهيات البرهان أساسها جزئي لا كلي. ومحسوس تجريبي لا عقلي، إذ إن المواد اليقينية عند المناطقة التي تستخدم في البرهان كمقدمات له: ليست كلية، فالحسيات والوجدانيات والمجربات والمتواترات، يكون طريق العلم بها هو الحس أو التجربة، والقضايا الحسية لا تكون إلا جزئية. وعلى ذلك فالقضايا الكلية أساسها جزئي، ومن هنا: فلا مبرر للإطلاق في الكليات، بل إن البرهان لا يوصل إلى العلم بشيء موجود- عند المناطقة- بل بأمور مقدرة في الأذهان، ومن هنا كانت قضاياه صورية مجدبة وليست منتجة في الواقع، لأن العلم النافع هو العلم الجزئي القائم على الحس والتجربة.

بل إن اكتساب القضايا الكلية لا يخلو من شيئين: اعتبار الغائب على الشاهد، وقياس الشيء على مثله: وهما من الأمور الجزئية المحسة، فالقضية الكلية إذن أساسها حسي جزئي فنحن لو لم ندرك بالحس إحراق هذه النار، وهذه النار، لم ندرك: أن

كل نار محرقة: إذن فالجزئيات المعينة القائمة على الحس هي الحقائق الوحيدة المتحققة في الأعيان.

ثم تناول ثانيًا: صورة القياس: عند المناطقة مبينًا رفضه للشروط والقوالب التي وضعها المناطقة في صورته:

فبين أن قولهم بوجود الحد الأوسط واشتراط مقدمتين في القياس، واشتراط قضية موجبة كلية في القياس الشمولي، هو تحكم لا مبرر له.

حيث إن الحاجة إلى الحد الأوسط: ليست ملزمة في القياس، حيث إن الناس متفاوتون في معارفهم وقد لا يحتاجون إليه عند الاستدلال، فإن عملية القياس هي لإثبات الذاتي أو العرضي اللازم للموضوع، أما الذاتي فهو بين بنفسه فلا يحتاج، وأما اللازم فمنه ما يحتاج، ومنه ما لا يحتاج، بل إن التفريق بين الذاتي واللازم تفريق متكلف لا أساس له- كما سبق بيانه.

* كما أننا لسنا في حاجة إلى تكلف العملية القياسية على العقليات المحضة ومنها: التناقض والأضداد فنقول: كل نقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان؛ فإن معرفة هذه القضية ليست في حاجة إلى القياس، لأن قانون التناقض مبدأ عقلي بديهي، يعرف الإنسان الحكم بلا قياس وتكلف.

* كما أن اشتراط مقدمتين في القياس: فيه تحكم، وإنما المسألة تعود إلى طبيعة المسئول وحاجته، فقد يحتاج إلى مقدمة واحدة لإنتاج الدليل. وقد يحتاج إلى أكثر من مقدمة، فلو أن إنسانًا يعرف أن كل مسكر حرام ولكن لا يعرف أن هذا المسكر المعين يسكر أم لا؟ لم يحتج حينئذ إلا لمقدمة واحدة وهي: أن هذا مسكر. وبهذا تم المطلوب دون الاحتياج إلى مقدمتين، إذن لسنا في حاجة إلى هذه المسالك المنطقية المعقدة والمتكلفة في الاستدلال، وإنما الأفضل أن يترك الفكر على سجيته دون تقييده

بقوانين صناعية وقوالب منطقية تصطدم مع لغته ومع فطرته وحاجته العقلية، فالمطلوب في العقل عند الاستدلال هو شيء واحد وهو ثبوت النسبة الحكمية أو انتفاؤها كثبوت الصفة للموصوف أو انتفاؤها عنه، فما الداعي إذن للدخول في دروب المنطق واشتراط المقدمتين.

المهم أن يصل الإنسان إلى هذه النسبة بأي طريق، وليس شرطًا أن يكون عن طريق القياس الشمولي القائم على مقدمتين إحداهما كلية موجبة، فهذا تعسف وتكلف لا مبرر له.

ثم تناول ثالثًا: مسألة اليقين والظن في القياس: حيث يرى المناطقة أن القياس نوعان: شمولي وهو يفيد اليقين، وتمثيلي وهو يفيد الظن. ورأى- رحمه الله- أننا إذا نظرنا إلى نوعي القياس نجدهما سواء، وإنما الخلاف مرجعه إلى يقينية المادة التي تركب منها القياس أو ظنيتها، بصرف النظر عن نوع القياس المستخدم فقد تكون المادة المكون منها القياس الشمولي ظنية العلم فتكون نتائجه ظنية، فليس الحكم مرجعه إلى القالب الذي صب فيه القياس، وإنما المرجع في اليقين والظن إلى نوع المادة المعينة ودرجتها في العلم، والتي تتشكل منها صورة القياس.

بل رأى- رحمه الله- أن القياس التمثيلي يكون اليقين فيه أقوى من القياس الشمولي- عكس ما قاله المناطقة- لأن الحكم يكون ثابتًا في الأصل، بل إن القياس الشمولي أساسه القياس التمثيلي، لأن القياس الشمولي أساسه قضية كلية، وأن طريق التوصل إلى الكلية هو القياس التمثيلي، فلسنا نعرف صدق كل نار محرقة إلا إذا عرفنا أن هذه النار المشاهدة المحسة محرقة، ومن خلال اعتبار الغائب بالشاهد، أو أن حكم الشيء حكم مثله: نعلم أن النار الغائبة محرقة لأنها مثل المشاهدة المحسة لنا، وهذا ما يعرف بقياس التمثيل القائم على قاعدة التماثل بين المتماثلات، ومن هنا

يكون قياس الغائب على الشاهد موصلاً لليقين، ويكون القياس التمثيلي هو الأصل في اليقين، وأن مدار الأمر على مادة الاستدلال فإذا ما كانت يقينية كان الاستدلال يقينيًا في أي صورة من صوره: شمولي أم تمثيلي أم استقرائي.

ثم تناول رابعًا: مسألة قصر العلم على التصديقات: حيث يرى المناطقة أن التصديق لا ينال إلا بالقياس، وأن القياس هو الموصل إلى العلم في التصديقات فبين- رحمه الله تعالى- أن هذا هذيان عقلي، وهو مسلك يقوم على التعسف ويسلك بالعقل في الاستدلال مسالك منحرفة، قد تصل به إلى غير المطلوب، وإذا وصلت إلى المطلوب فبعد تعب وعناء. ونحن في غنى عن هذه المسالك التي تعاند الفطرة وتعذب النفوس في الوصول إلى البرهان بلا أدنى منفعة، وإذا كان المطلوب من الأدلة والبراهين هو بيان العلم والطرق المؤدية إليه، فينبغي أن يكون المسلك مستقيمًا وسهلاً بعيدًا عن التحكمات والتعسفات، فليس العلم المطلوب متوقفًا عليه. فالقياس المنطقي رياضة عقلية لا فائدة له عملية، ويستخدمه من يناسبه، أما أن يكون العلم مقصورًا عليه فهذا ما لا دليل عليه. لأنه توجد علاقات كثيرة في الذهن، وفي الواقع توصل إلى العلم، بل إن ما يسمى بالتصور عند المناطقة يمكن جعله تصديقًا فلو سأل سائل عن ماهية الخمر المحرمة؟ فأجاب: هي المسكر، فهو يعتبر تصديقًا مركبًا من محمول وموضوع على عكس ما يراه المنطقيون، وعلى ذلك: فطرق الاستدلال كثيرة وليس العلم مقصورًا على القياس المنطقي.

ولم يسلم ابن تيمية- رحمه الله- قول المناطقة: بالإمكان الخارجي بمجرد تصوره في الذهن، مبينًا أن كل ما يفرضه الذهن ليس بالضرورة يمكن تحققه في الخارج، وأن القرآن لم يستخدم الإمكان الذهني في الإثبات، بل استخدم الإمكان الخارجي كما في إثبات البعث، فقد استدل القرآن في بعض مسالكه على إثبات

البعث بالأمثلة المضروبة، لمن أماتهم الله ثم أحياهم، مثل: أصحاب الكهف، وعزير الذي أماته الله مائة عام ثم بعثه، ومثل صاحب بني إسرائيل المضروب ببعض البقرة المذبوحة، وهذا كله من باب الإمكان الخارجي، إلى غير ذلك من ضروب الإثبات.

فليس إذن القياس المنطقي هو الصورة الوحيدة العقلية، بل إن تطبيق القياس المنطقي في مختلف العلوم فيه تكلف وتضييق في مسالك العقل. فضلاً عن صعوبته وإضاعة الوقت والجهد في طرق صعبة وطويلة.

بل إن الاقتصار في الاستدلال العقلي على القياس الشمولي أو القياس التمثيلي أو الاستقراء: فيه حصر لمسالك العقل، والتي هي أكبر من أن تحصر في هذه الثلاثة، ولذلك نادى بفكرة الكم وجعلها أساسًا لكل عملية فكرية، ونادى بالتجربة طريقًا للوصول إلى العلم، وجعل الفطرة طريقًا من طرق الاستدلال [1]، وقد وضع ابن تيمية رحمه الله منهجه الإنشائي بعد أن هدم المنطق الأرسطي، مبينًا مسالك الاستدلال في المنهجية الإسلامية من خلال توجيهات القرآن الكريم، وهذا ما يحتاج إلى بيان.

النقطة الثانية: الجانب الإنشائي عند ابن تيمية والميزان القرآني:

لم يقصد شيخ الإسلام بهدم المنطق الأرسطي، هدم المنهجية العلمية في النظر والبحث، ولا هدم قواعد الاستدلال العقلي، وإنما كان نقده موجهًا إلى منطق أرسطو بالذات، لما يقوم عليه هذا المنطق من أسس ميتافيزقية لا تتفق مع الإسلام، ولما يوجد فيه من قوالب وصيغ تخالف المنطق الفطري للإنسان.

(١) يراجع في النقد كتاب شيخ الإسلام الرد على المنطقيين، ص: ١٠٠ وما بعدها، وكتاب فضل الحضارة الإسلامية من ص: ٧١- ٨٩، وكتاب مناهج البحث عند مفكري الإسلام من ص: ٢٧٣- ٢٧٥.

(أ) **القرآن هو الميزان والقياس الصحيح:**

ولم يتوقف- رحمه الله- عند مسألة الهدم، بل تجاوزها إلى مرحلة البناء وإرساء قواعد الاستنباط والاستدلال من منظور قرآني تسلّم معه العقيدة، ويتواءم مع الفطرة، ويلبي حاجة العقل، وهو ما يعرف بالجانب الإنشائي عند شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث يرى- رحمه الله-: أن القرآن الكريم وهو كتاب الوجود عند المسلمين قد أمدنا بصور الاستدلال. أو بمعنى أدق: قدّم لنا الميزان. وهو عند كثير من المفسرين يعني "العدل"، وهو ما نزن به الأمور، وهو يقوم على الأمثال المضروبة، والأقيسة العقلية المألوفة، التي تجمع بين المتماثلات، وتفرق بين المختلفات، في الصفات والمقادير، يقول تعالى: ﴿**والسماء رفعها ووضع الميزان** ﴾ [الرحمن: ٧]، ويقول تعالى: ﴿**لقد أرسلنا رسلنا بالبيات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط** ﴾ [الحديد: ٢٥]، وقد أرشدنا القرآن إلى: أنه من أعظم صفات العقل: معرفة التماثل والاختلاف، فإذا رأى الشيئين المتماثلين علم أن هذا مثل هذا، ويجعل حكمهما واحدًا، فإذا رأى الماء والماء، والتراب والتراب، والهواء والهواء، علم أن هذا مثل هذا ، وجعل حكمهما واحدًا، فحكم بالكلي على القدر المشترك، وهذا القياس العقلي هو ما يعرف "بقياس الطرد".

وإذا رأى المختلفين كالماء والتراب، فرق بينهما، ولم يجعل حكمهما واحدًا، وهو ما يعرف "بقياس العكس"، وقد استخدم القرآن هذين النوعين من القياس في كثير من صور الاستدلال.

ومن هنا: يكون الميزان المنزل من عند الله هو القياس الصحيح، وهو عبارة عن "المعرفة الفطرية للتماثل والاختلاف" [1]، وهو ما أتت به الرسل، فإن الرسل دلت الناس وأرشدتهم إلى ما يعرفون به العدل، ويعرفون الأقيسة العقلية الصحيحة التي يستدل بها على المطالب الدينية، فليست العلوم النبوية مقصورة على مجرد الخبر- كما يظن البعض- فيجعلون ما يعلم بالعقل قسيما لما يعلم بالنقل أو العلوم النبوية، وهذا خطأ كبير، فلقد بين ﷺ العلوم العقلية التي يتم بها دين الناس علمًا وعملاً، وضرب الأمثال، واستعمل القياس، وأعاد الفطرة إلى طبيعتها، بعد أن أفسدتها الآراء والأهواء ونبهها إلى ما كانت معرضة عنه من هذا الميزان القرآني، ولذلك أتى الخبر من السماء لبيان الحقائق بالإخبار تارة وبالمقاييس العقلية تارة أخرى، وليس صحيحًا ما يقوله- علماء الكلام- بأن أدلة القرآن أدلة خطابية، بل هو مشتمل على الأدلة الخطابية والأدلة البرهانية، لكن على طريقة القرآن لا على طريقة علماء المنطق والكلام.

وهكذا بين- شيخ الإسلام- أن القرآن قد وضع قواعد القياس وشمل جميع مدارك العقول من خلال الميزان القرآني الذي هو العدل الذي نعرف به صحيح الفكر من باطله، ونزن به جميع الأمور حسية كانت أم عقلية، وليس- كما يزعم البعض- أن القياس العقلي وقف على اليونان، ثم يبين- شيخ الإسلام- أن الميزان القرآني: ميزان كمي يستند على الكم، فمعرفة أن هذا الكيل مثل هذا، إنما يعرف بميزانه وهو المكاييل، ومعرفة أن هذا الزمان أطول من هذا، إنما يعرف بموازينه التي نقدر بها الأوقات ونقيس بها الظلال، وهكذا يكون لكل شيء ميزانه المناسب له.

---

(١) مجموع الفتاوى، جـ٩، ص: ٣٣٩- ٣٤٥، (مرجع سابق).

فنحن نضع بين كل متماثلين قدرًا مشتركًا يعرف به أن أحدهما مثل الآخر، **فالميزان إذن أداة عقلية في علوم الكم البحتة**- وهذا ما قرره المنهج الرياضي الحديث- فإذا انتقلنا إلى تطبيق الميزان في الشرعيات، فإننا نعرف الفروع المقيسة على أصولها بالموازين المشتركة بينها. وهذه الموازين المشتركة هي الوصف الجامع المشترك الذي اصطلحنا على تسميته بالحد الأوسط، أو بالعلة فإذا علمنا أن الله حرم خمر العنب لأسباب معينة منها: أنها تصد عن ذكر الله، وعن الصلاة، وأنها توقع البغضاء والشحناء بين الناس، ثم رأينا أنواعًا أخرى من النبيذ تماثلها في المعنى الكلي المشترك الذي هو علة التحريم كان هذا القدر المشترك- الذي هو العلة- هو الميزان الذي أنزله الله في عقولنا لكي نزن به هذا ونجعله مثل هذا، فنحن لا نفرق بين المتماثلات، ونستند في ذلك على قياس صحيح، وهذا القياس الصحيح هو العدل، أو الميزان الذي أمر الله تعالى أن نزن به الأمور.

(ب) صور الاستدلال القرآني:

ثم يقسم شيخ الإسلام- رحمه الله- صور الاستدلال القرآني إلى قسمين: الاستدلال بالآيات، والاستدلال بقياس الأولى، ويرى: أن طريقة الأنبياء كانت في الاستدلال على الله بذكر آياته، وإن استخدموا القياس، استخدموا قياس الأولى، ولم يستخدموا "القياس الشمولي" الذي يستوي أفراده، وهو القياس المنطقي، لأن الله لا يجتمع تحت كلي يشمله هو وغيره من الأفراد، ولم يستخدموا كذلك "القياس التمثيلي"، لأن الله تعالى لا مثيل له: فلا يقاس غيره به، وإنما استخدم الأنبياء "قياس الأولى" حيث إن ما يثبت لغيره من كمال لا نقص فيه، فثبوته لله بطريق الأولى، وما يتنزه غيره عنه من نقائص وآفات، فتنزه الله عنه بطريق الأولى.

وإذا كان شيخ الإسلام- رفض القياس الشمولي والتمثيلي، فإنما رفضهما في مجال إثبات ذات الله وصفاته، ولكنه لم ينكر استخدامهما في مجالات الاستدلال، حيث إن القياس الشمولي معتبر في العلوم الشرعية، مفيد لليقين فيها، فليست الكليات مقصورة على الحدس الأرسطي، ولا الاستقراء التجريبي، وإنما هناك الأحكام الشرعية العامة الثابتة، أو القواعد الشرعية الكلية التي جاء بها الوحي، أو اتفقت عليها الأمة، وهو ما يعرف عند الأصوليين بتحقيق المناط الذي تكون فيه القاعدة الكلية منصوصًا عليها أو متفقًا عليها، ويجتهد الفقهاء في تطبيقها على الجزئيات، انطلاقًا من الكل إلى الجزء، أو من الأصل إلى الفرع، أو من التعميم إلى التخصيص، وكذلك القياس التمثيلي فيمكن استخدامه على صورة منطقية في استنباط الأحكام الفقهية أيضًا- كما ذكره الشيخ الشنقيطي [1] في آداب البحث والمناظرة.

١- أما عن الطريق الأولى في الاستدلال فهي "الاستدلال بالآيات"[2]:

حيث يرى شيخ الإسلام- رحمه الله- أن هذا الطريق طريق قرآني يستمد صورته ومادته من القرآن الكريم، فالآية هي العلامة وهي: الدليل الذي يستلزم عين المدلول، ولا يكون مدلوله أمرًا كليًا مشتركًا بين المطلوب وغيره فنفس العلم به يوجب العلم بعين المدلول، بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، ومن عدمه عدمه، فطلوع الشمس آية على وجود النهار كما قال تعالى: ﴿ **فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة**﴾ [الإسراء: ١٢] فنفس العلم بطلوع الشمس يوجب العلم

(١) آداب البحث والمناظرة، ص: ٨٦- ١٢١، ويمكن مراجعة نماذج عديدة من استخدام القياس التمثيلي.

(٢) مجموع الفتاوى، جـ٩، ص: ٢٣٩ (مرجع سابق).

بوجود النهار، وكذلك معجزات نبينا محمد ﷺ آية على نبوته، فنفس العلم بثبوت المعجزات يوجب العلم بثبوت نبوته، والعلم بثبوت نبوته لا يوجب أمرًا كليًا مشتركًا بينه وبين غيره من الأفراد، لأن هذه المعجزات خاصة به وحده دون سواه من القوم، وكذلك آيات الله المبثوثة في الأنفس والآفاق، فإن نفس العلم بها يوجب العلم بالله وبصفاته، وعلى هذا يكون العلم بالآية مستلزمًا لعين المدلول على سبيل الاختصاص وكل دليل في الوجود مستلزم للمدلول.

٢- أما الطريق الثاني: فهو قياس الأولى [١]:

حيث يرى- رحمه الله- أن قياس الأولى هو: ما يكون الحكم المطلوب فيه أولى بالثبوت من الصورة المذكورة في الدليل الدال عليه: وأن هذا القياس هو الذي استخدمه السلف ومنهم الإمام أحمد بن حنبل- رضي الله عنهم- في إثبات الصفات لله تعالى، فما ثبت لغير الله من كمال لا نقص فيه فثبوته لله بطريق الأولى، وما تنزه عنه غيره من المخلوقات فتنزه الله عنه بطريق الأولى، فالله تعالى ثابت له من صفات الكمال التي لا نقص فيها أعظم مما يثبت لكل ما عداه بما لم يحصر قدره.

ويرى ابن تيمية- رحمه الله- أن الأسماء التي تطلق على الله وعلى غيره تكون بطريق التشكيك الذي هو نوع من التواطؤ العام، لا بطريق الاشتراك اللفظي ولا بطريق الاشتراك المعنوي الذي تتماثل أفراده، ويمثل- رحمه الله- لذلك بلفظ الوجود، فيقول: إن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن، ولكن كون وجود الواجب أكمل من وجود الممكن، لا يمنع من اتفاق الاثنين في مسمى الوجود، فالموجود معنى كلي مشترك ولكن تتفاوت أفراده، وهذا يحدث في سائر أسماء الله وصفاته التي تطلق

(١) مجموع الفتاوى، جـ٩، ص: ١٤١- ١٤٤، (مرجع سابق).

على الخالق والمخلوق، وعلى ذلك: فالأسماء المشككة هي متواطئة باعتبار القدر المشترك مع إثبات التفاضل، وهذا من نوع الأقيسة البرهانية في القرآن الكريم.

وهكذا يشكل قياس الأولى مع طريق الآيات، يشكلان معًا منهج البرهان على إثبات وجود الله وصفاته، بعيدًا عن الأقيسة المنطقية، وإنما هو من الميزان القرآني القائم على العدل والفطرة.

وهكذا أوضح ابن تيمية أن للمسلمين طرقًا خاصة في البحث مستمدة من القرآن الكريم، وقائمة عليه، وأن الأقيسة العقلية البرهانية ليست حكرًا على فلاسفة اليونان، بل إن طرق الاستدلال القرآني أوسع بكثير مما حصره المناطقة في: القياس، والتمثيل، والاستقراء، حيث يوجد طريق الآيات، وقياس الأولى، وغير ذلك مما يظهره التحليل للعمليات الفكرية القائمة على فكرة الكم، باعتبارها هي الأساس لكل عملية فكرية، والتي عبر عنها- رحمه الله- بالميزان القرآني، وأن الميزان في أساسه كمي حسي، فجزى الله شيخ الإسلام خير الجزاء عن جهوده العظيمة في خدمة العلم وبيان الحق، والعودة بالفكر الإسلامي إلى مساره الصحيح، وهو الارتباط بالكتاب والسنة، وفكر السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين.

الفرع السادس: المجال التطبيقي للمنهجية الإسلامية في العقائد والأحكام

إن المنهجية الإسلامية منهجية عملية للبحث في القضايا والأحكام، وليست منهجية صورية تدور في فلك التجريد والمثال، وقد بينا- فيما سبق- مدى شمولية المنهجية الإسلامية لمناحي الفكر في المجال التاريخي، وفي المجال التجريبي، وفي المجال

الاستنباطي، ونود هنا أن نبرز المجال التطبيقي للمنهجية الإسلامية في أبرز جانبين من الفكر الإسلامي وهما: جانب القضايا الغيبية، وجانب الأحكام الشرعية.

أما المجال الأول: فهو مجال القضايا الغيبية:

والمرتكز الأول الذي يبني عليه هذا المجال، هو الإيمان بالله وبرسالة نبيه محمد ﷺ، إيمانًا جازمًا قائمًا على الفطرة الصحيحة، والإقناع العقلي المبني على مبادئ هذه الفطرة، وإيقاظها عن طريق النظر العميق في آيات الله المبثوثة في الأنفس وفي الآفاق، وفي المعجزات النبوية، ثم في ضوء الوحي الذي آمن به العقل مصدرًا للعلم، يتلقى الإنسان: مبادئ العقيدة الصحيحة، ويتفهمها، ويكيف حياته في ضوئها (ودور العقل هنا: يقف عند حدود الإيمان بها يقينًا بوجودها، ووعيًا بدلالاتها، وتفكرًا في آثارها، دون التجاوز إلى البحث في كنهها وكيفياتها وما يتعلق بكنه ذات الله وصفاته [1].

أما المجال الثاني: فهو مجال الأحكام الشرعية:

وهو بحق الميدان الخصب الذي تحققت فيه المنهجية العلمية أول ما تحققت، حيث إن البحث لدى علماء المسلمين قد بدأ في المسائل العملية قبل المسائل الاعتقادية، وتتلخص المنهجية العلمية في هذا المجال في مسلكين:

الأول: استخراج الأحكام الشرعية إما من النصوص المصرح بها، وإما من طرائق أخرى كالقياس والاستحسان والمصالح المرسلة.. إلخ.

(١) حقيقة الفكر الإسلامي، د. عبد الرحمن الزنيدي، ص: ١٠٩.

فإذا كان الحكم منصوصًا عليه، ومصرحًا به وسلم من المعارض أو الناسخ، فلا بد من الأخذ به، وإلا لجأ الفكر إلى استنباط الأحكام عن طرائق أخرى تراعي قواعد الاستدلال وضوابط الاجتهاد الشرعي كالقياس وغيره.

والثاني: هو تطبيق الأحكام الشرعية على وقائع الحياة، فالأحكام المستنبطة مطلقات ذهنية، أو كليات عامة، ولا بد من تطبيقها على وقائع الحياة، حيث يقوم الفقيه بالاجتهاد في فقه الحادثة، وفي الحكم الشرعي الذي ينطبق عليها، فتتزيل الأحكام على آحاد الوقائع، وتكييف حياة الناس في ضوء الأحكام الشرعية المستنبطة هو غاية الفقيه والمجتهد، وبما أن الوقائع متجددة والحياة في تغير مستمر، فما من بدّ من دوام الاجتهاد، والعمل على استنباط الأحكام، وتكييف الوقائع المستحدثة مع أحكام الشرعية الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان، وهذا نوع من القياس الشمولي الذي يطبق فيه المجتهد حكم الكلي على جزئياته [1].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: وجود التآزر والتكامل بين المنهج التوثيقي للأخبار الشرعية والمنهج الاستدلالي في القضايا والأحكام، حيث لا يمكن لأحدهما أن يستغنى عن الآخر ، فهما مكملان لبعضهما البعض.

وإذا كانت مهمة المنهج التوثيقي تقف عند حدود بيان درجة الخبر الشرعي والوقوف على صحته أو ضعفه، وهل يصبح في درجة القبول أو يخرج إلى دائرة الرفض.

---

(١) راجع في ذلك كتاب: حقيقة الفكر الإسلامي، د. عبد الرحمن الزنيدي، ص: ١٠٨- ١١١، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار المسلم للنشر والتوزيع بالرياض.

فإن المنهج الاستدلالي ينطلق في استنباطه من نتائج المنهج التوثيقي، ولا يتوجه إلى نص شرعي ليعمل فيه الفهم والاستنباط إلا إذا استوثق أنه خبر صحيح ثابت إلى رسول الله ﷺ، وإلا فما قيمة الاستنباط وبناء الأحكام من حديث ضعيف أو موضوع.

فهما معًا يتآزران في توليد العلم الشرعي ولا يستغني أحدهما عن الآخر، هذا فضلاً عن التآزر بين سائر المناهج في تحقيق العلم الصحيح والوصول إلى الحقيقة في جميع المعارف والعلوم.

الفرع السابع: المنهج الجدلي وآداب الحوار والمناظرة

أولاً: المنهج الجدلي:

هو منهج الحوار والمناظرة، حيث يقوم شخصان أو فريقان بمحاورة بعضهما البعض بأسلوب علمي من أجل الوصول إلى الحقيقة، مستخدمين في ذلك وسائل أو مناهج الاستدلال المختلفة.

وقد توفرت أصول هذا المنهج النظرية وتطبيقاته العملية في تراث المسلمين الحضاري منذ العصر الإسلامي الأول، فقد سجلت لنا ذاكرة التاريخ الإسلامي صفحات مشرقة من حوار بعض الصحابة مع رسول الله ﷺ مثلما حدث في غزوة بدر في تحديد الموقع الاستراتيجي لأرض المعركة مع المشركين، ومثلما حدث في صلح الحديبية وغير ذلك...، وكذلك في حوار الصحابة بعضهم البعض مثلما حدث في محاورة عمر لأبي بكر- رضي الله عنهما- في شأن قتال مانعي الزكاة، وفي مسألة جمع القرآن، ولا ننسى المناظرات التي حدثت بين عثمان بن عفان- رضي الله عنه- وبين خصومه السياسيين أمثال طلحة والزبير ومعاوية بن أبي سفيان- رضي الله

عنهم-، وما كان من مناظرة الإمام علي البليغة والقوية مع الخوارج، وكذلك مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما- للخوارج، وقد كثرت المناظرات والمحاورات في البيئة الإسلامية حتى أصبحت سمة من سمات المجالس العلمية، ومجالس الخلفاء، حتى كان بلاط خلفاء بني العباس يزخر بالمناظرات بين الفقهاء، والأدباء، وعلماء الكلام، والشعراء، وشهدت الدولة الإسلامية في الأندلس عصرًا زاهيًا من المناظرات والمنازلات العلمية بين علماء المسلمين وعلماء اليهود والنصارى حول الجوانب العقدية، وقد حوت كتب علم الأديان فيضًا زاخرًا من تلك المناظرات الدينية بين المسلمين وأهل الكتاب.

وقد وعى المسلمون منهج الجدل الصحيح وضوابطه السديدة في ضوء التوجيهات الراشدة للقرآن الكريم في هذا المجال.

حيث بين القرآن الكريم أهمية هذا اللون في الإثبات والاستدلال على الحق فهو أسلوب من أساليب الأنبياء في الرد على الخصوم، وقد امتدح الله إبراهيم- عليه السلام- بقوة الحجة على قومه فقال تعالى: ﴿ **وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه...**﴾ [الأنعام: ٨٣]، وذكر أن حجة نوح- عليه السلام- قد أعيت قومه، وعجزوا عن مجاراته في الحجاج، فقال تعالى: ﴿ **قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين**﴾ [هود: ٣٢]، وشرع الله لنبيه محمد ﷺ الجدال بالحسنى مع الخصوم وجعله أسلوبًا من أساليب الدعوة، فقال تعالى: ﴿**ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن...** ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقد قيد القرآن الجدال بوصف "الحسنى"، لأن القرآن يجعل من الجدال أسلوبًا في الحوار والمناظرة من أجل استبانة الحق، وظهوره أملاً في رد الحائر أو

الضال إلى طريق الصواب والرشاد، فالهدف من الجدال هو إظهار الحق لا إحراج الخصم، إنه يقوم على قاعدة التلطف بالخصم والترفق به حتى يستبين له الحق، ويزول اللبس، وتدحض الشبه التي تصده عن الحق، قال رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب يوم خيبر.... فوالله لأن يهدي الله بك رجل واحد خير لك من حُمْر النَّعَم [1].

وحينما نستعرض شواهد الجدال في القرآن الكريم مع أهل الكتاب في دعاويهم الباطلة من: أن الله فقير وهم أغنياء، وأن يد الله مغلولة، وأن عزيرًا ابن الله، وأن المسيح ابن الله، أو أنه وأمه إلهان من دون الله، وأن الجنة حكر عليهم ولن يدخلها إلا من كان هودًا أو نصارى، وغير ذلك من دعاويهم الباطلة في العقيدة والشريعة وتحريف التاريخ، نجد أن سمة الجدال معهم في القرآن هو الجدال بالحسنى.

ثانيًا: آداب الجدل القرآني:

وحينما نستعرض كذلك شواهد الجدال في القرآن الكريم مع المشركين وعبدة الأوثان في جدالهم في أمر البعث، وجدالهم في الوحي والقرآن وغير ذلك من دعاويهم الباطلة في أمر المطاعم والذبائح والمشارب والمناكح... إلخ.

سنجد أن السمة البارزة في ردود القرآن على كل هؤلاء هي الجدال بالحسنى، وبيان وجه الحق في المسائل مشفوعًا بالأدلة المحكمة والبراهين الساطعة بلا إسفاف ولا مهاترات، اللهم إلا ما كان منها فيه ظلم بين، ووقاحة سافرة، قال تعالى: ﴿ **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم...**﴾ [العنكبوت: ٤٦].

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الجهاد باب دعاء النبي إلى الإسلام رقم ١٠٢.

وإذا كان هدف الجدال في القرآن هو: هداية الحيارى، وإزالة اللبس والغبش الذي يحجبهم عن الحق، فإن من أهدافه كذلك كشف الباطل وتعريته، وفضح أهله المصرِّين عليه وكشف مخازيهم، حتى لا يستأسد الباطل، ويفتن به أهل الحق، فقمع أهل الباطل وفضح مخازيهم أمر مطلوب في حالة إصرارهم على باطلهم، ولهذا يستوجب على كل ذي علم وحجة أن يرد شبهات أعداء الإسلام، وأن يقوم بتفنيد المذاهب والاتجاهات الفكرية الضالة التي تعمل ليل نهار على فتنة المسلمين وغزوهم في عقر دارهم، قال تعالى ﴿**ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا**﴾ [البقرة: ٢١٧].

ويقول تعالى: ﴿ **ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارًا حسدًا من عند أنفسهم من بعد ما تبين لهم الحق**﴾ [البقرة: ١٠٩].

وقد قام علماء المسلمين في ضوء التوجيهات القرآنية السابقة بوضع أصول الجدال وآدابه وأسموه: علم البحث والمناظرة، وكان لهم فضل السبق والريادة في تأسيس المنهج الجدلي، قبل أن تعرف أوربا "المنهج الجدلي الحديث" بعدة قرون.

وقد بيّن علماء المسلمين قواعد الاستدلال، وأسلوب الحوار، وآداب المناظرة، ومنعوا كل وسيلة في الحوار تخرج بالمناظرة عن غايتها الأساسية وهي العمل على إظهار الحق ودحض الباطل، ولذلك منعوا في المناظرة أمورًا كثيرة منها: المكابرة، والمصادرة، والمعاندة، والغصب، وبيانها كالآتي:

المكابرة: هي المنازعة لا لإظهار الصواب، ولا لإقناع الخصم، ولكن لبيان الفضل والانتصار والغلبة.

والمصادرة: هي الإبهام في الألفاظ وعدم تحديد المصطلحات، واللعب بالألفاظ حتى يلبس على الطرف الآخر في استدلاله.

والمعاندة: هي أن ينازع أحد الطرفين ويصر على نزاعه رغم علمه بفساد رأيه خشية الإحراج والهزيمة.

والغصب: هو أن يأخذ المجادل في بطلان دعوى الخصم دون أن يترك له فرصة لإقامة أدلته وتقرير دعوته.

وإذا كان علماء البحث والمناظرة، قد وضعوا قواعد الجدال بالحسنى، فإنهم كذلك وضعوا آداب الجدال والحوار، وبينوا أهدافه وغايته مما ينظر في مواضعه من هذا العلم [1].

والمنهج الجدلي في الحقيقة يعتبر بمثابة التطبيق العملي للمناهج السابقة، حيث تتنوع القضايا محل الجدال، وبالتالي تتنوع المناهج وطرق الاستدلال، فإذا كان الجدال والحوار حول مسألة في ميدان البحث الطبيعي: (قانونًا علميًا أو نظرية علمية) فإن المنهج المستخدم في الجدال يصبح حينئذ هو المنهج التجريبي وهو طريق الاستدلال في هذه الجوانب الطبيعية ونتائجها المعملية، وإذا كانت المسألة محل الجدال في قضية من قضايا الشريعة أو في حكم من أحكامها، فمجال الاستدلال هو المنهج الاستنباطي أو منهج القياس، وهكذا كل منهج من المناهج السابقة قد يستخدمه الطرفان المتجادلان على حسب نوع المعرفة التي يتم حولها الحوار، والمنهج الذي يناسبها.

وإذا كانت المناهج تتآزر فيما بينها للوصول إلى الحقيقة، فإنها أشد تآزرًا واستخدامًا في ميدان الجدال والحوار حسب المجال المعرفي لكل مسألة من المسائل.

---

(١) انظر المناظرة وأهميتها في الدعوة إلى الله د. حلمي صابر، حولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، العدد السابع، سنة ١٤١٢هـ.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: اختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة من بين الإجابات المتعددة:

(١) يتكون المنهج التجريبي من أربع خطوات متتالية، الخطوة الأولى فيه هي:

أ – تقنين النتائج الجزئية. ب- التجريب.

ج- الملاحظة والمشاهدة. د – وضع الفروض لتفسير الظاهرة.

(٢) من علماء المسلمين الأوائل الذين طبقوا المنهج التجريبي.

أ – الحسن بن الهيثم. ب- جابر بن حيان- ج- عبد الله بن عباس.

(٣) القياس عند الأصوليين يشمل أنواعًا متعددة منها:

أ – قياس التمثيل. ب- قياس الشمول.

ج- قياس الأولى. د- قياس الآيات.

(٤) يقوم منهج ديكارت على أربع قواعد أساسية تبدأ بقاعدة:

أ – اليقين. ب- الاستقراء التام.

ج- التحليل. د- التأليف والتركيب.

(٥) من أشهر علماء المسلمين الذين نقدوا منهج أرسطو:

أ – ابن تيمية. ب- ابن رشد الحفيد.

ج- الفارابي. د- العز بن عبد السلام.

(٦) من أهم آداب القرآن الكريم في المجادلة:

أ – الجدال بالحسنى. ب- أن يكون الهدف هو هداية الحيارى.

ج- إظهار الحق ودحض الباطل.

المبحث الثاني: أنواع البحوث ومناحاها [1]

إن البحث العلمي يعني: تلك المحاولات والجهود المستمرة التي يبذلها العلماء في اكتشاف المعرفة، عن طريق التنقيب عنها وحسن عرضها وفق قواعد دقيقة في البحث والتدليل والتحليل والنقد والتجريب والتقويم، من أجل الوصول إلى الحقيقة، وإيجاد الروابط والعلاقات بين الأشياء؛ ويتوقف نجاح البحث العلمي على جودته وانضباطه العلمي من ناحية، وعلى تأثيره الإيجابي وتحقيق النفع للفرد والمجتمع من ناحية ثانية.

فالبحوث التي ترصد المشكلات وتعالجها وتقدم الحلول لها، والبحوث التي تهتم بقضايا المجتمع وأهدافه التنموية، وتعمل على تحقيق إستقرار المجتمع وتقدمه في جميع المجالات؛ فكرية، وثقافية، وعقائدية، وتشريعية، وسلوكية، وتقنية.. هي بحوث في غاية الأهمية، والاهتمام بالبحث العلمي هو عنوان على رقي المجتمع وتحضره وتدرجه في سلم المجد؛ فالبحوث- مثلاً- التي تتناول ظاهرة هجرة العقول المسلمة إلى بلاد الغرب، والبحوث التي تهتم بالأقليات المسلمة، والبحوث التي تعمل على التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية والنفسية والطبيعية، والبحوث التي تعمل على نقل التقنيات المتطورة إلى بلاد المسلمين، والبحوث التي تعمل على إحياء الذات الإسلامية، والبحوث التي تتناول بالنقد والإبطال الأفكار الضالة والمذاهب الهدامة والمعتقدات الفاسدة، وتعمل على دحض الباطل وإحقاق الحق.. كلها في غاية الأهمية لاستقرار الأمة ونهضتها، وتحقيق وجودها الإسلامي الأصيل وسط المجتمعات الأخرى.

(١) ينظر في هذا المبحث: مذكرة قاعة البحث من ص: ١٠- ٢٠، للشيخ عمر عودة الخطيب.

والبحث العلمي يتنوع ويتشعب ليشمل جميع جوانب المعرفة الإنسانية وهو يختلف في تصنيفاته ومسمياته تبعًا لاعتبارات عديدة، ترجع في مجملها إلى أربعة أمور:

١- اختلاف طبيعتها وكنهها.

٢- اختلاف مجالاتها.

٣- اختلاف أهدافها.

٤- اختلاف مناحيها، وإليك البيان مع الإيجاز.

المطلب الأول: تصنيفها باعتبار طبيعتها وكنهها

البحوث العلمية إذا نظرنا إليها من حيث طبيعتها العامة نجدها أنواعًا ثلاثة:

(١) **البحث التنقيبي:** وهو يعني البحث والتنقيب عن الحقائق وكشفها وبيانها من أجل استخدامها في حل مشكلة ما، أو تحديد فائدة معرفية، ومهمة هذا النوع من البحوث تقتصر على جمع الحقائق وتبيينها وتقديمها دون العمل على توظيفها.

(٢) **البحث التفسيري:** وهو الذي يعتمد على التدليل المنطقي والمناقشة للأفكار المطروحة، والموازنة بينها وبين غيرها، ويستخدم فيه الباحث طرق النقد والتقويم، والتحليل والمقارنة من أجل الوصول إلى حلول للمشكلات ذات الطبيعة الفكرية بصفة خاصة.

والبحث التفسيري المرتكز على التحليل والتدليل والموازنة والبراهين المنطقية يعتمد على الحقائق والمعلومات التي تجمعت لدى الباحث، وهذا يؤكد وجود الصلة القوية، والعلاقة التكاملية بين البحث التنقيبي والبحث التفسيري، حيث يقدم الأول الحقائق والمعلومات ويقوم الثاني بتقويمها وتوظيفها من أجل الحل لمشكلة ما، أو تقديم فائدة علمية دقيقة.

وعلى سبيل المثال: لو أردنا دراسة شخصية ما، فلا بد أولاً من جمع المعلومات عنها، ومعرفة السيرة الذاتية من النشأة والتكوين والسلوك الشخصي والاجتماعي، والإنتاج العلمي والأدبي... إلخ، ثم تكون بعد ذلك مرحلة التحليل والموازنة والتقويم والوصول إلى الحكم على الشخصية بعد ذلك ومعرفة توجهاتها وقيمتها العلمية، فالجانب الأول مهمة البحث التنقيبي، والجانب الثاني مهمة البحث التفسيري.

(٣) **البحث الكامل:** وهو الذي يهدف إلى حل المشكلات ووضع التعميمات وهو يتضمن النوعين السابقين، فيقوم الباحث بجمع الحقائق والكشف عنها، ثم تحليلها ونقدها من أجل الوصول إلى العلاج والحلول ووضع التعميمات، وقد يتضمن إضافة إلى ما سبق: محاولة الوصول إلى نظرية جديدة أو معرفة لم تكتشف من قبل أو قانون علمي عام، بحيث يمكن تطبيقها والاستفادة منها في مجالات الحياة.

المطلب الثاني: تصنيفها بحسب مجالات الدراسة

حيث يرى بعض علماء المناهج والمهتمين بالبحث العلمي- خاصة أصحاب الدراسات الاجتماعية- أن ثمة تصنيف آخر وفق الطابع العام للدراسة ومجالاتها، فقد تكون الدراسة استطلاعية، وقد تكون وصفية، وقد تكون تجريبية، وقد تكون تاريخية، وإليك بيان موجز عن كل مجال مما سبق:

(١) **البحث الاستطلاعي**: ومهمته الكشف عن عناصر الموضوع، والتعرف على المشكلة موضوع البحث، أو كشف موضوع جديد لم يسبق الكشف عنه، وهذا النوع من البحوث تكون الدراسة فيه توثيقية أو ميدانية، وتشكل الاستبيانات فيها دورًا كبيرًا.

(٢) **البحث الوصفي**: ومهمته تحديد سمات وخصائص الموضوع أو الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا النوع من البحوث وإن كان يعتمد في أساسه على الدراسات الاستطلاعية، إلا أنه ينفرد عنها بعملية التحليل والنقد حيث يقوم الباحث في الدراسات الوصفية ببذل الجهود في عملية النقد والتقويم والتحليل الوضعي للمعلومات التي تجمعت من قِبَل الدراسات الاستطلاعية، وهذا أمر في غاية الأهمية حتى لا تصبح البحوث الوصفية تكرارًا للبحوث والدراسات الاستطلاعية.

(٣) **البحث التجريبي**: ومهمته اختبار صحة ما يضعه الباحث من فروض علمية عن طريق التجربة، حتى يصل إلى السبب الأصلي أو مجموعة الأسباب المكونة للظاهرة، وهو يعتمد على قانوني: العلية والاطراد، وهذا النوع من البحوث مجاله العلوم الطبيعية، ولكن يمكن وفق معايير وضوابط دقيقة تطبيق المنهج التجريبي واستخدامه في العلوم الإنسانية.

(٤) **البحث التاريخي**: وهو يعتني بتوثيق الأخبار والمرويات والآثار التاريخية في ضوء منهج النقد والتحليل التاريخي، والذي يعتمد على قانون المطابقة ومعرفة سنن العمران البشري والاجتماعي الإنساني، وقياس الغائب على الشاهد، وغير ذلك من قواعد النقد التاريخي أو التحليل الباطني للأخبار والمرويات.

المطلب الثالث: تصنيفها بحسب أهدافها وغاياتها

فالبحوث العلمية تختلف بحسب الهدف منها وتتنوع بحسب غاياتها، فهناك بحوث تهدف إلى بيان الموضوع والكشف عن أبعاده فقط، وهناك بحوث تهدف إلى التطبيق الفعلي لنتائج البحث العلمي، وهناك بحوث تهدف إلى التطوير، وبحوث تهدف إلى المواءمة ونقل الحلول من بيئة إلى بيئة أخرى، وإليك بيان موجز عن هذه الأنواع:

(١) **البحث العام**: ومهمته تقتصر على بيان الموضوع وتوضيح ما فيه من حقائق والكشف عن المعلومات والأبعاد المتعلقة به، وما يتعلق به من قضايا ومسائل، واكتشاف النتائج، دون العمل على تطبيقها أو توظيفها، فغايته الكشف عن الموضع وأبعاده فقط، وهو يرادف البحث التنقيبي الذي سبقت الإشارة إليه.

(٢) **البحث التطبيقي**: وهو يقوم على تطبيق النتائج العلمية التي قدمها البحث الأساسي أو البحث العام، ولا يعد تطبيقيًا إلا بملاحظة الجانب العملي فيه، فغايته عملية وليست نظرية.

(٣) **البحث التطويري**: ويهدف إلى تحقيق إنجازات أكثر وأفضل في شتى مجالات العلوم: طبيعية، وتطبيقية، واجتماعية، وتربوية، واقتصادية... إلخ.

ويحرص هذا النوع من البحوث على ملاحقة التطور العلمي في شتى المجالات والعمل على تقصي الحقائق العلمية أولاً بأول، والحرص على الجديد منها، واستخدامها وفق أساليب مجدية في تحقيق التطور المطلوب.

(٤) **بحث المواءمة**: ويهدف إلى حل المشكلات الناجمة عن نقل أساليب وتقنيات من مجتمع إلى مجتمع آخر يختلفان في ظروف البيئة ومستويات المعرفة وطبيعة

الأشخاص، فهي تهدف إلى تفادي التناقضات التي تقع بسبب هذا النقل من بيئة إلى أخرى، وتعتني بحل المشكلات التي تنتج عن هذا الاختلاف، وهي من هذه الزاوية بحوث ضرورية لا تستغني عنها الدول النامية التي تنقل التقنيات الحديثة إليها من الدول الأخرى، وبحوث المواءمة ليست قاصرة على المجال التقني، ولكنها قد تكون أيضًا في مجال البحوث النظرية أو التطبيقية، أو أساليب وطرق ومناهج المعرفة المختلفة، وهي تتطلب حذرًا كبيرًا في جانب نقل المناهج والقوانين التشريعية والتربوية والتعليمية.

المطلب الرابع تصنيفها بحسب مناحي البحث

تختلف البحوث تبعًا لاختلاف خصائصها، ومقدرة الباحث العلمية والمنهج الذي يستخدمه في البحث، ولكل بحث منحى وطابع يميزه عن غيره، وتتلخص مناحي البحث فيما يأتي:

(١) **المنحى الذاتي**: وهو الذي تبرز فيه شخصية الباحث العلمية، وتظهر فيه ملكاته وقدراته الفائقة في البحث عن طريق التحليل والنقد والموازنة والمناقشة، وتظهر شخصية الباحث في مدى استيعابه للموضوع ومعرفة أبعاده، والقدرة على مناقشة الأفكار المطروحة، وتقويمها بالقبول أو الرفض وفق قواعد الترجيح والنقد المنطقي، بعيدًا عن التحكم والتعصب وتمجيد الذات، فالقيمة الحقيقية للبحث تعود بدرجة كبيرة إلى قدرة الباحث، وما يتمتع به من عمل فكري ومنهجي، ومقدرة على الابتكار والتجديد، وتوظيف كل العناصر توظيفًا سليمًا يرقى بالبحث، وجرأة في إبداء الآراء الصحيحة بلا غرور أو استعلاء؛ ويظهر المنحى الذاتي جليا في البحوث ذات الصبغة النظرية أو الفكرية، حيث تظهر شخصية الباحث في المجال المعرفي النظري أكثر من المجال المعرفي الطبيعي- خاصة البحوث الأدبية-.

(٢) **المنحى الموضوعي**: وهو الذي تبرز فيه موضوعية البحث المجردة بعيدة عن الأساليب الإنشائية أو الخصائص الذاتية للباحث، فهو يقوم على الحيدة والنزاهة، ويعتمد على التنظيم الجيد للأفكار، وعرض المقدمات واستخلاص النتائج بأسلوب علمي محض، غير متأثر بمشاعر وجدانية أو أفكار ذاتية، وهو يبرز في المجال الطبيعي والتطبيقي، فأكثر ما يظهر فيه المنحي الموضوعي للبحث هو مجال العلوم الطبيعية والرياضية والتطبيقية.

(٣) **المنحى الأسلوبي:** وهو يرتكز على الجمع بين المنحى الذاتي والموضوعي معًا في البحث، بحيث يستخدم اللغة والحبكة البيانية والبلاغية، وطرق النقد والموازنة وغير ذلك مما يتصل بالمنحى الذاتي، ويجمع بينها وبين حسن الترتيب والتنظيم واستخلاص النتائج من المقدمات بطرق علمية منهجية خالصة، وتتميز البحوث التي تنحو هذا المنحى بالرصانة والقوة.

المطلب الخامس: المنحى الفكري في البحوث الشرعية وتعدد المناهج

أ – المنحى التأصيلي :

حيث يختلف المنحى الفكري تبعًا لتحديد نوعية الدراسة والمجال التخصصي، **فهناك دراسات وبحوث تقوم على التأصيل وتنحو المنحى التأصيلي**، مثل البحوث الدينية التي تقوم على بيان التصور الإسلامي الصحيح في مسألة ما، كمن يقوم ببحث التصور الإسلامي للوجود، أو الإنسان أو الكون والحياة، وهكذا..

ب – المنحى النقدي:

وهناك دراسات تتجه نحو النقد، وتنحو المنحى النقدي مثل من يقوم بدراسة قضية ما لتحليلها ونقد ما علق بها من شبهات، والكشف عن جذور هذه الشبهات وأهدافها، كمن يقوم بدراسة النظام الاجتماعي في الإسلام، ونقد ما علق به من شبهات المستشرقين وأعداء الإسلام.

جـ– المنحى المشترك:

وقد يجمع الباحث بين التأصيل والنقد، فيقوم بنقد الشبهات وإبطالها، ثم يقدم التصور الصحيح الأصيل في ضوء الإسلام من خلال آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ وأقوال السلف وأئمة العلم الأثبات.

وقد يحتاج الباحث إلى منهج واحد في بحثه، وقد يحتاج الباحث إلى استخدام عدة مناهج، فهناك المنهج التخصصي، وهناك المنهج الشمولي، كل حسب موضوعات الدراسة، فقد يحتاج الباحث في ميدان الثقافة الإسلامية إلى عدة مناهج، فطبيعة الموضوع قد تحتاج إلى المنحى الوصفي، وإلى المنحى النقدي، وإلى المنهج التاريخي، وإلى المنحى التأصيلي، وعلى سبيل المثال: موضوع العلاقة الزوجية، قد

يتناوله باحث في قسم الفقه، فيحتاج إلى المنحى التأصيلي الذي يأخذ الباحث فيه على عاتقه بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالحقوق والواجبات بين الزوجين وحكمها التشريعي، وقد يتناوله طالب في قسم الثقافة الإسلامية، فهو يبحث الموضوع من زوايا عديدة، حيث يتناول هذه العلاقة وأثرها في سلامة الأسرة، وعوامل الانحراف في هذه العلاقة وأسبابها وعلاجها، وبيان الآثار الاجتماعية لهذه العلاقة في حالة استوائها أو اعوجاجها، وبيان أثرها على الأولاد وعلى المجتمع وهكذا، فهو حينئذ يحتاج إلى منهج شمولي في دراسته وقد يستخدم المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستدلالي، والمنحى التحليلي والنقدي، وغير ذلك مما تقتضيه طبيعة الدراسة الشمولية.

وهكذا- ومن خلال الجولة السابقة- نرى كيف تنوعت البحوث واختلفت مسمياتها تبعًا لاختلاف طبيعتها، واختلاف مجالاتها، واختلاف أهدافها، واختلاف مناحيها، وتنوعت المناهج المستخدمة في البحث العلمي وتنوعت أسماؤها تبعًا للاعتبارات السابقة كذلك، فلكل مجال معرفي منهج خاص به، ولكل موضوع منهج يلائمه، ولكل هدف منهج يحققه، ولكل بحث منحى يميزه، وهكذا.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: أكمل الفراغات في العبارات الآتية.

(١) تصنف الأبحاث باعتبار طبيعتها وكنهها إلى بحث تنقيبي،.....، .....

(٢) البحث الذي تكون مهمته تحديد سمات وخصائص الموضوع يطلق عليه البحث.....

(٣) البحث التجريبي تكون مهمته .....

(٤) البحث العام والبحث التطبيقي والبحث التطويري وبحث المواءمة هي أنواع للبحث العلمي تتدرج تحت تقسيمه بحسب.....

(٥) ينقسم البحث العلمي من حيث مناحي البحث إلى .....،.....،.....

(٦) تتعدد مناحي الفكر في البحوث الشرعية إلى .....،.....،.....

الخلاصة

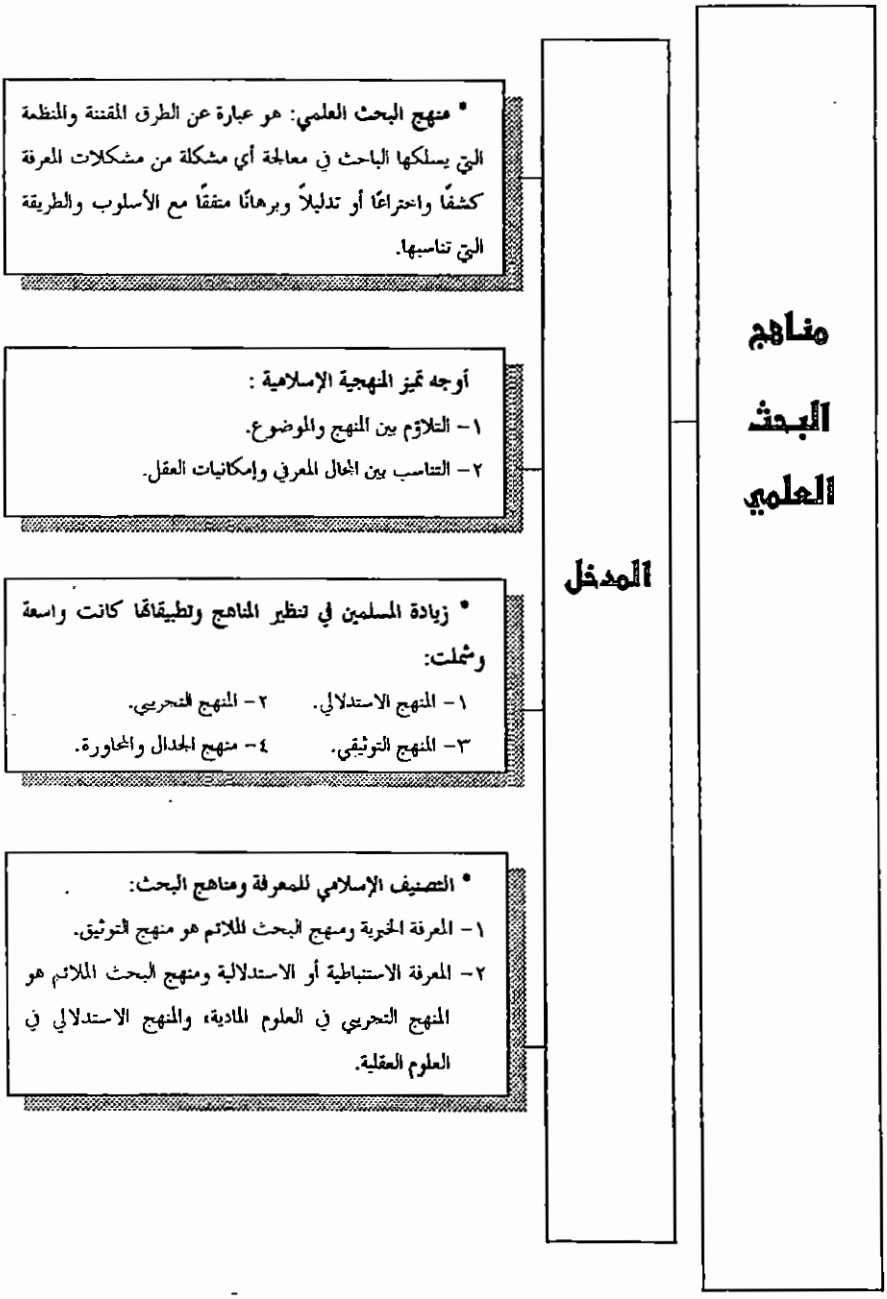
مناهج البحث العلمي
المدخل
• منهج البحث العلمي: هو عبارة عن الطرق المقننة والمنظمة التي يسلكها الباحث في معالجة أي مشكلة من مشكلات المعرفة كشفًا واختراعًا أو تدليلاً وبرهانًا متفقًا مع الأسلوب والطريقة التي تناسبها.
أوجه تميز المنهجية الإسلامية :
١- التلازم بين المنهج والموضوع.
٢- التناسب بين المجال المعرفي وإمكانيات العقل.
• زيادة المسلمين في تنظير المناهج وتطبيقاتها كانت واسعة وشملت:
١- المنهج الاستدلالي. ٢- المنهج التجريبي.
٣- المنهج التوثيقي. ٤- منهج الجدل والمحاورة.
• التصنيف الإسلامي للمعرفة ومناهج البحث:
١- المعرفة الخبرية ومنهج البحث الملائم هو منهج التوثيق.
٢- المعرفة الاستنباطية أو الاستدلالية ومنهج البحث الملائم هو المنهج التجريبي في العلوم المادية، والمنهج الاستدلالي في العلوم العقلية.

تابع الخلاصة

تابع الخلاصة

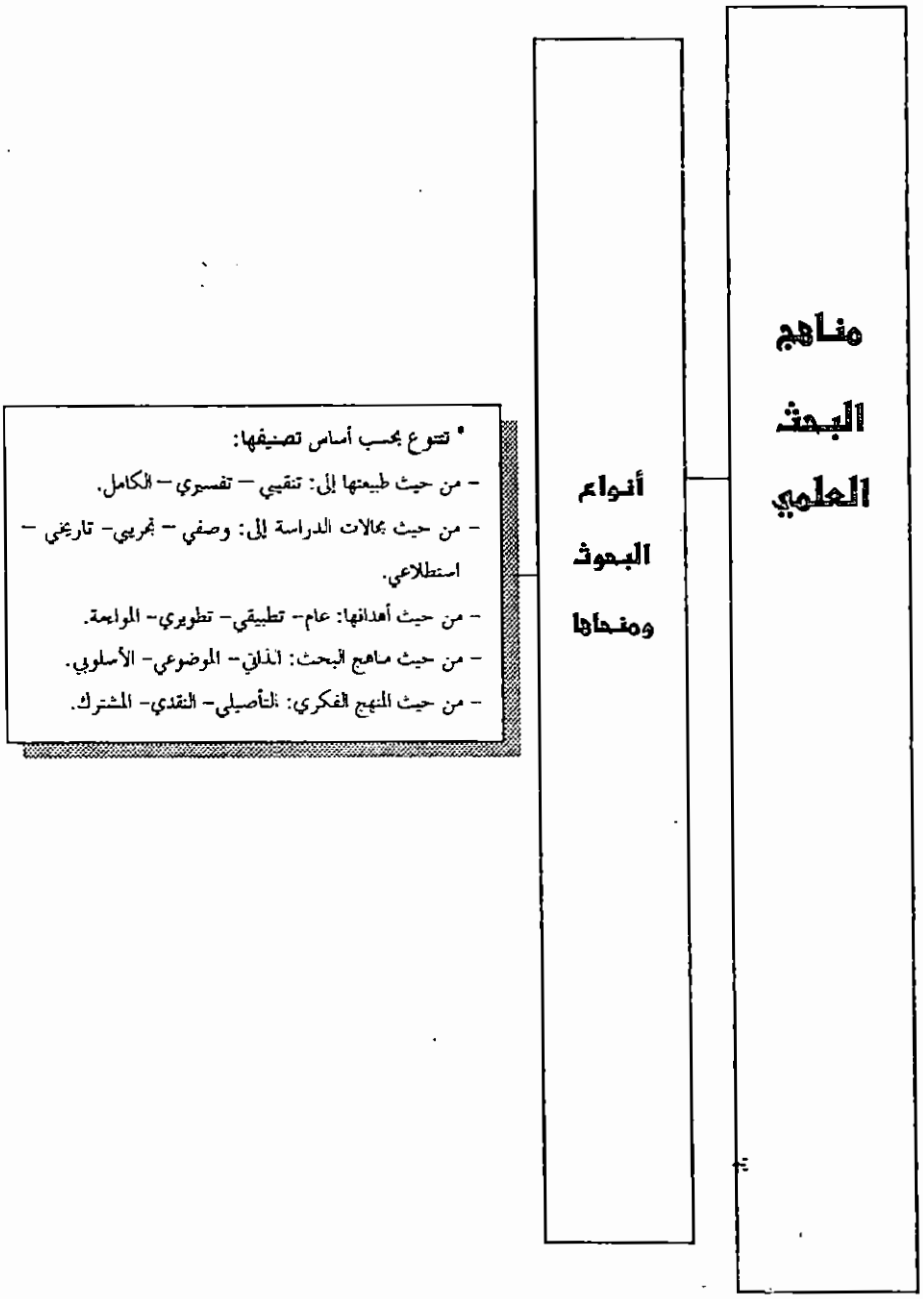

التعريف بالمصطلحات

* **المنهج التأملي:** هو الطريق الذي يسير فيه العقل سيرًا مقصودًا وفق خطوات معينة وقواعد معلومة ومحددة سلفًا.
* **البحث:** هو وسيلة للاستقصاء المنظم الذي يقوم به الباحث بهدف اكتشاف الجديد، أو تصحيح وتحقيق الموجود بالفعل، أو العمل على تطويره.
* **العلم:** هو إدراك الشيء بحقيقته.
* **المعرفة:** هي جماع المفاهيم والتصورات الفكرية لدى الفرد وهي تكون بدون تمحيص أو تدليل.
* **منهج البحث العلم:** هو الطريق المقنن والمنظم الذي يسلكه الباحث في معالجة أية مشكلة من مشكلات المعرفة كشفًا واختراعًا أو تدليلاً وبرهانًا، متفقًا مع الأسلوب والطريقة التي تناسبها.
* **المعرفة الخبرية:** هي النقل والإخبار والرواية.
* **المعرفة الاستنباطية أو الاستدلالية:** هي استخراج الأحكام واستنتاج النتائج وإعمال العقل في توليد الحقائق والبرهنة على القضايا.
* **علم مصطلح الحديث:** هو جملة القواعد التي وضعها العلماء لمقاومة حركة الوضع وتمييز الصحيح من الحديث من غيره.
* **علم الجرح والتعديل:** هو علم ميزان الرجال الذي يبحث في أحوال رواة الحديث.
* **المنهج الاسترادادي (التاريخي):** هو استعادة ما كان من أحداث في الزمن الماضي بطريقة عقلية تأملية.

* **التصحيف والتحريف:** هو تصحيح المتن لغويًا واستبعاد ما فيه من أغلاط.

* **الحتمية:** تعني أن كل شيء في ظاهر الكون محكوم بقانون ونتاج لسنة من السنن.

* **الاطراد:** يعني أن الأشياء تقع بشكل متكرر.

* **الوضعية:** يعني الحسية في المعرفة.

* **الاستدلال:** هو الإبانة عن شيء مجهول بواسطة شيء معلوم.

* **الاستنباط:** هو استخلاص نتائج من شيء نعرفه معرفة يقينية تلزم عنه.

* **الاستقراء:** هو استنتاج قضية عامة من قضايا جزئية.

* **قياس التمثيل:** هو إلحاق حكم في قضية بقضية أخرى للمماثلة بين الاثنتين.

* **القياس الشمولي:** هو القياس المرتكز على مقدمة واضحة يقينية.

* **قياس الأولى:** هو إلحاق حكم مسألة بمسألة أخرى لكون الأخرى أكثر استحقاقًا لذلك الحكم من المسألة الأصل.

* **قياس الخلف:** هو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه.

الاختبار البعدي للوحدة

س١: أجب عن الأسئلة الآتية:

(أ) اذكر سببًا واحدًا لاهتمام الفكر الإسلامي بالمنهج؟

(ب) عرف منهج البحث العلمي؟

(ج) اشرح بإيجاز معنى التلاؤم بين المنهج المتبع في البحث وموضوع البحث؟

س٢: ضع علامة (✓) أمام الصواب وعلامة (×) أمام الخطأ مما يلي:

١- يوصف الجهد المبذول "بالبحث العلمي" إذا كان هذا المجهود منظمًا ودقيقًا وملتزمًا بمنهج علمي. ( )

٢- التناسب بين إمكانيات العقل والمجال المعرفي ليس من خصائص منهج البحث في الإسلام. ( )

٣- كان للمسلمين فضل الريادة في المنهج التجريبي بشهادة الغرب نفسه.

( )

٤- قسم المسلمون العلوم والمعارف إلى خبرية واستنباطية أو استدلالية. ( )

٥- لم يعتمد المسلمون لكل نوع من العلوم والمعرفة منهاجًا للبحث فيه. ( )

س٣: عرف المصطلحات الآتية:

المنهج الاسترادادي (التاريخي) — المعرفة الخبرية- المعرفة الاستنباطية أو الاستدلالية- قياس التمثيل- قياس الأولى- الاستقراء.

س٤: أجب عما يأتي:

أ — اذكر الخطوات الثلاثة لمنهج التوثيق للخبر الشرعي عند أهل السنة في القرن الثاني والثالث الهجري؟

ب- اذكر معنى أن علم التاريخ ليس من نوع العلوم الشرعية عند ابن خلدون؟

ج- اذكر الخطوات الأربع التي يقوم عليها المنهج التجريبي؟

د – أقام ديكارت منهجه على أسس أربعة هي اليقين والتحليل والتركيب والاستقراء الشامل فهل هو مسبوق في ذلك من علماء المسلمين وضح ذلك بإيجاز؟

هـ- المنهج الأرسطي من أسباب رفضه أنه يقوم على (ميتافيزيقا إلحادية) وأنه ينكر يقينية التواتر، وضح ذلك؟

و- أقام شيخ الإسلام ابن تيمية منهجه الإنشائي على أن القرآن هو الميزان المنزل من الله تعالى، وضح ذلك بإيجاز؟

ي- اذكر اثنين من آداب الحوار والمناظرة في القرآن الكريم؟

س٥: أكمل ما يأتي:

أ – تصنف البحوث من حيث طبيعتها وكنهها إلى بحث ..... و..... و.....

ب- تصنف البحوث من حيث أهدافها وغاياتها إلى بحث عام، وبحث .....، وبحث.....، وبحث .....

ج- تصنف البحوث من حيث مناحي البحث إلى بحث ذاتي، وبحث.....، وبحث.....

سؤال تدريب وبحث

اكتب بحثًا موجزًا عن منهج الهدم والإنشاء عند شيخ الإسلام ابن تيمية موضحًا فيه النقاط والعناصر الآتية:

أولاً: نقد ابن تيمية الحد الأرسطي.

ثانيًا: نقد ابن تيمية للقياس الأرسطي.

ثالثًا: أسس الجانب الإنشائي عند ابن تيمية:

١- القرآن هو الميزان المنزل من عند الله.

٢- الاستدلال القرآني وصوره.

الوحدة الثانية

ضوابط وآداب الباحث

الأهداف الخاصة

* يتوقع منك عزيزي الدارس بعد دراستك لهذه الوحدة أن تكون ملما بما يلي:

أولاً: الضوابط العلمية للباحث:

أ – أن يكون موضوع البحث في مقدور العقل الإنساني.

ب- النزاهة وإنكار الذات.

ج- التثبت والتحقيق في خطوات البحث.

د- التأني وعدم التسرع في إصدار الأحكام والنتائج.

ثانيًا: الضوابط والآداب الخلقية:

أ – اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع.

ب- عفة اللسان والقلم.

ج- الأمانة في البحث ونسبة الفضل إلى ذويه.

د- الاعتراف بمحدودية العلم البشري وضرورة التواضع لله.

هـ- الربط بين العلم والإيمان بالله تعالى.

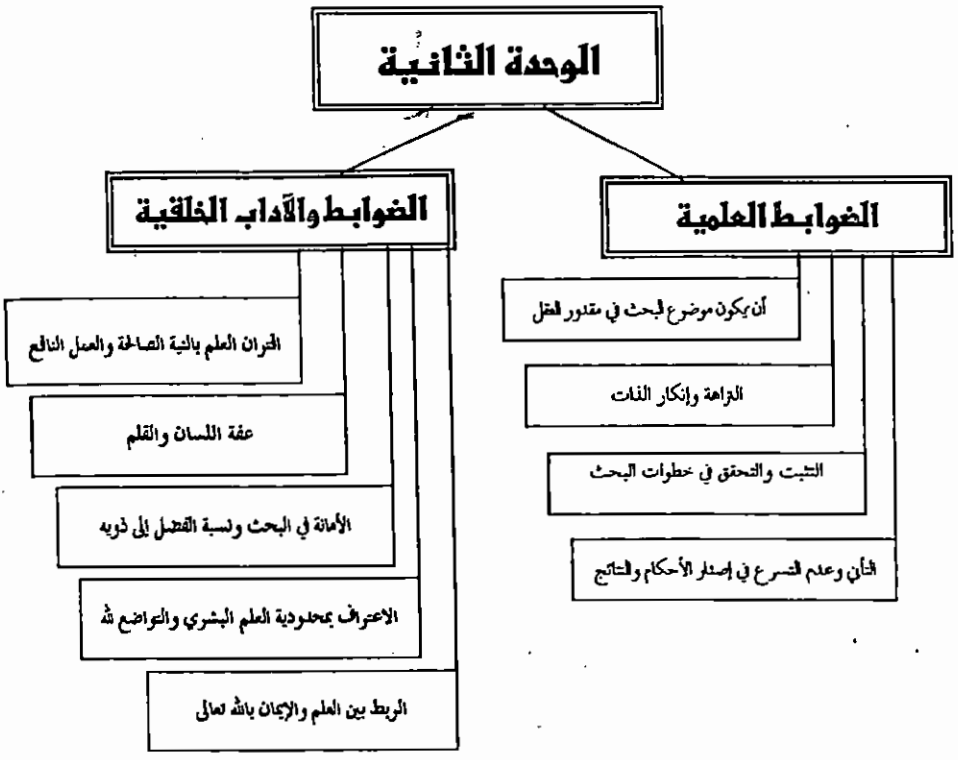
الوحدة الثانية
الضوابط العلمية
الضوابط والآداب الخلقية
أن يكون موضوع البحث في مقدور العقل
النزاهة وإنكار الذات
التثبت والتحقق في خطوات البحث
التأني وعدم التسرع في إصدار الأحكام والنتائج
اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع
عفة اللسان والقلم
الأمانة في البحث ونسبة الفضل إلى ذويه
الاعتراف بمحدودية العلم البشري والتواضع لله
الربط بين العلم والإيمان بالله تعالى

المبحث الأول الضوابط العلمية

المطلب الأول أن يكون موضوع البحث في مقدور العقل الإنساني

المقصود بالضوابط العلمية هنا: بيان القواعد والمحاذير التي يجب مراعاتها في البحث العلمي حتى تكون نتائجه سليمة وخالية من الأخطاء.

أولاً: الوحي الإلهي مصدر للمعرفة بما هو خارج قدرة الإنسان:

فنحن نعلم أن العقل البشري مأطور بإطار الزمان والمكان الحسيين، والنشاط العقلي لا يتجاوز بمفرده دائرة الكون المحسوس، لأنها خارجة نطاقه وقدراته، ولهذا يجيء الوحي الإلهي ليكمل للإنسان دائرة المعرفة فيخبره بما هو خارج قدراته من عوالم الغيب المختلفة.

وقد أخبرنا الوحي عن العوالم الغيبية عن طريق بيان صفاتها وآثارها و لم يخبرنا عن كنهها وجوهرها، ولذا كانت معرفة الكنه والذات فوق طاقة العقل، جاء في الحديث النبوي: تفكروا في آلاء الله ولا تفكروا في ذاته فإنكم لن تقدروا قدره [1]، ومعنى ذلك أن العقل مأمور بأن يفكر في الآلاء والنعم والصفات والآثار، أما الكنه والذات، فهي فوق طاقة العقل، وأي خوض فيها إنما هو مضيعة للعقل، وتبديد للطاقة وإهدار لوقت الإنسان بلا فائدة، بل قد تأتي عوائد البحث فيما استأثر الله بعلمه بالضرر للإنسان، وجاءت آيات في القرآن تبين أن هناك مناطق محظورة على العقل البشري، مثل حقيقة الروح، وموعد قيام الساعة.

---

(١) الحديث ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة، رقم ١٥٩ وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٧٨٨. بلفظ (تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله عز وجل) وقال عنه: وبالجملة: فالحديث بمجموع طرقه حسن عندي والله أعلم.

يقول تعالى: ﴿**ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا**﴾ [الإسراء: ٨٥]، ويقول تعالى: ﴿ **يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت في السماوات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة يسألونك كأنك حفي عنها قل إنما علمها عند الله ولكن أكثر الناس لا يعلمون** ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وإذا كان الإسلام قد حجب العقل عن معرفة الكنه والجوهر في الوجود الغيبي، فإنه قد دفعه إلى تعقله عن طريق المعرفة بآثاره وصفاته. كما دفعه إلى نصب الأدلة والبراهين المثبتة له، وفرق كبير بين العلم بوجود الغيبيات والاستدلال عليها وبين العلم بكنهها وجوهرها، وما أكثر الأمور التي نؤمن بها ولكنا لا نعرف كنهها كالعرش والكرسي والميزان والصراط وغير ذلك من عوالم الغيب، والقدر الذي أوقفنا الإسلام عليه في هذا الجانب الاعتقادي كاف في مجال المعرفة الإنسانية بهذا العالم، وأي تزيد على ما أخبر به الوحي هو تنطع في الدين، وشرود بالعقل في غير مجاله، ولن يعود بفائدة على الإنسان، وقد رأينا الحصاد الفلسفي للبحث في عالم ما وراء الطبيعة، وكيف كان الاضطراب والتخبط، بل والإلحاد والضلال لدى الكثير من الفلاسفة في القديم والحديث، لأن الفلاسفة خاضوا بالعقل في غير مجاله، يقول بعض الباحثين: "إن الإسلام وضع الحقائق الإلهية الكاملة أمام العقل في المجالات التي ليس له أن يلجها بحثًا وتنقيبًا، حتى يتفرغ للبحث الجاد في كشف أسرار الكون وعمارة الحياة وتنظيم العمران، إنه باختصار من أجل أن يكون عقل الإنسان عقلاً عمليًا، وكلما حمل العقل نفسه الخوض في مجالات وتفصيلات الأمور

الغيبية ضل وتاه، ولم يعد إلا بالاضطراب والإلحاد، مثل الحصاد الفلسفي القديم والحديث، مما يدل على قصور العقل في هذا المجال" [1].

ثانيًا: التشريع أمر خارج عن قدرة الإنسان :

ومن الأمور أيضًا التي هي فوق طاقة العقل، وخارجة عن وظيفته، جَعْل العقل مصدرًا للتشريع، فإن مصدرية التشريع لله وحده، فهو سبحانه له الخلق والأمر، ومنه التحليل والتحريم، وهو الذي يضع منهج الحياة السليم لأنه صاحب العلم المطلق، والحكمة البالغة، وإحلال العقل في التشريع محل الوحي إنما هو تخبط ومضيعة للإنسان في الحياة.

وقد رأينا الآثار الخطيرة للقوانين الوضعية، وكيف أن المجتمعات لم تجن من ورائها إلا التعاسة والشقاء والاضطراب، فما يصلح اليوم لا يصلح في الغد، وما هو علاج لأوضاع فئة من المجتمع، يضر بمصالح فئة أخرى، هذا فضلاً عن تدخل الأهواء والمصالح الذاتية في التشريعات الوضعية، فينبغي على الإنسان أن يقف عند حدوده وأن يعلم أن عقله عاجز عن التشريع، لأن مصدرية التشريع لله وحده، وفرق كبير بين أن يكون العقل مصدرًا للتشريع، وبين أن يفهم النصوص التي جاء بها الوحي ويجتهد في استنباط الأحكام التي يكيف في ضوئها وقائع الحياة، فالاجتهاد مطلوب، ومصدرية التشريع مرفوضة في حق الإنسان، يقول تعالى: ﴿ **ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين**﴾ [الأعراف: ٥٤]، فالذي يشرع لا بد أن تتوافر فيه أربعة أمور:

الأول: العلم الكلي المحيط بالإنسان.

الثاني: معرفة حقيقة الخير والشر والنفع والضر.

---

(١) تجديد الفكر الإسلامي ص١٩، د. محسن عبد الحميد، طبعة دار الصحوة.

الثالث: العلم المحيط بالمستقبل.

الرابع: الحيدة والتجرد عن الأهواء. وهل تتوفر هذه الشروط لأحد من البشر؟

إنها صفات العليم الخبير، القائل: ﴿ **أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكمًا لقوم يوقنون** ﴾ [المائدة: ٥٠].

وهكذا جاء الوحي الإلهي فكفى العقل مؤنة وضع تصوره الاعتقادي ومؤنة وضع منهجه الحياتي، وكفل له الشرع سلامة الاعتقاد وسلامة التشريع، حتى لا يدخل العقل في مجال غير مجاله، ولا ينشغل بشيء كفاه الشرع مؤنة البحث فيه.

يقول الأستاذ سيد قطب: "على أن الله فاطر هذا الإنسان، العالم بحقيقة طاقته كان يعلم أنه بقدر ما وهبه من القدرة على إدراك قوانين المادة، والتعرف على طاقات الكون في هذا المجال لتسخيرها في الخلافة، بقدر ما زوى عنه من أسرار الحياة كنهها وكيفية وجودها، وأسرار تكوينه الروحي والعقلي.. ولهذا- رحمة منه- لم يدعه يضع تصوره الاعتقادي لنفسه، ولا منهجه الحياتي وأنظمة الحياة.." [1].

(١) خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، ص٥٨ – ٦٥، طبعة دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الثانية، سنة ١٩٦٥م.

المطلب الثاني النزاهة وإنكار الذات

فإن من سمات البحث العلمي: التجرد عن الهوى، وعدم التعصب للأفكار، فالإنسان يدور مع الحق حيث دار، والهدف الأساسي من البحث هو الوصول إلى الحقيقة مهما كان مصدرها، فالحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنَّى وجدها، وقد نهى الله عن الهوى والتعصب لأنهما يصدان عن الحق، فقال تعالى: ﴿ **أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره عشاوة...**﴾ [الجاثية: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿**وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا ولا يهتدون**﴾ [البقرة: ١٧٠]، كما بين القرآن مدى تلطف النبي ﷺ في جدال المشركين، حيث قال سبحانه: ﴿ **قل من يرزقكم من السماوات والأرض قل الله وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلالة مبين**﴾ [سبأ: ٢٤]، وكأن النبي ﷺ يقول لهم: دعوا التعصب جانبًا، ولننشد الحق أنى هو، فإن الحق واحد لا يتعدد، وقد يكون في جانبكم، وقد يكون معي، فلننظر معًا بعقل محايد بلا تعصب وهوى أين الحق فنتبعه، فإن كان معكم أتبعكم، وإن كان معي تتبعوني، وهذا - لعمري- تلطف ما بعده تلطف في جذب الخصم إلى دائرة الحق فرغم علم النبي ﷺ بأنه على الحق إلا أنه ﷺ تلطف معهم غاية التلطف من أجل هدايتهم وجمعهم على الحق.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في الحموية الكبرى: (الحق يقبل من كل من تكلم به، وكان معاذ بن جبل يقول: اقبلوا الحق من كل من جاء به، وإن كان كافرًا، أو قال: فاجرًا، واحذروا زيغة الحكيم) [1]، وفي رواية أبي داود: (تلق الحق إذا سمعته فإن على الحق نورًا) [2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/١٠١).

(٢) الحديث رواه أبو داود في سننه عن يزيد بن عميرة رقم ٤٦١١ وإسناده قوي ورجاله كلهم ثقات وقد صححه الألباني في صحيح أبي داود رقم ٣٨٥٥.

وقد جاء في الحديث: (الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها) [1]، ولكن ينبغي التنبيه على أن ترك التعصب مطلوب إذا كان صاحبه على باطل، أما إذا كان الإنسان على الحق فينبغي أن يتعصب له، ويعض عليه بالنواجذ، حيث إن مسألة تجرد الباحث من أهوائه ومعتقداته السابقة، ينبغي التعامل معها بحذر شديد، فليس للمسلم أن يتخلى عن عقيدته وولائه لربه ودينه- كما يروج لذلك "رجال الماسون" حيث يقولون: "إذا أردت أن تعمل معنا من أجل الإنسانية، فيجب عليك أن تتجرد من كل شيء، وأن تتخلى عن عصبيتك لدينك ولغتك، ... وأن تخلع دينك على الباب كما تخلع حذاءك، وانس كل شيء إلا شيئًا واحدًا وهو: أننا شركاء فقط في الإنسانية".

نقول: إن الإسلام حينما دعا إلى ترك التعصب، إنما يقصد التعصب للباطل، أما إذا كان الإنسان على الحق فيجب أن يتعصب له، ويدافع عنه، فالمطلوب من الباحث والعالم أن يتحلى بالنزاهة الكاملة، والتجرد الكامل من أهوائه، وإنكار ذاته وميوله في تقرير الحقيقة حتى ولو كانت مخالفة لما كان قد تصور عنها من قبل، ويعلن هذه الحقيقة ولو خالفت ما يراه أو يعتقده سابقًا عنها، لأنه يدور مع الحق حيث دار، ولا يتعصب لباطل مهما كان، وهذه سمة الباحث النزيه، الذي ينشد الحق دون سواه.

(١) تحفة الأحوذي، شرح الترمذي، ٤٥٨/٧، وقال الألباني أنه جدًا ضعيف. راجع الجامع الصغير وزيادته، ١٦٦/٤.

المطلب الثالث: التثبت والتحقق في كل خطوة من خطوات البحث

فيجب على الباحث أن يلتزم الدقة في بحثه، وأن يتثبت في كل خطوة يخطوها فلا يدخل الباطل على أنه حق، ولا يقبل شيئًا في بحثه إلا إذا تيقن أنه صدق، ويحذر الأوهام والأغلاط، فما أكثر أوهام اللغة، وأوهام المصطلحات العلمية التي يكثر تداولها بين الناس وهي غير سليمة في ذاتها.

وقد حث الإسلام على التثبت في العلم، وطالب بالدليل والبرهان، ونهى عن إتباع الظن، وبين أن الظن لا يغني من الحق شيئًا وقد فطن علماء البحث والمناظرة — عن طريق توجيهات القرآن الكريم- إلى قاعدة هامة من قواعد البحث والنظر وهي: (إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدعيًا فالدليل)، وبين الحق جل وعلا طرق الاستدلال والتثبت- في معرض الرد على المشركين- فقال: ﴿**قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السماوات ائتوني بكتاب من قبل هذا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين** ﴾ [الأحقاف: ٤]، حيث طالبهم الله عز وجل بالتثبت في دعواهم وإقامة الدليل على صحة ما يدعون، فإذا كان قولهم مبناه على النقل والخبر فأين الكتاب؟ وإذا كان قولهم مبناه على العقل والنظر فأين البرهان؟ فهو عز وجل قد طالبهم بتقديم البرهان النقلي أو البرهان العقلي، فإن كان مستندهم هو النقل: (ائتوني بكتاب من قبل هذا)، وإن كان مستندهم هو النظر والعقل: (أو أثارة من علم)، وما دامت دعواهم خالية من نقل صريح، وعقل صحيح، إذن فهي دعوى ساقطة، وليس لها سند ولا دليل.

وبين جل وعلا: أن الظن لا يقيم علما، وليس له قيمة علمية في مجال الإثبات فقال تعالى: ﴿**إن الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمون الملائكة تسمية الأنثى* وما لهم**

به من علم إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئًا ﴾ [النجم: ٢٧، ٢٨]، فكل حكم مبناه على الظن والوهم هو حكم غير سديد.

وقد فطن الفيلسوف الفرنسي "رينين ديكارت" وهو يضع قواعد المنهج الاستنباطي؛ فجعل قمتها "قاعدة اليقين" فيقول: "لا أقبل شيئًا قط على أنه حق إذا عرفت يقينًا أنه كذلك، وعلي أن أتجنب التهور، والسبق إلى الحكم قبل النظر، ولا أدخل في أحكامي إلا ما يتمثل أمام عقلي في وضوح وتميز، بحيث لا يكون لدي أي مجال لوضعه موضع الشك" (١). كما حذر علماء المناهج من وقوع الباحثين في ما يسمى "بخداع التزييف"، حيث يقع بعض الباحثين فريسة لبعض المزيفين الذين يقدمون آثارًا تاريخية مزيفة، أو وثائق ومخطوطات ملفقة، ويتعامل معها الباحثون على أنها حقائق، ثم يكتشفون أنهم بنوا أحكامهم على وثائق خاطئة، أو أنهم قد بنوا أفكارهم ونظرياتهم على وهم وخداع.

ومن هنا: كان التثبت والتحقق في خطوات البحث أمرًا في غاية الأهمية، وأنه- بحق- لبّ البحث السليم.

وإذا كنا استبعدنا من ميدان البحث العلمي الظن، فإننا نقصد به الظن القائم على التخمين والوهم، أما الظن الراجح فإنه طريق من طرق الإثبات، وكذلك ما يعرف بالظن العلمي أو الفروض العلمية، التي يضعها الباحثون- خاصة- في مجال البحث الطبيعي، ويجعلونها طريقًا للوصول إلى الفرض الصحيح دون سواه، وفق قاعدة الحذف والاستبعاد- التي أشرنا إليها فيما سبق-، فالفرض العلمي وهو: (حزر الباحث بوجود روابط بين المشاهدة تجعل منها نسقًا واحدًا، مع محاولته التحقق من

(١) أسس الفلسفة، ص ٤٨، مرجع سابق.

صدق الفرض أو كذبه)، هو خطوة من خطوات المنهج التجريبي، وطريق من طرق الوصول إلى الحقيقة، والبحث العلمي لا يستغني عن الفروض العلمية- خاصة- في المجال الطبيعي.

وقد وصف الباحثون منهج "فرنسيس بيكون"- الذي نقل المنهج التجريبي من اللغة العربية إلى اللغة اللاتينية- وصفوا منهجه بالقصور، لأنه لم يدخل فيه مرحلة "الفرض العلمي"، وقام "جون استوارت مل" بعد ذلك بإكمال النقص الذي كان في منهج بيكون التجريبي، فأدخل فيه الفرض العلمي وقواعد الاستقراء، وطرق اختبار صحة الفرض، وقانون العلية والاطراد، وغير ذلك مما سبقه فيه علماء المنهج الإسلامي.

وقد رأينا في عرض المنهج التجريبي سبق المسلمين وزيادة المسلمين في وضع قواعد الاستقراء والتجريب، مما يدل على أسبقية الفكر الإسلامي وريادتهم في ميدان البحث العلمي، ونذكر هنا نصًا في غاية الأهمية للجاحظ يقول فيه: "وأول العلم بكل غائب الظنون، والظنون إنما تقع في القلوب بالدلائل، فكلما زاد الدليل قوى الظن، حتى ينتهي إلى غاية تزول معها الشكوك عن القلوب، وذلك لكثرة الدلائل وترادفها، فهذه غاية علم العباد بالأمور الغائبة"[1].

وكأني بالجاحظ في هذا النص، يفطن إلى قواعد الفرض العلمي، وكيفية اختباره عن طريق التجريب وكثرة الدلائل حتى يصل إلى اليقين.

وإذا كان الفرض العلمي هو المفتاح الأساسي للبحث، فإنه على الباحث ألا يغفل عن القواعد المنطقية والقوانين الكلية التي تعينه في الوصول إلى الحقيقة، لأن

(١) رسائل الجاحظ (رسالة المعاد والمعاش) ص٤٢، نقلاً عن د. محمد كمال جعفر في بحثه عن الركائز العلمية والخلقية للبحث العلمي في الإسلام، مجلة كلية الدعوة، بأم القرى، العدد الأول، سنة ١٤٠١هـ.

الباحث لا يستطيع الوصول إلى الحقائق أو النتائج إلا بواسطة استخدام المنطق، ولا يستغني باحث ما، عن القواعد المنطقية عند صياغة المفاهيم أو بلورة النتائج، ونعني بالمنطق وقواعده هنا منطقية العلم، والمسلمات العلمية التي تستند إلى منطق الفطرة وقواعد العقل مثل:

١- **عدم الجمع بين الشيء ونقيضه**، حيث إن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان معًا، فلا يمكن أن يكون الشيء موجودًا وغير موجود في وقت واحد.

٢- **قانون السببية**، حيث يقرر المنطق السليم والعقل القويم: أن لكل حادثة سببًا أحدثها، وأن السبب يؤدي إلى ظهور النتيجة ما لم يوجد ثمة عائق، وعلى هذا الأساس تنتفي في العلم فكرة المصادفة وتسقط دعاوى القائلين بالصدفة في الخلق وعلى الباحث ألا يقف عند حدوث التفسير الظاهري للأشياء، وإنما عليه أن يترقى بفكره وبحثه حتى يصل إلى السبب الأول وهو الخالق جل وعلا.

٣- **قانون الاطراد في وقوع الحوادث**، حيث إن السنة الجارية في جزئية أو جزئيات معينة عامة لسواها من نوعها، كما قال تعالى: ﴿ **سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا**﴾ [الفتح: ٢٣].

فما حصل في الماضي يمكن أن يحدث في الحاضر، لأن الأشياء تقع بشكل متكرر وفق نظام ثابت، وأن العلة الواحدة إذا وجدت تحت ظروف متشابهة أنتجت معلولاً متشابهًا بإذن الله تعالى، حيث إن الظواهر ليست خاضعة لقانون الحتمية- كما يدعي الملحدون- وإنما لقانون [ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن].

المطلب الرابع: التأني في إصدار الأحكام

أولاً: أمور تحتم التأني وعدم التسرع:

حيث إن علم الإنسان محدود، وفي طبيعته العجلة والتسرع، كما قال عز وجل: ﴿**وكان الإنسان عجولا** ﴾ [الإسراء: ١١]، وفي آية أخرى: يقول سبحانه: ﴿**خلق الإنسان من عجل** ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، إذن ينبغي عليه أن يكبح جماح نفسه وأن يقاوم طبعه- خاصة- في ميدان البحث العلمي، وإصدار الأحكام والنتائج، لأنه إذا لم يتنبه إلى ذلك لا يأمن مغبة الخطأ.

وقد وقع كثير من الباحثين في أخطاء علمية فاحشة نتيجة تسرعهم في إصدار النتائج والأحكام، ونفوا وجود أشياء لمجرد أنهم بحثوا عنها فلم يجدوها، أو لم يتوصلوا إلى العلم بها، أو لأن حواسهم لم تدركها، وهذا خطأ فادح في مجال البحث العلمي، فليس من حق أحد أن يثبت بإطلاق أو ينفي بإطلاق إلا بعد الإحاطة الشاملة والعلم الكامل، ولا يتوفر ذلك لأحد من البشر، لأن العلم الكامل لله وحده، وأما علم الإنسان فهو علم جزئي محدود، ولهذا حثه الإسلام على طلب المزيد، فقال عز وجل: ﴿ **وقل رب زدني علما**﴾ [طه: ١١٤]، وقال سبحانه كذلك: ﴿ **وما أوتيتم من العلم إلا قليلا**﴾ [الإسراء: ٨٥].

وفي ضوء التوجيه القرآني في هذه المجال، وضع علماء البحث والمناظرة، القاعدة المشهورة وهي: أن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود [1] بمعنى أنه إذا بحث الإنسان عن شيء و لم يجده، فلا يقل: إنه غير موجود، ويحكم عليه بالعدم، لأنه قد يأتي باحث آخر فيبحث من جديد ويجده، وما أكثر ما اكتشف العلماء

(١) ضوابط المعرفة ص ٣٦١، الشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني، طبعة دار القلم/ بيروت، سنة ١٩٨١هـ.

عناصر وطاقات في الكون، وأنواع من البكتيريا والفيروسات والجراثيم وغير ذلك، كانت بالنسبة للسابقين غيبًا لا يعلمون عنها شيئًا، وما أكثر ما أصدر الباحثون أحكامًا، وطلعوا علينا بنظريات، ثم يثبت العلم بعد ذلك خطأها، ولهذا يجب على الإنسان في مجال البحث أن يتأنى في إصدار الأحكام، وأن يكبح جماح النفس المتسرعة بطبيعتها، فإذا بحث عن شيء ولم يجده، فلا يقل إنه غير موجود، وإنما يقول: بحثت عنه فلم أجده ونحو هذا.

وقد كان من سمات السلف والعلماء الإثبات أنهم إذا بحثوا عن شيء أو عن مسألة ولم يجدوها يقولون: بحثنا عنها في مظانها فلم نجدها، أو لم نقف عليها، وكانوا يقفون عند حدود بشريتهم، ويعرفون محدودية علمهم، ومقدار عجزهم عن الإحاطة والعلم الشامل، فجزاهم الله خيرًا.

ثانيًا: درجات المعيار الاستدلالي في العلوم التجريبية:

وهذا ما ينبغي أن يعيه المفتونون بالعلم التجريبي، حينما ينكرون كل شيء لا يخضع للتجربة، فالشيء الذي لا وجود له في الخبرة الحسية يعتبرونه وهمًا وخرافة، وقد أحسن الشيخ وحيد الدين خان في رده على أصحاب الوضعية والاتجاهات المادية الذين يعتبرون التجربة الحسية هي مقياس الوجود الصحيح، وأن الأشياء التي لا تخضع للتجربة هي كذب وهراء، حيث يرى فضيلته: أن رفض الماديين للدين والوحي الإلهي باسم المنهج الاستدلالي العلمي، هو خطأ علمي كبير، فدعواهم بأن حقائق الدين لا يمكن إجراء التجارب عليها وإثباتها في الواقع المشاهد، هي دعوى مرفوضة وفق الدليل الذي اعتمدوا عليه في إثبات النتائج العلمية التجريبية، حيث إن المعيار الاستدلال في العلوم التجريبية له عدة درجات تتمثل في الآتي:

أ – **الدرجة الأولى:** أن يكون الأمر المراد إثباته أو إجراء التجارب عليه في متناول أيدينا مباشرة.

ب– **الدرجة الثانية:** أن يكون الأمر المراد إثباته **لا يخضع كليًا للمشاهدة،** فيُكتفى في إثباته بمشاهدة بعض أجزائه مثل: كروية الأرض.

ج– **الدرجة الثالثة:** أن يكون الأمر المراد إثباته **لا يمكن مشاهدة ذاته،** وإنما تشاهد آثاره، وتثبت التجارب تلك الآثار مثال: "الإليكترون" فهو لا يخضع للمشاهدة لتناهي صغره، بحيث، لا يمكن لمنظار مشاهدته، ولا يمكن لميزان وزنه، ومع ذلك نحكم بوجوده لمشاهدة آثاره كالتيار الكهربائي في سلك ما، فنحن نلمس آثاره ولكن أين يكمن في السلك؟ وما لونه؟ وما وزنه؟

د– **الدرجة الرابعة: الاستدلال بالقرينة الجائزة،** حيث إن المشاهدات والتجارب إذا لم تكن مرتبطة بالقضية المطروحة بالمعنى التكنيكي البحت، ووجدت قرينة تؤيد تلك القضية، فإن ذلك الاستدلال بالقرينة الجائزة على القضية المطروحة يكون مقبولاً وسليمًا لدى العلماء التجريبيين، وأي ادعاء في ضوء هذا المقياس يصبح نظرية علمية مقبولة.

وعلى ذلك: وفي ضوء الدرجات الأربعة السابقة نقول للذين رفضوا الدين والوحي والغيبيات بدعوى أنها أمور غير قابلة للإثبات عن طريق التجربة، ونحن نقول لهم هل كل النتائج العلمية الثابتة قد توصلتم إليها بالتجربة الحسية والمشاهدة؟ كلا، بدليل إتيانكم لأمور كثيرة عن طريق المعايير السابقة وهي لا تُرى ولا تُحس مثل: دلالة المؤثر الذي لا يُرى ولا يُحث ولكن تُعلم آثاره وتُشاهد، ومثل: دلالة القرينة الجائزة وهكذا...

ومن هنا: فإن رفض الدين بحجة أنه غير قابل للتجريب، هو مبدأ علمي غير سليم، فإذا كان المبدأ هو: أن الحقيقة ليست إلا نتائج المشاهدة والتجربة الحسية، فلن تستقيم قضية معارضي الدين إلا إذا توصلوا بالمشاهدة والتجربة نفسها إلى أن الدين في حقيقته النهائية باطل، فيجب أن تصل مشاهداتهم ودراساتهم إلى الحد الذي يسمح لهم بالمجاهرة بأنهم قد شاهدوا، وجربوا كل شيء داخل الكون وخارجه في أقصى مداه، وأنهم- بناء على ذلك- يعلنون أنه ليس هناك إله ولا ملائكة ولا جن، ولا جنة ونار، بنفس الثقة التي يتمتع بها رجل بصير يدير عينيه في حجرة مقاسها ١٠× ١٠ من الأمتار ثم يعلن أنه لا يوجد في هذه الحجرة فيل ولا أسد، وأنى لهم ذلك؟ وهكذا يتناقض رجال العلم التجريبي مع أنفسهم، فهم حينما يرفضون الدين يتعللون بأنه لا يخضع للتجربة، وحينما يقيمون الأدلة على رفضه لا يستخدمون التجربة رغم ادعائهم بأنه لا قيمة لأي حكم يصدر عن غير التجربة، ولا يوجد علم صحيح إلا من خلال المشاهدة والتجربة، وما أكثر الأخطاء التي تنتج عن السرعة والحماقة [1].

(١) راجع كتاب: "الدين في مواجهة العلم"، الأستاذ وحيد الدين خان، ترجمة ظفر الإسلام خان، ص ٦- ٩، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٣، دار المختار الإسلامي القاهرة.

أسئلة التقويم الذاتي

أجب عما يلي بإيجاز :

س١: بماذا تفسر خروج التشريع عن قدرة الإنسان؟

س٢: الوحي الإلهي هو مصدر الإنسان الوحيد في معرفة الغيبيات، اشرح ذلك؟

س٣: يقول الإمام ابن تيمية: (الحق يقبل من كل من تكلم به)، ما دلالة هذه العبارة بالنسبة للضوابط العلمية التي تحكم الباحث؟

س٤: يقرر علماء البحث والمناظرة قاعدة هامة هي: (إن كنت ناقلاً فالصحة وإن كنت مدعيًا فالدليل)، اشرح هذه العبارة في ضوء ما درست من الضوابط العلمية للباحث.

س٥: الظن لا يمكن أن يقوم عليه علم، فما المقصود بالظن هنا، مع توضيح الظن الذي يكون طريقًا للإثبات في البحث العلمي؟

المبحث الثاني

الضوابط والآداب الخلقية

المطلب الأول: اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع

يقصد بالضوابط الخلقية: المحاذير التي وضعها الإسلام، وقيد بها حركة الانفعالات الغريزية لدى الإنسان، حتى لا تعوق حركة العقل السليم من جهة، وحتى تكون حركته غير ضارة من جهة أخرى.

وعلى سبيل المثال: الإنسان تملكه غريزة حب الذات، فلو لم توجد ضوابط ومحاذير على سلوكه ونشاطه، لأضرت به هذه الغريزة الجامحة، وأضرت بغيره، فنراه يسرق جهود الآخرين، وينسبها لنفسه، وما أكثر صور الانتحال العلمي في الأفكار والمؤلفات لكثير من الباحثين، ونراه يتناسى فضل السابقين عليه، ولا يذكر لأهل الفضل فضلهم، وهكذا..

ومن هنا: تأتي أهمية بيان هذه الضوابط الخلقية في البحث العلمي، لكي تحد من الشطحات الغريزية عند الإنسان، ولكي نضمن نتائج علمية نافعة ومفيدة، وتصبح عائدات البحث العلمي في خدمة البشرية وليست في إلحاق الضرر بها.

وهذه الضوابط الخلقية، هي مما تتميز به المنهجية العلمية في الإسلام، بل هي- بحق- شيء فريد جدًا في ميدان البحث العلمي- خاصة- إذا قيست بالبحث العلمي- البعيد عن الأخلاقيات- في الحضارات غير الإسلامية المعاصرة.

من هنا: تأتي أهمية دراسة هذه الضوابط- كما أشرنا سابقًا- وتوضيح القواعد التي تشملها.

ومن أبرز هذه الضوابط: اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع: فالإسلام لا يفصل بين العلم والنية الصالحة، ويقرن العلم بالعمل، ويربط بين العلم والغاية منه، أو الهدف من ورائه، ويربط بين العلوم ونتائجها، وهل عائداتها تكون خيرًا أم تكون شرًا؟ وعلى حسب النية في طلب العلم يثاب الإنسان أو يحرم من الأجر، وعلى حسب الغاية من البحث، يسمح به أو يرفض، فإذا كان علمًا نافعًا فالإسلام يحث عليه، وإن كان شرًا ولا يعود إلا بالضرر يحظره الإسلام وينهى عن تعليمه والبحث فيه.

ولهذا رأينا النبي ﷺ يربط بين العمل والنية ويجعل بينهما تلازمًا لا ينفك فيقول **[إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه]**(١).

فالأعمال جميعها مرتبطة بالنية سواء أكانت أعمال القلوب، أم أعمال الجوارح أم أعمال العقول من الأفكار والعلوم.

ويرفض الإسلام رفضًا قاطعًا شعار: العلم للعلم وفقط، ويرفض الإسلام أن تبقى العلوم مجرد معارف نظرية تعيش فقط في أذهان الناس ولا تتحول إلى واقع عملي، يقول تعالى ﴿**يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون* كبر مقتًا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون**﴾ [الصف: ٢، ٣].

ويرفض الإسلام العلوم التي لا تنفع، ويجعلها في مصاف العلوم المحظورة في البحث مثل تعلم السحر، والكهانة، والعرافة وغيرها، وقد رأيناه ﷺ يستعيذ في دعائه من علم لا ينفع، فكان مما يدعو به:

---

(١) الحديث متفق عليه وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى النبي ﷺ.

[اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها][1].

وهكذا يربط الإسلام حركة العقل ونشاطه بالضوابط الخلقية، ويحرص على أن تكون عائدات البحث نافعة ومفيدة، ويظهر هذا التميز في المنهجية العلمية الإسلامية إذا ما قارناها بمنهجية البحث في الحضارة الغربية الحديثة، حيث تنطلق فيها البحوث العلمية بلا ضابط من خلق أو دين: فالعلم للعلم، والفن للفن، والغاية تبرر الوسيلة.

فهم يبحثون لذات البحث مهما كانت عائداته، وهم يستخدمون العلم فيما ينفع وفيما يضر، وقد رأينا عائدات البحث العلمي في ميدان الأسلحة وتطويرها حتى أنتجت ترسانات الأسلحة أنواعًا من الأسلحة الكيميائية، والبكتيرية، والجرثومية، فضلاً عن الأسلحة الذرية والنووية.. وتصدمك أيها القارئ تلك الإحصاءات المفجعة حينما تعلم أن نصف ما لدى العالم من القوى العاملة تعمل في تطوير الأسلحة، وأن العالم ينفق ثلثي دخله على الحروب وتطوير الأسلحة وصناعتها وتجارها، وتكمل اللعبة السياسية بقية المأساة، حينما تفتعل مناطق للحروب بين الدول النامية، لتكون سوقًا لبيع أسلحتها من ناحية، ولتجريب ما عندها من ناحية ثانية، وكما يقولون: الغاية تبرر الوسيلة، ولك أن تعلم ماذا كان يجني العالم لو اتجهت هذه العقول الفذة لتبحث في الميادين النافعة للبشرية، وتعمل على استغلال الموارد، وتنمية الدول الفقيرة؟ وماذا كان يحدث لوجه الأرض لو أنفقت هذه البلايين نحو الاستثمار والتنمية بدل الحروب وصناعة الأسلحة [2]؟ ومما يصدمك أكثر: أن

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل.

(٢) المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء، ص٦٦- ٧٢، د. حلمي صابر، إصدار رابطة العالم الإسلامي، العدد ٩٢، لسنة ١٤٠٩هـ.

يكون الفن للفن، بصرف النظر عن الضوابط الخلقية، فقد يجلس الرسام أمام فتاة عارية تمامًا ليرسمها باسم الفن على الطبيعة، وقد تظهر المرأة عارية أو شبه عارية لترقص وتثير الغرائز باسم الفن، وأصبح هذا الفن الساقط علمًا وفنًا يدرس ويبحث، وله مدارس ومعاهد وسوق رائجة وشهادات علمية تمنحها المعاهد والجامعات ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

إن الإسلام يرفض أن تتجرد حركة العقل من الأخلاقيات، أو أن ينفلت البحث العلمي من القيم، وجعل حرصه الدائم هو صيانة الأخلاق في أي نشاط من أنشطة الإنسان، يقول تعالى: ﴿ **ومن أحسن دينًا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن**﴾ [النساء: ١٢٥]، ويقول النبي ﷺ : [**بُعِثْتُ لأُتَمِّم حُسْنَ الأخلاق**][1].

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ كتاب حسن الخلق باب ما جاء في حسن الخلق رقم ٨ وقال عنه ابن عبد البر: هو حديث مدني صحيح متصل من وجوه صحاح عن أبي هريرة وغيره.

المطلب الثاني: عفة اللسان والقلم

وكأني بالإسلام لا يرضى للناس عامة، ولا لأهل البحث العلمي خاصة، إلا أن يكونوا على أدب جم وخلق كريم وطبع حميد، وأن يتحلى الباحث في تعبيراته بالقول المهذب، وأن ينأى بقلمه ولسانه عن تجريح الآخرين، فإن من حكمة الإسلام في الدعوة أن يترفق الإنسان بخصمه، وأن يساعده في الوصول إلى الحق، لا أن يحقره ويزدريه ويقلل من شأنه، فإن كثيرًا من الناس من إذا انتقص من قدره تحول إلى وحش كاسر، وعدو لدود للحق وأهله، ولهذا أمرنا القرآن الكريم بترك السباب والقدح في الخصومة فقال عز وجل: ﴿ **ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم**﴾ [الأنعام: ١٠٨] ووجهنا النبي الكريم ﷺ إلى الأدب في الحوار فقال: [**ليس المؤمن بالطعان، ولا اللعان، ولا الفاحش ولا البذيء**][(١)]، وقد ورد في الصحيحين وأخرجه الترمذي أيضًا، قول النبي ﷺ: [**خياركم أحاسنكم أخلاقًا، ولم يكن النبي فاحشًا ولا متفحشًا**][(٢)].

ولهذا كان من سمت البحث العلمي: البعد عن المهاترات، والشتائم، وفرض الرأي بالقوة، والعمل على إظهار الحقيقة وحمل الآخرين عليها من خلال الإقناع وتقديم الأدلة والبراهين، وليس من خلال المهاترات واللجاجة في الباطل، يقول ﷺ: [**من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى يترع**][(٣)]، فإنه من أسوأ الأمور في ميدان البحث أن يتلكأ الإنسان في قول الحق، أو أن يظل رافضًا له بعد ما تبين، وأن يبقى محاربًا للحق منتصرًا للباطل إما عصبية له أو اتقاء لفضيحة جهله، أو

---

(١) الحديث أخرجه الترمذي في سننه كتاب البر والصلة، باب ما جاء في اللعنة من رواية عبد الله بن مسعود.

(٢) رواه الترمذي، كتاب البر، باب ما جاء في اللعنة وقال عنه: حديث حسن ـــ صح.

(٣) الحديث رواه أبو داود وأحمد وقال عنه ابن الأثير في جامع الأصول: إسناده حسن (٥٩٩/٣).

ترفعًا عن قبول ما عند غيره، وأسوأ من ذلك كله أن يتوج باطله بالسباب وفحش القول وشتم الآخرين، فإن هذا ليس بخلق العامة فضلاً عن العلماء والباحثين.

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: هو أن علم الجرح والتعديل خارج هذا الحظر، لأنه ليس من باب السباب والشتم والفحش في القول، وإنما هو من باب بيان الحق، وهو ضرورة لتمييز الحق من الباطل، ومعرفة المقبول من المرفوض، فحينما يقول علماء الجرح عن راو: إنه كذاب، أو هو صاحب بدعة، أو هو كثير الخطأ، أو ساقط المروءة.. إلخ، إنما ذلك لبيان حاله حتى يتقي حديثه ويهجر قوله عن النبي ﷺ، فإن الأمانة والعدالة والضبط، هي من لوازم التحديث عن رسول الله ﷺ، فحينما يصرح علماء الجرح عن راو من الرواة ويبينون حالته من الفسق أو صفة الضبط، إنما هو من باب النصيحة اللازمة في الدين ومن باب حماية الحق والذب عن السنة النبوية التي هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ولا يعد هذا الجرح من باب الغيبة، ولا من باب الفحش في القول والسباب الذي سبق حظره في ميدان البحث العلمي.

وقد أجاز أهل العلم: بيان حال أهل الفسق، وكشف أهل الباطل، والتنبيه على أغاليطهم ومخازيهم حتى لا تروج بين الناس، وحتى لا يلتبس على الناس أمر الباطل، ويدخل ضمن هذا الأمر تفنيد الشبهات والأباطيل التي يروجها بعض الكتاب العلمانيين واليساريين وغيرهم ضد الإسلام، من أجل بيان الحق، وحتى لا يغرر بشبابنا وفتياتنا، ويلتبس عليهم الحق بالباطل- خاصة- إذا لم يُجْد معهم نصح ولا حوار، واستمروا على لجاجتهم في الباطل، وقد قال تعالى: ﴿**ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم**﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فالجدال بالحسنى مطلوب ولكن يستثنى الذين يظلمون ويتبجحون ويروجون للباطل بكل صفاقة وقوة، فهؤلاء لا ينفع معهم الجدال بالحسنى وإنما لا بد من كشف باطلهم وفضح مخازيهم وحماية الحق وأهله من كيدهم ومكرهم.

المطلب الثالث: الأمانة في البحث العلمي ونسبة الفضل إلى ذويه

من ألزم الصفات للباحث صفة الأمانة فالأمانة هي عنوان الباحث المنصف وشعار البحث الجيد، فإذا نقل الإنسان فكرة عن الغير، أو استفاد علمًا من الغير لا بد أن يثبت هذه الفكرة لصاحبها، وأن يعزو العلم إلى أهله، ولا ينسى لأهل الفضل فضلهم ولا لأهل السبق سبقهم.

ولهذا رد العلماء البحوث التي تقوم على السرقات العلمية، وحكموا على أصحابها بعدم الأمانة، وحرموهم من سمت العلماء المحترمين، وقد أوضحنا فيما سبق القاعدة التي وضعها علماء البحث والمناظرة وهي (إذا كنت ناقلاً فالصحة وإذا كنت مدعيًا فالدليل)، فمقتضى الصحة في النقل أن يكون الباحث أمينًا في إثبات النصوص لأصحابها، وبيان مواضعها في كتبهم، فإذا استشهد الباحث بكلام عن الغير، توجب عليه أن يوثق هذا النقل، فيذكر اسم المؤلف أو القائل، والكتاب الذي نقل عنه ورقم الصفحة والجزء، ودار الطباعة والنشر وتاريخ النشر، حتى يتضح أمر المنقول ويسهل الرجوع إلى مصدره لأي قارئ.

وليس مقتضى الأمانة أن يقف الباحث عند توثيق النص المنقول حرفيًا فقط، بل تقتضي الأمانة كذلك أن يوثق الفكرة التي نقلها أو المضمون الذي فهمه من أي كتاب فيشير أيضًا إلى مواضعها من الكتب ويراعي بقية العملية التوثيقية للنقل، نصًا أو فكرة، ولهذا اشترط في البحث العلمي أن يبين الباحث منهجه في الإحالة ويوضح رموزه في الإحالة، حينما ينقل بالنص، وحينما ينقل الفكرة ويتصرف في النص، وحينما يقتضي الأمر المقارنة بين النصوص والأفكار، فيقول مثلاً: عند الاستفادة من الفكرة أو التصرف في المنقول: (انظر) كتاب كذا صفحة كذا، ويقول عند الإحالة

إلى مراجع أخرى في نفس الموضوع لمزيد من المعرفة عنه: (راجع) كتاب كذا... ويقول عند الإحالة إلى مراجع أخرى تتضمن آراء مخالفة للرأي المذكور: (قارن) كتاب كذا وكذا..، ويقول عند النقل حرفيًا (منقول بنصه)، مع وضع علامات التنصيص في البداية والنهاية حتى لا يختلط النص المنقول بكلام الباحث نفسه.

وقد أدبنا الإسلام بهذا الخلق الكريم حينما أمرنا بألا نبخس الناس أشياءهم وألا نغمط أحدًا حقه، وأن من أسدى إلينا معروفًا أو نفعًا أو علمًا، يكون له حق الثناء والدعاء علينا والاعتراف له بالفضل، وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿ **والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان..**﴾ [الحشر: ١٠]، فقد أمرنا الشرع بأن نذكر لأهل السبق سبقهم، ولأهل الفضل فضلهم، وأن ندعو للذين سبقونا بالإيمان من المهاجرين والأنصار وكل من جاهد في نصرة الإسلام، وعمل على نشره، وبذل الجهد في تعليمه لغيره، وأن نثني خيرًا على الذين خلفوا لنا هذا التراث العلمي العظيم الذي نستضيء به في كل وقت وحين فرضي الله عن أصحاب نبيه وأتباعه، وجزى الله خيرًا علماءنا وأسلافنا الصالحين الذين تركوا لنا ما أنار أمامنا الطريق، ويجزي الله عز وجل المعلم الأول سيد الخلق أجمعين نبينا محمدًا ﷺ أفضل ما جازى نبيًا عن أمته ورسولاً عن قومه، آمين.

وهكذا: يحث الإسلام على الأمانة العلمية، والنزاهة في البحث، ويذم كل من يدلس على الناس في بحثه، ابتغاء مصلحة ذاتية أو شهوة يبتغي من ورائها شهرة زائفة، أو علوًا بغير قدر حقيقي، وما أسرع ما ينكشف أمر الباطل، ويخزي أهل السرقة والتدليس الذي خانوا أمانة البحث، فيلحقهم من الضرر والأذى الأدبي

والمعنوي ما لم يخطر لهم على بال، وصدق الله العظيم القائل: ﴿ **إن ربك لبالمرصاد**﴾ [الفجر: ١٤].

وقد حدث أن زور العالم المعروف "هيكل" في صورة لجنين حيوان، حتى تبدو قريبة من جنين الإنسان، ليدعم بذلك نظريته في التطور، أو ما تعرف "بنظرية النشوء والارتقاء" حتى يكسب بذلك شهرة واسعة، ولكن سرعان ما اكتشف تزويره، فعوقب على ذلك عقابًا بالغًا، وذلك حينما احتفلت أكاديمية برلين العلمية بعيدها المئوي، ودعت العلماء من شتى بقاع الأرض لحضور احتفالها، ولكنها لم توجه الدعوة إلى "هيكل" رغم أنه من مواطنيها، استخفافًا به واحتقارًا لشأنه لأنه خان الأمانة العلمية، وزور في بحوثه [١].

وقد حثنا النبي الكريم ﷺ على أمانة النقل وحذرنا من الكذب والدس عليه فقال: [**نضر الله امرءًا سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع**][٢]، وقال: [**إن كذبًا عليَّ ليس ككذب على أحد، فمن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**][٣].

(١) انظر: أسس الفلسفة، ص ٦٥، مرجع سابق.

(٢) الحديث رواه ابن ماجه في سننه، حديث رقم ٢٣٠، ورواه أبو داود والترمذي وقال عنه حسن صحيح.

(٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، وانظره في شرح النووي على صحيح مسلم جـ١، ص ٥٧، طبعة الشعب.

المطلب الرابع

الاعتراف بمحدودية علم الإنسان وضرورة التواضع لله عز وجل

فإن الإنسان مهما أوتي من علم، ومهما تقدم في البحث، فإنه لن يخرق الأرض بقدمه، ولن يبلغ الجبال طولاً برأسه، وإنما سيظل بشرًا كما هو يمشي على الأرض، علمه محدود، وطاقته محدودة وصدق الله القائل: ﴿ **وما أوتيتم من العلم إلا قليلا**﴾ [الإسراء: ٨٥]، إن حياة الإنسان مأطورة بإطار الزمان والمكان الحسيين، وعلمه البشري مأطور بإطارهما، ولا يستطيع الإنسان أن يتجاوز دائرة العلم الحسي إلى ما وراء هذا الكون إلا بهداية الوحي الإلهي، فالوحي هو الذي يوقفه على أسرار ما وراء الطبيعة، وإذا خاض العقل وحده البحث فيما وراء الكون المحسوس ضل وتاه- كما هو معروف- في الحصاد الفلسفي القديم والحديث.

وإذا كانت الإنسان عاجزًا عجزًا مطلقًا عن الإحاطة بعالم الغيب، ولا يستطيع أن يعرف عنه إلا ما أوقفه الوحي الإلهي على معرفته، فإنه في دائرة العلم الحسي بهذا الكون المشاهد هو أيضًا عاجز عن الإحاطة بما فيه، لأن طاقته محدودة، وإذا علم شيئًا فإنه تخفى عليه أشياء، وسيظل الجهل يحيط بالإنسان حتى في معرفة ذاته والوقوف على أسرار خلقه هو، ويشهد لذلك مفكر كبير في الغرب هو "الكسيس كاريل" في كتابه القيم: الإنسان ذلك المجهول.

بل إن العلم الذي يتباهى به البشر، وتتعالى به الأمم الكبرى والحضارات المادية المعاصرة في أمريكا وأوربا وروسيا واليابان والصين وغيرهم، إنما هو من باب العلم الكشفي، أي العلم والكشف عن أسرار الخلق الإلهي في الكون، وليس من باب الخلق من العدم، فعلوم البشر الطبيعية علوم كشفية، وهي في جملتها تجلية لأسرار

الخلق الإلهي، وهي تكشف في مجموعها عن سنة الله الثابتة التي أقام عليها نظام الكون كما قال تعالى: ﴿ **سنة الله التي قد خلت من قبل ولن تجد لسنة الله تبديلا**﴾[الفتح: ٢٣]، وكل ما صنعه الإنسان من أجهزة وآلات وتقنيات عالية الجودة والدقة، إنما هو في جملته محاكاة للخلق الإلهي، فمثلاً الطيران بكل أنواعه، هو تقليد لطيران الطيور في الجو، قال تعالى: ﴿**أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ما يمسكهن إلا الرحمن** ﴾ [الملك: ١٩] والكاميرات بكل دقتها وما أسفرت عنه صناعات البشر من تلسكوبات الفضاء وغيرها، هو محاكاة للبصر في العين، وكذلك الغوص في الماء والطفو، هو محاكاة لمخلوقات الله التي تسبح وتغوص في البحار والأنهار، وهكذا... كلما اكتشف الإنسان سرًا من أسرار الله في الخلق استطاع أن يحاكيه، وكل علوم البشر هي في الحقيقة تجلية لسنن الله الثابتة في خلقه، انظر مثلاً لسنة الدوران في الخلق، التي أقام الله عليها النظام الكوني، فكل شيء في هذا الكون يدور من الذرة إلى المجرة، فالقمر يدور حول الأرض، والأرض تدور حول الشمس، والشمس تدور حول مجرة، والمجرة تدور حول مجرة أكبر، بل إن الذرات في الأجسام عبارة عن نواة هي مركز الذرة وتوجد إليكترونات سالبة وموجبة تدور أو تسبح حولها، بل حينما تعبدنا الله بالركن الخامس في الإسلام وهو الحج شرع لنا الدوران حول بيت الله الحرام في الطواف للحج أو العمرة، وهو بذلك يلفت أنظارنا إلى تلك السنة الإلهية العظيمة، وحينما اكتشف الإنسان أسرار هذه السنة طور صناعاته، وحاكى سنة الدورات في كل شيء، فالقطار يتحرك بالدوران للعجلات، والسيارات تتحرك بالدوران للإطارات، والتروس تتحرك على طريقة الدوران فتحرك الماكينات والسيارات والطائرات، حتى ما نراه في ملاعب الأطفال من

الأرجوحة وسائر الألعاب كلها قائمة على سنة الدوران وصدق الله القائل: ﴿ **إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده إنه كان حليمًا غفورًا**﴾ [فاطر: ٤١] فقانون الحركة في هذا الوجود قائم على سنة الدوران.

ومهما تقدمت صناعات البشر وعلومهم، فلن يستطيع أحد أن يدعي لنفسه أنه أوجد شيئًا من العدم، فكل الصناعات أساسها من الموارد التي خلقها الله في الكون، من الأشجار والنباتات والأعشاب والمعادن المختلفة مثل: البترول والحديد والرصاص والألمنيوم.. إلخ. وصدق الله القائل: ﴿ **يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابًا ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئًا لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب* ما قدروا الله حق قدره إن الله لقوي عزيز**﴾ [الحج: ٧٣، ٧٤].

فحري بالإنسان ألا يغتر وأن لا يتكبر، وحريّ به أن يتواضع لخالقه ويعترف بعجزه وضعفه، وأنه لولا الله ما كان الإنسان شيئًا، فهو الذي أمده بالحياة، وهو الذي أمده بالعقل، وهو الذي أمده بالجوارح ووسائل المعرفة، وهو الذي منح الطاقة، وهو الذي هدى فطرته إلى معرفة الأشياء وفهم السنن الإلهية، وهو سبحانه قادر على أن يسلب بعد العطاء، وأن يسلب من الإنسان العقل والطاقة فيصبح دون الحيوان الأعجم، ألا يفهم الإنسان ذلك؟ ويتواضع لخالقه، ويؤمن به، ويهرع نحوه بالإيمان والتقوى، وأن يقر بعبوديته لرب العزة والجلال وألا ينسى ولا للحظة واحدة: أنه الإنسان الضعيف، يقول تعالى: ﴿ **يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا**﴾ [النساء: ٢٨]، وليتذكر دائمًا قول الحق تعالى: ﴿**يا أيها الناس أنتم**

الفقراء إلى الله والله هو الغني الحميد ﴾ [فاطر: ١٥]، وليضع نصب عينيه دائمًا قوله سبحانه: ﴿ **ولا تصعِّر خدك للناس ولا تمش في الأرض مرحًا إن الله لا يحب كل مختال فخور** ﴾ [لقمان: ١٨]، وليقل كما قالت الملائكة: ﴿ **سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم** ﴾ [البقرة: ٣٢]، وحذار أن يختال بعلم أو يتكبر وينسى خالقه فإن ما علمه من كون الله هو قطرة من بحر، وذرة من جبل ﴿ **وما أوتيتم من العلم إلا قليلا**﴾ [الإسراء: ٨٥]، وصدق الله القائل: ﴿ **قل إنما العلم عند الله**﴾ [الملك: ٢٦]، أي إن العلم الحقيقي والعلم الكلي، والعلم الشامل المحيط إنما هو فقط خاص بالله، وصفة من صفاته، ولهذا جاء التعبير القرآني على سبيل القصر والحصر، أما علم البشر فهو علم جزئي، علم نسبي، علم محدود، ومحدود جدًا، وهو في جملته يعود إلى فضل الله عز وجل ﴿ **والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون**﴾ [النحل: ٧٨].

المطلب الخامس: الربط بين العلم والإيمان بالله تعالى

إن الإسلام له منهجه الفريد في الربط بين العلم والإيمان، وليست غاية البحث العلمي في الإسلام أن تقف عند حدود النفع المادي الدنيوي، وإنما تتعداها إلى غاية أكبر وهي الارتباط بالله جل وعلا، وتحقيق العبودية له تعالى.

وقد ذم القرآن الكريم أولئك الذين يقفون بالعلم عند حدود المادة ويقصرون نظرهم على الحياة الدنيا فقط، فقال تعالى: ﴿ **ولكن أكثر الناس لا يعلمون* يعلمون ظاهرًا من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون**﴾ [الروم: ٦، ٧].

فالعلم الصحيح هو الذي يوصل إلى الإيمان بالله، وهو الذي يعمق صلة العبد بربه، ويربي في القلب الخشية لله عز وجل، وكلما تعمق الباحث أكثر وازداد علمًا، كلما شعر بجهله، وشعر بضعفه، وأيقن بعظمة المبدع العظيم، ولهذا وصف الله عز وجل العلماء بوصف الخشية من الله فقال تعالى: ﴿ **إنما يخشى الله من عباده العلماء**﴾ [فاطر: ٢٨] ولو تدبرنا هذه الآية لوجدناها قد وردت بعد مشهد من آيات الله العظيمة في الخلق، وبعد بيان سر من أسرار المخلوقات وهو اختلاف الألوان وتمايز المخلوقات في الإنسان والحيوان والجبال والأشجار وغيرها من صنوف الكائنات، يقول تعالى: ﴿ **ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفًا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود* ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور** ﴾ [فاطر: ٢٧، ٢٨].

وعلى ذلك فالعلم الصحيح الذي يستحق لقب العلم، هو العلم الذي يوصل إلى الله، أما العلم الذي لا يحقق هذه الغاية، فهو علم مذموم ولا يستحق أصحابه

لقب العلماء، بل هو شر ووبال على صاحبه وعلى المجتمعات، إن العلم الحقيقي: هو الذي يرى صاحبه من خلاله ذلك الرباط المحكم الذي ينتظم أمر الوجود كله، إنها يد الله المقتدرة التي لا تنقطع عناياتها بالكون لحظة، ويظهر آثار حكمتها الفائقة، وصنعتها العظيمة في كل ذرة من ذرات بنائه، يقول عز وجل: ﴿**وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون**﴾ [الحج: ٦٥].

إن العلم الصحيح هو العلم الذي يقرب إلى الله عز وجل، ويجعل من العلم الدنيوي وسيلة للقرب من الله، وقد وعى السلف الصالح هذا الأمر فكانت الغاية عندهم هي رضا الله عز وجل، والتزم علماء المسلمين الأوائل هذه الروح الإيمانية في بحوثهم وفي تصانيفهم، وجاءت تآليفهم ما كان منها من نوع التأليف الموسوعي الذي يجمع عن كل شيء شيئًا، أم من نوع التأليف التخصصي الذي يجمع كل شيء عن شيء واحد، جاءت تآليفهم تجمع بين العلم والإيمان، ولم يعرف في تاريخ العلم الإسلامي مسألة الفصل بين العلم والدين، أو الفصل بين علوم الدنيا وعلوم الآخرة، وإنما جاءت العلوم تشحذ العقل وتحرك الوجدان في آن واحد، ولننظر في بعض النماذج من هؤلاء العلماء الذين برعوا في علوم الكون والطبيعة وكيف جمعوا بين علوم الطبيعة وعلوم الشريعة، وكانت بحوثهم تجلية لآيات الله، وبراهين على قدرة الله وعظمته.

فهذا جابر بن حيان الكيميائي المشهور، كان يسمى جابر الصوفي لكثرة زهده ونسكه.

وهذا: ابن رشد الفقيه المعروف، صاحب كتاب: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، كانت له شهرة فائقة في الطب، حتى ظلت أوربا تتلمذ على كتابه الكليات في الطب عدة قرون.

وهذا: الخوارزمي مبتكر علم الجبر واللوغاريتمات، فقد وصل إلى هذا الكشف العلمي وهو يؤلف رسالة في علم الوصايا والفرائض.

وهذا: الفخر الرازي صاحب التفسير الكبير والكتب العديدة في علم الأصول، كان من أشهر أطباء زمانه.

وهذا: ابن النفيس مكتشف الدورة الدموية الصغرى، وأول من أشار إلى الحويصلات الرئوية والشرايين التاجية، كان أحد فقهاء الشافعية الكبار [1].

وما أحوجنا إلى العودة والتأسي بسلفنا الصالح وعلمائنا الأفاضل- خاصة- في هذا العصر الذي انقطعت فيه الصلة بين علوم الدنيا وعلوم الآخرة، وقامت منهجية التعليم في كثير من دول العالم الإسلامي على التفرقة بين علوم الدنيا وعلوم الدين وظهرت جامعات ومدارس تهتم بالعلوم المدنية وتهمل العلوم الشرعية، ووجدنا من يتخرج من بعض الجامعات المدنية وهو يحمل أعلى الألقاب وأكبر الشهادات العلمية في الطب أو الكيمياء أو الفلك أو الفلسفة ومع ذلك فنجده لا يحسن الوضوء ولا يعرف نواقضه، ونجد صلته بالله صلة واهية، وكأنه لا يحسن إلا العلوم الدنيوية.

أقول ما أحوجنا إلى أن نعود إلى المنهجية الإسلامية الصحيحة في التعليم والتربية، وأن توضع مناهج الدراسة لتربي في الإنسان الإيمان وتصله بالله، وتجعل

---

(١) انظر في هذه النماذج مجلة المجتمع، عدد ١٠٩٣، بتاريخ ١٤١٤/١٠/١٧هـ من مقال للدكتور يوسف القرضاوي.

صلته بعلوم الكون، موصولة بعلوم الدين، ومحققة للإيمان، وغارسة للخشية في نفسه نحو الله تعالى.

ما أحوجنا إلى أسلمة العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والنفسية وعلوم التربية ومناهج التدريس وطرقه، وأن تكون آيات القرآن الكريم وأحاديث النبي ﷺ مقرونة بكل كشف علمي، وبكل نظرية في تربية النشء، وبكل جانب معرفي في جنبات هذا الكون حتى تعود للأمة الإسلامية ذاتها المفقودة ويتحقق لها عزها المفقود، وتخرج من أسر التبعية الفكرية والمنهجية للمذاهب الأخرى، وتعود إلى توجيهات دينها والتمسك بكتاب ربها وسنة نبيه ﷺ، حتى تحقق الوثبة الرائدة التي تحمل مشاعل النور والهداية إلى العالم كله، وتعرض منهجيتها الرائدة التي تقود العقل والروح معًا، وتحقق التقدم والأمان والسكينة والاطمئنان، في جو مفعم بالإيمان والإحسان، وتقدم للعالم أجمع نور الإسلام الذي يخرج الناس من الظلمات إلى النور، وما أشد حاجة العالم إلى هذه المنهجية الإسلامية التي تعيد للعالم توازنه الروحي والعقلي والمادي، وقد اشتدت الحاجة وطال الانتظار، فمتى يطلع لهذا الليل نهار؟

أسئلة التقويم الذاتي

أجب عما يلي:

س١: الضوابط الخلقية من أهم ما تتميز به المنهجية الإسلامية عن الغرب وضح ذلك؟

س٢: هل هناك تعارض بين التزام الباحث بعفة اللسان والقلم وبين كشف حال أهل الفسق وحال أهل الباطل؟

س٣: يقرر علماء البحث والمناظرة: (إذا كنت ناقلاً فالصحة وإذا كنت مدعيًا فالدليل) اذكر دلالة هذه العبارة في ضوء التزام الباحث بضابط الأمانة ونسبة الفضل إلى ذويه كضابط أخلاقي في الإسلام؟

س٤: الاعتراف بمحدودية علم الإنسان وضرورة التواضع لله عز وجل ضابط أخلاقي يحكم الباحث في الإسلام، اذكر الآثار السيئة الناتجة عن عدم التزام الباحث في بلاد الغرب بهذا الضابط؟

س٥: هناك علماء مسلمون كثيرون قدموا نموذجًا للعالم الذي يقوده علمه إلى الإيمان بالله تعالى اذكر ثلاثة من هؤلاء العلماء؟

الخلاصة

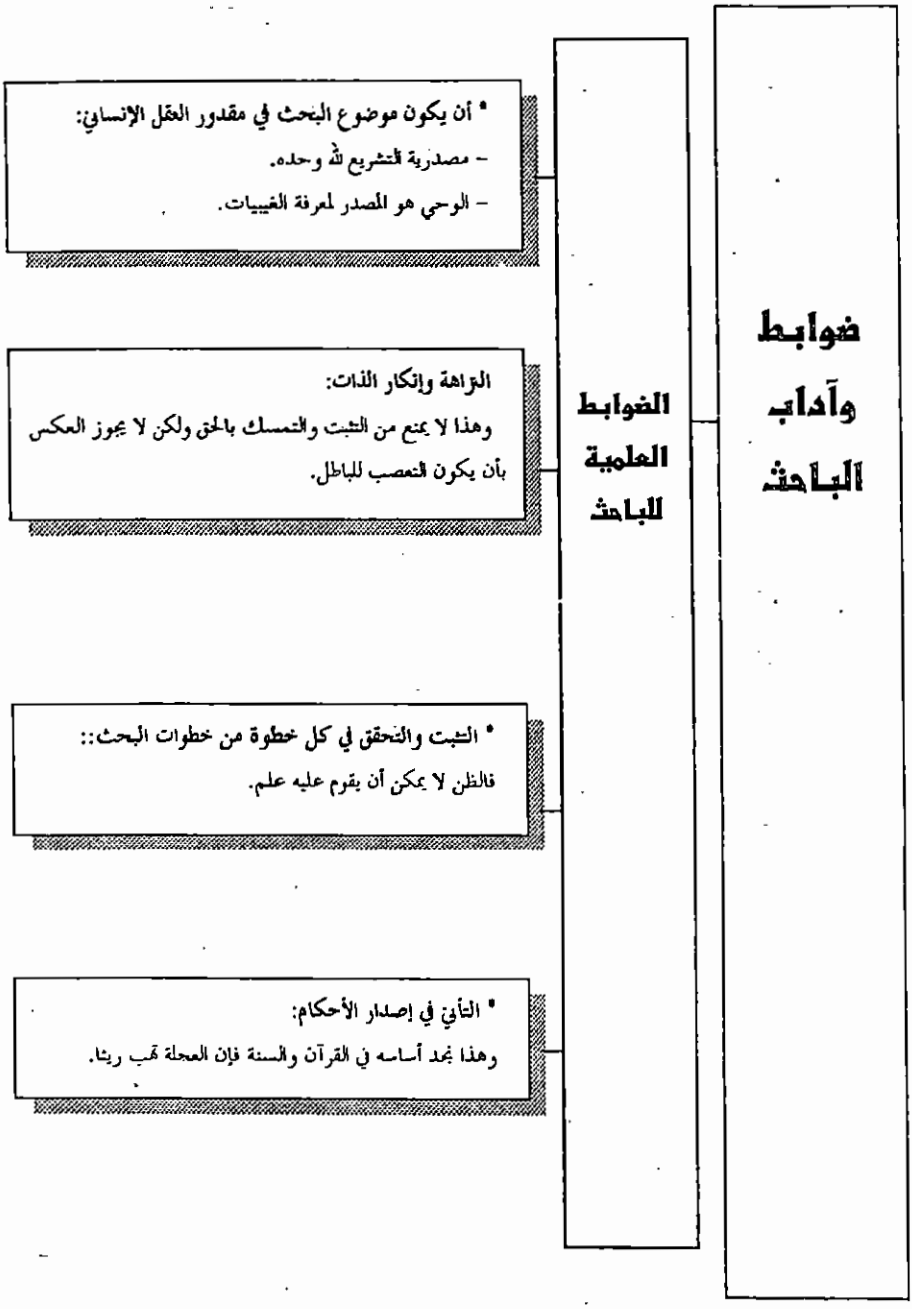
ضوابط وآداب الباحث
الضوابط العلمية للباحث
* أن يكون موضوع البحث في مقدور العقل الإنساني:
- مصدرية التشريع لله وحده.
- الوحي هو المصدر لمعرفة الغيبيات.
النزاهة وإنكار الذات:
وهذا لا يمنع من التثبت والتمسك بالحق ولكن لا يجوز العكس بأن يكون التعصب للباطل.
* التثبت والتحقق في كل خطوة من خطوات البحث::
فالظن لا يمكن أن يقوم عليه علم.
* التأني في إصدار الأحكام:
وهذا نجد أساسه في القرآن والسنة فإن العجلة تهب ريثا.

تابع الخلاصة

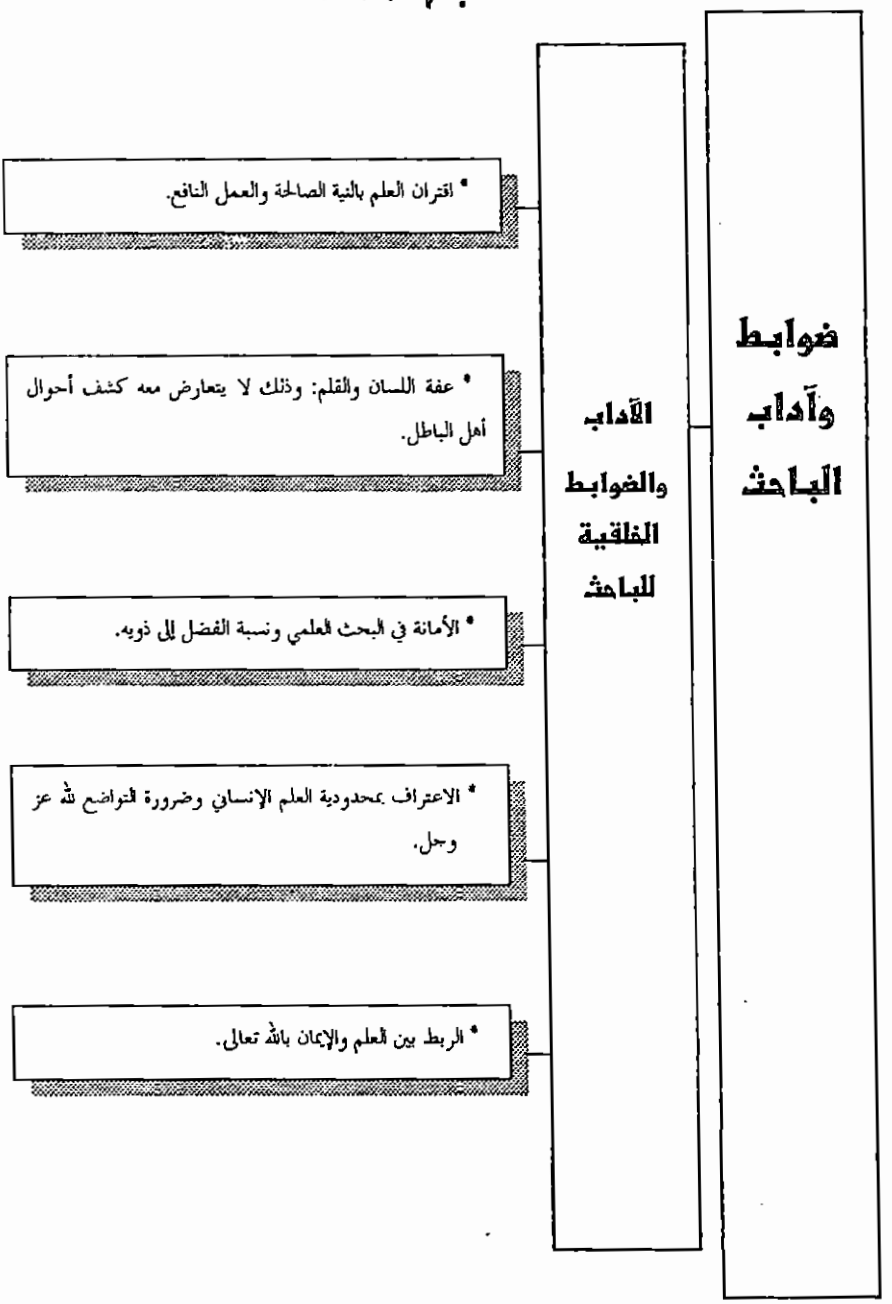

التعريف بالمصطلحات

* **الضوابط العلمية:** هي القواعد والمحاذير التي يجب مراعاتها في البحث العلمي حتى تكون نتائجه سليمة وخالية من الأخطاء.

* **الضوابط الخلقية:** هي المحاذير التي وضعها الإسلام وقيد بها حركة الانفعالات الغريزية لدى الإنسان كي لا تعوق حركة العقل السليم من جهة، وحتى تكون حركته نافعة وغير ضارة من جهة أخرى.

الاختبار البعدي للوحدة

س١: أجب عما يأتي:

(١) ما المقصود بالضوابط العلمية؟

(٢) ما المقصود بالضوابط الخلقية؟

(٣) اذكر الشروط الأربعة التي يجب توافرها في المشرع، وهل يمكن أن تتوافر لأحد من البشر؟

س٢: ضع علامة (✓) أو علامة (x):

١- الوحي الإلهي هو مصدر المعرفة للإنسان فيما يتعلق بعوالم الغيب ( )

٢- العقل يدخل في قدرته أن يكون مصدرًا للتشريع ( )

٣- التعصب المذموم هو التعصب للباطل ولكن يجب التعصب للحق ( )

٤- المقصود بالظن الذي لا يقوم عليه علم هو التخمين ( )

٥- العلم الصحيح هو الذي يعمق صلة العبد بربه ( )

س٣: أجب عن الأسئلة الآتية:

أ – اذكر الدرجات الأربع لمعيار الاستدلال في العلوم التجريبية؟

ب- اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع هو ضابط أخلاقي تتميز به المنهجية الإسلامية، اشرح ذلك؟

ج- وضح مدى التعارض أو عدم التعارض بين عفة القلم واللسان كضابط أخلاقي وضرورة فضح أهل الباطل وحالهم؟

د- اذكر بعضًا من علماء المسلمين الأوائل الذين جمعوا بين علم المادة وعلم الدين وحققوا التقوى والخشية لله عز وجل؟

*أسئلة التقويم المستمر

س١: الخطأ الذي وقع فيه الغرب هو إخضاع الدين للمنهج التجريبي وعدم الاعتراف بمحدودية العقل اشرح ذلك الخطأ، وناقشه؟

س٢: أثر اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع كبير، يتضح ذلك من فساد الحضارة المادية في أوربا لعدم تقيدها بهذا الضابط، اشرح ذلك؟!

*أسئلة البحث والتدريب

اكتب رسالة شكر لعلماء المسلمين الأوائل الذين جمعوا بين العلم بالكون والعلم بالشرع موضحًا: اعتزازنا بهم- حاجتنا إليهم- فضلهم على الحضارة الغربية- اعتراف بعض الغربيين بفضلهم.

الوحدة الثالثة: مراحل وخطوات إعداد البحث

الأهداف الخاصة

يتوقع منك عزيزي الدارس بعد دراستك لهذه الوحدة أن تكون ملمًا بما يلي:

أولاً: المكتبة وأهميتها :

أ – المكتبة وأهميتها.

ب- أدوات البحث الأخرى غير المكتبية.

١- الملاحظة. ٢- العينة. ٣- الاستبانة.

٤- المقابلة. ٥- المختبرات والأجهزة العلمية.

ثانيًا: خطوات البحث العلمي:

أ – مرحلة الإعداد.

١- اختيار الموضوع وتحديد المشكلة.

٢- تحديد عنوان البحث وخطته ومنهجه.

٣- حصر مصادر البحث ومراجعه.

٤- القراءة وجمع المادة العلمية.

ب- مرحلة الصياغة:

١- قواعد الصياغة الأولى وطرق الاستفادة من النصوص.

٢- قواعد الأسلوب وعلامات الترقيم.

٣- الشكل النهائي للبحث والاهتمام بالحواشي والفهارس.

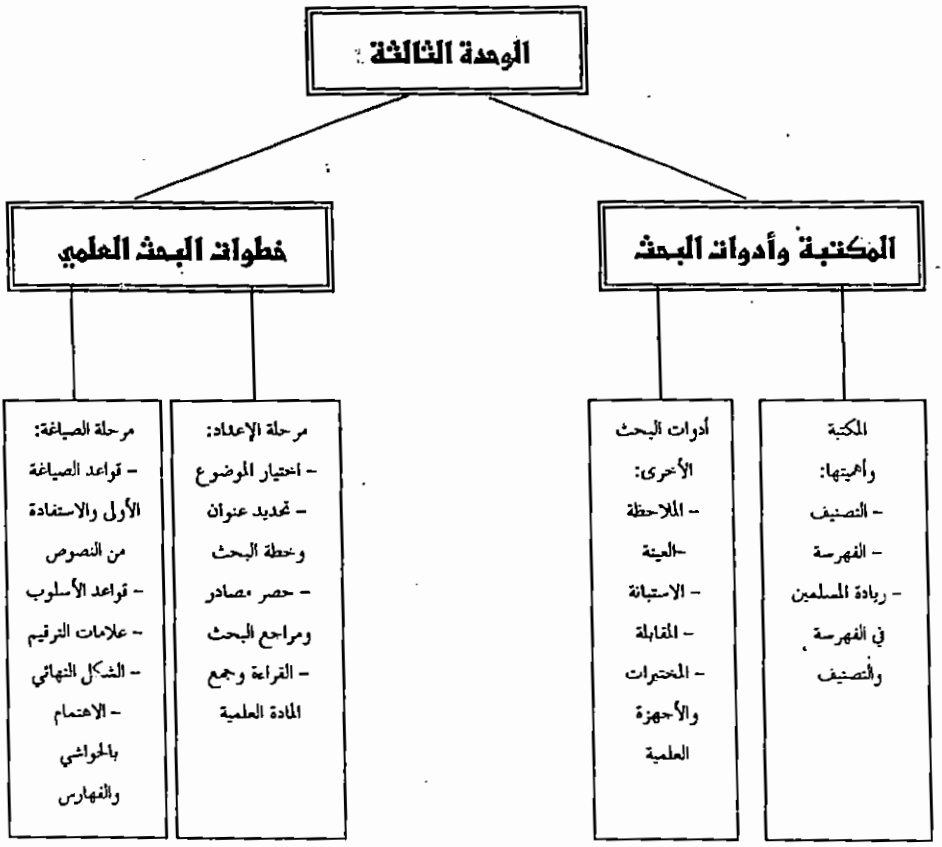
الوحدة الثالثة
المكتبة وأدوات البحث
خطوات البحث العلمي
المكتبة وأهميتها:
- التصنيف
- الفهرسة
- ريادة المسلمين في الفهرسة والتصنيف
أدوات البحث الأخرى:
- الملاحظة
- العينة
- الاستبانة
- المقابلة
- المختبرات والأجهزة العلمية
مرحلة الإعداد:
- اختيار الموضوع
- تحديد عنوان وخطة البحث
- حصر مصادر ومراجع البحث
- القراءة وجمع المادة العلمية
مرحلة الصياغة:
- قواعد الصياغة الأولى والاستفادة من النصوص
- قواعد الأسلوب
- علامات الترقيم
- الشكل النهائي
- الاهتمام بالحواشي والفهارس

المبحث الأول: المكتبة وأدوات البحث

المطلب الأول: المكتبة وأهميتها

أولاً: التعريف بأهمية المكتبة للباحث:

إن الكتب والمراجع هي عدة الباحث، وتمثل حجر الزاوية في بنائه العلمي، لذا كانت المكتبة محل عناية الباحثين، وملاذهم طول حياتهم، وكان الذهاب إليها والتردد عليها، والتعرف على طرق التصنيف وطرق الفهرسة بها من ألزم الأمور في حياة الباحث. وزيارات الباحث للمكتبة، وإطالة النظر في كتب ومراجع التخصص، تساعد كثيرًا في اختيار الموضوع الملائم وتجنبه الاختيارات العشوائية للموضوعات، لأن الذي يعتمد على الخيال المحض أو الفكر المجرد، قد يختار موضوعًا لا يمكن بحثه ، لندرة مراجعه، أو أنه لا يستحق البحث لعدم جدواه.

كما أن إطالة النظر في كتب التخصص، تجعل الباحث يقف على دراسة مسحية للبحوث السابقة والكتابات حول الموضوع، ويتعرف على جوانب القصور أو النقص في مجال التخصص، وكثيرًا ما يجد الباحث عند قراءته في المكتبة بعض المقترحات المعروضة من الباحثين السابقين لبعض الموضوعات، ويمكن في ضوئها أن يختار موضوعًا مناسبًا لأطروحته العلمية.

وارتباط الباحث بالمكتبة، تكسبه شخصية علمية محترمة، حيث يعتمد على نفسه في اختيار موضوعه، ويكون فكرة جيدة عنه، بدل أن يدور على الأساتذة يستجدي منهم موضوعًا أو فكرة يبحثها وربما تكون فوق طاقته وإمكانياته، وقد لا تتفق مع ميوله وقديمًا قال الشاعر:

ما حكَّ جلدك مثل ظفرك فتول أنت جميع أمرك

إن أهمية المكتبة في حياة الباحث لا يماري فيها أحد، والارتباط بها من أنجح الوسائل وأقصر الطرق في بناء شخصية الباحث، وتعد الثقافة المكتبية أساسًا من أسس البحث العلمي، وقد أجريت دراسة استطلاعية في انجلترا حول الإعلام العلمي، أثبتت أن ٢٨% من الباحثين (عينة الدراسة) قد تأخروا في بحوثهم نتيجة جهلهم بمعلومات منشورة ولها علاقة وثيقة ببحوثهم، وقد كان في الإمكان الحصول عليها لو توفرت لديهم الثقافة المكتبية"[1].

لذلك ننصح كل باحث بالاهتمام بالثقافة المكتبية، وبأن يقرأ في البداية بعض الكتب المتخصصة في علم المكتبات، والتي تساعده في التعرف على المكتبة وطريقة التصنيف والفهرسة لما بها من كتب ومراجع مثل كتاب "لمحات في المكتبة والبحث والمصادر" لمؤلفه محمد عجاج الخطيب، وكتاب "مصادر المعلومات في المكتبات" للأستاذ أنور الجندي، وينبغي كذلك أن يطلع على كتب "الببليو غرافيا" وهي المعاجم الموضوعة حول الكتب المطبوعة والمخطوطة، وتوجد "ببلوغرافيات" مخصصة للدراسات الإسلامية والعربية مثل: "تاريخ الأدب العربي" لبروكلمان، وفؤاد سزكين، وكذلك كتاب "الفهرست" لابن النديم، وكتاب "مفتاح السعادة ومصباح السيادة" لمؤلفه طاش كبرى زادة، وتوجد الآن قوائم حول ما ينشر في كل عام، وهي تفيد الباحث كثيرًا في الوقوف على تطور المعرفة وما هو جديد في الفكر.

ولأهمية المكتبة أوصت هيئات علمية كثيرة، وكذلك هيئة اليونسكو الدولية بإدخال برامج "الإعلام والتوثيق" على جميع المستويات التعليمية، بحيث تتضمن هذه

---

(١) أساسيات البحث العلمي، د. حنان عيسى، د. غانم الشريف، ص١١٩، طبعة دار الشروق، جدة، سنة ١٩٧٩.

البرامج: طرق استخدام المكتبة، ومصادر المعلومات [1].

كما أدخلت معظم الجامعات مادة المكتبة والبحث ضمن مناهجها الدراسية حتى يتعرف الطالب منذ البداية على مكونات المكتبة وطرق استخدامها، وكيفية الاستفادة منها، وقد تثمر هذه الدراسة حينما تجمع بين المعرفة النظرية والتطبيقية. بحيث يصطحب الأستاذ تلاميذه إلى المكتبة ويوجههم على الطبيعة، ويدربهم على كيفية البحث في صحبة أمناء المكتبات.

ثانيًا: التصنيف :

إذا كانت المكتبة هي المؤسسة الثقافية التي تقدم للقارئ والباحث جميع المواد الثقافية بطرق سهلة وميسورة. بحيث توفر له الجهد والمال، وتساعده على اختيار موضوعه، فضلاً عن جمع المادة العلمية التي تخدم هذا الموضوع، وهي تعد- بحق- أداة الباحث الأولى، ووسيلته التي لا غنى عنها في استيفاء بحثه وتكوينه العلمي. وإذا كانت المكتبات تتنوع إلى مكتبات خاصة ومكتبات عامة، وإلى مكتبات جامعية، ومدرسية، وإلى مكتبات متخصصة، ومكتبات وطنية أو قومية، فإنه مهما تنوعت المكتبات واختلفت في تخصصاتها وتوجهاتها العلمية والقومية، فإنها جميعًا تتقارب في طرق التصنيف وطرق الفهرسة.

والتصنيف في اصطلاح علم المكتبات يعني: ترتيب مصادر المعلومات بحيث تكون جميع مصادر المعلومات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد على الرف، وبحيث ترتب الموضوعات ترتيبًا منهجيًا يقدم فيه العام على الخاص لكي يسهل معرفة مكان كل كتاب يبحث عنه القارئ [2].

(١) أصول البحث العلمي ومناهجه، د. أحمد بدر، ص ١٤٤، طبعة الكويت.

(٢) البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ص ٢٢٣، د. محمد زيان عمر، طبعة جدة، سنة ١٩٨٣م.

وهذا التصنيف يضع حدودًا واضحة لمختلف أصول المعرفة وفروعها، ويمنع اختلاط وتداخل مواد المكتبة بعضها ببعض، كما أنه يخدم القارئ في الوصول إلى أوعية معلومات أخرى في نفس الموضوع، فلو بحث على الرف عن كتاب في موضوع معين ولم يجده فسوف يجد في نفس المكان كتبًا أخرى شبيهة بموضوع الكتاب الذي يبحث عنه أو قريبة منه.

وتتوفر في العالم مجموعة من أنظمة التصنيف تتبناها المكتبات لتصنيف كتبها، كل حسب ظروفها وما يناسب محتوياتها ونوع الخدمة التي تقدمها لقرائها، وأكثر هذه الأنظمة شيوعًا في العالم هو نظام تصنيف "ديوي العشري" لواضعه العالم الأمريكي "ملفيل ديوي" (١٨٥١- ١٩٣١)، وقد قسم "ديوي" المعرفة البشرية إلى عشرة أصول، ويتكون كل أصل من عشرة فروع، ولكل فرع عشرة أجزاء... وهكذا صارت التقسيمات ألف فرع، ويمتاز تصنيف ديوي بتوافر صفات التصنيف الجيد مما ساعد على نجاحه وانتشاره وأعطى المرونة التي تسمح بإدخال موضوعات جديدة دون الإخلال بالنظام العام، ورغم شيوع هذا النظام من التصنيف العشري، إلا أن عليه بعض الملاحظات وهي:

١- **أنه مع التطور العلمي قد انقسمت كثير من العلوم**، وانفصلت وتميزت وأصبحت علومًا مستقلة، كما انفصل علم المنطق، وعلم النفس عن علم الفلسفة... إلخ.

٢- **أنه تصنيف قاصر في مجال العلوم الإسلامية**، فهو تصنيف أمريكي خاص، لا يعتني بالعلوم الإسلامية كثيرًا، ولذلك لم يستوعب علوم الإسلام من عقيدة وأخلاق، وعلوم الدعوة، كعلم تاريخ الدعوة، وعلم أصول الدعوة، وعلم مناهج الدعوة، وعلم فقه الدعوة، وهكذا...

وينبغي على المتخصصين في علم المكتبات أن يضعوا تصنيفًا جديدًا يضع في اعتباره علوم الإسلام وتراثنا الفكري.

ثالثًا: الفهرسة:

الفهرسة هي في الحقيقة مفتاح المكتبة ودليلها إلى أماكن الكتب وكيفية الوصول إليها، والفهرسة في مصطلح علم المكتبات تعني: قائمة بما تحتويه المكتبة من مصادر المعلومات مرتبة بطريقة معينة، ليسهل الوصول إلى كل مادة بسرعة، فهي عملية الإعداد الفني لأوعية المعلومات الموجودة في المكتبة من كتب ودوريات ومخطوطات، وتقارير وخرائط وأفلام وثائقية وغيرها [1]، والفهرس يساعد الباحث في الوصول إلى ما يريد دون الاستعانة بأمين المكتبة في كثير من الحالات، والفهرسة نوعان:

أ – **فهرسة وصفية:** تهتم بوصف الشكل المادي لأوعية المعلومات.

ب- **فهرسة موضوعية:** تهتم بتحديد المحتوى الفكري لأوعية الموضوعات والفهرسة الموضوعية تتنوع إلى أنواع خمسة هي:

١-**فهرس المؤلفين**، وترتب فيه البطاقات ترتيبًا هجائيًا وفقًا لأسماء مؤلفيها، وهذا النوع هو أبسط أنواع الفهارس، ويفيد في حالة ما إذا كان الباحث يعرف اسم المؤلف، وهو أكثر فائدة في البحوث التي تدور حول دراسة الشخصيات بالذات.

٢- **فهرس العناوين**، وترتب فيه البطاقات هجائيًا وفقًا لعناوين الكتب الموجودة في المكتبة.

(١) انظر قواعد الفهرسة الوصفية للأستاذ محمد سعيد فودة، طبعة الكويت سنة ١٩٨٠م

٣- **فهرس الموضوعات**، وترتب فيه البطاقات حسب حروف الهجاء (أبجديًا) وحسب رؤوس الموضوعات، وهو يسهل للباحث جمع المادة المختلفة حول مرضوعه.

٤- **الفهرس القاموسي**، وهو يجمع الأشكال الثلاثة السابقة في ترتيب أبجدي واحد يشمل اسم المؤلف والعنوان والموضوع، وهو الفهرس الأعم الأشمل للباحث، وهو تركيب متجانس من الفهارس الثلاثة السابقة في فهرس واحد.

٥- **الفهرس المصنف**، ويعرف بفهرس الأرفف، وترتب فيه البطاقات تبعًا لرموز وأرقام التصنيف حسب وجودها على الأرفف وهو مفيد في عملية الجرد للكتب، ولذا تكون فائدته أكثر لأمناء المكتبة.

وهذه الفهارس السابقة تأتي في أشكال متعددة منها:

١- **فهرس الكتاب المطبوع**، وهو يحتوي على بيانات المواد المكتبية مطبوعة في كتاب، ويمتاز بسهولة نقله واستعماله.

٢- **الفهرس المخروم**، وهو عبارة عن قطع من الورق المقوي تسجل عليها البيانات، ثم تجمع في غلاف سميك.

٣- **الفهرس البطاقي**، وهو عبارة عن جذاذات من الورق المقوي أو بطاقات مصقولة تسجل عليها البيانات، ثم تصنف في أدراج خشبية أو معدنية، والبطاقة تضم حقولاً لإدخال المعلومات عن المؤلف والعنوان، ورؤوس الموضوعات وعدد الصفحات والأجزاء وغير ذلك من بيانات قد يضيفها المفهرس في البطاقة.

٤- **الفهرس الآلي أو الإليكتروني**، وهو من النظم الحديثة في فهرسة المكتبات، وقد كثر استخدامه في هذا العصر- خاصة- بعد انتشار أجهزة الكمبيوتر وهو يمتاز

بالكفاءة العالية وسرعة الإنجاز، وغالبًا ما تزود هذه الأجهزة الحديثة بطابعات، يستطيع الباحث بعد استعراضه المعلومات والبيانات التي يحتاجها أن يطبعها، ويستخرج قائمة مطبوعة بما يريده منها، وغالبًا ما يكون ذلك في المكتبات الكبرى والمتطورة.

رابعًا: ريادة المسلمين في فن التصنيف والفهرسة :

ليس علم التصنيف والفهرسة، أو ما يعرف اليوم بعلم "الببليوغرافيا" علمًا مبتكرًا في هذا العصر، وليس هو وليد الحضارة الغربية المعاصرة، ولكن هذا الفن قد سبق إليه علماء المسلمين، وكانت لهم الريادة في هذا المجال المعرفي، وقد برز عدد من علماء المسلمين في فن التصنيف منهم:

١- **الفارابي:** في كتابه "إحصاء العلوم"، فقد صنف فيه العلوم تصنيفًا عامًا وقسمه إلى عدة أقسام هي: علوم اللسان، وعلوم المنطق، والرياضيات، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإلهية، وعلم الفقه وعلم الكلام.

٢- **الكندي:** وقد قسم العلوم في عصره إلى قسمين: دينية ودنيوية.

٣- **ابن النديم:** في كتابه "الفهرست"، وقد قسم فيه المعرفة إلى أربعة وثلاثين فنًا جمع تحت كل فن ما يتعلق به من كتب مع ذكر أسماء مؤلفيها وتواريخها، ولم يكتف ابن النديم ببيان الكتب ومؤلفيها وموضوعاتها المعرفية، ولكنه كان بمثابة المؤرخ للمؤلفين، وقدم قاعدة بيانات عنهم، فبين طبقات المؤلفين، وأنسابهم، وتاريخ مواليدهم، ومبلغ أعمارهم، وأوقات وفاتهم، وأماكن بلدانهم، ومناقبهم، ومثالبهم.

وهو بذلك قد وضع منهجًا تقويميًا للكتب ومؤلفيها، وغير هؤلاء كثيرون أمثال

"الخوارزمي" وكتابه "مفاتيح العلوم"، وابن خلدون في المقدمة، وحاجي خليفة في "كشف الظنون" وطاش كبرى زادة في "مفتاح السعادة ومصباح السيادة"... إلخ.

المطلب الثاني: أدوات البحث العلمي الأخرى [1]

إذا كان الكتاب والمكتبة يعدان المصدر الأول أو المصدر العام لجميع البحوث أو هي أداة البحث الأولى: فإن هناك أدوات أخرى لا غنى عنها في بعض البحوث العلمية- خاصة- ما كان من قبيل الدراسات الميدانية أو الاستطلاعية، أو التجريبية، وهذا اللون من البحوث يحتاج إلى أدوات أخرى غير الكتاب تساعد الباحث على جمع البيانات والمعلومات التي يبنى عليها بحثه، ويستخلص في ضوئها أهم النتائج، ومن هذه الأدوات ما يلي:

أولاً: الملاحظة :

والملاحظة وسيلة من وسائل تجميع البيانات ورصد الظواهر الاجتماعية والطبيعية، والملاحظة العلمية هي إحدى خطوات المنهج التجريبي، وهي تحتاج من الباحث إلى تركيز، وتنظيم، ودقة في التسجيل، وأن يحدد الباحث غرضه منها بوضوح، وغالبًا ما يستخدم الباحث في ملاحظاته جميع الأجهزة السمعية والبصرية وغيرها من خرائط ووثائق.

وقد وضع علماء البحث شروطًا لضمان الملاحظة الجيدة منها:

أ – وضوح الهدف وتحديده بدقة لدى الباحث.

ب- تكوين معلومات مسبقة عن الشيء الذي سيلاحظه.

ج- تحديد الوسيلة الملائمة لتسجيل النتائج.

د- التأني والدقة في الملاحظة وعدم التسرع في إصدار النتائج.

هـ- عمل تقويم لكل ظاهرة على حدة والتدريب الجيد على أدوات القياس.

---

(١) راجع في ذلك كتاب ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي ص١٢٤ وما بعدها أ. حسين رشوان، طبعة الهيئة العربية العامة للكتاب سنة ١٩٧٧م.

ثانيًا: العينة :

وتعني اختيار جزء من كل، حيث إنه من المستحيل في كثير من الأحيان أن يقوم الباحث باختبار جميع أفراد المجتمع كله، أو القيام بعمل استقراء تام لكل أفراد النوع أو الظاهرة، ولهذا فهو يختار عينة من أفراده وفق مقاييس أو ضوابط محددة يجري عليها الاختبار، وما ينتج عنها ينطبق على الكل في الغالب، وغالبًا ما تستخدم هذه الأداة "العينة" في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية والسيكولوجية للإنسان والحيوان، ولذلك ينبغي على الباحث أن يراعي هذه الخطوات عند تحديد العينة:

أ – تحديد وحدة العينة والتعرف على مفرداتها.

ب- تحديد الإطار وإعداد قوائم للمجتمع الأصلي.

ج- انتقاء المفردات (أفراد العينة) من المجتمع الأصلي بحيث تمثل جميع شرائح وخصائص المجتمع الأصلي.

وهناك عدة وسائل لاختيار العينات منها:

أ – **العينة العشوائية البسيطة:** وهي اختيار عدد من الأفراد على سبيل الاقتراع، ولكن يعيب هذه الطريقة أنها تكون في الغالب قاصرة عن تمثيل جميع خصائص المجتمع الأصلي.

ب- **العينة العشوائية المنظمة:** وهي تكون من مجموعات من الأفراد متساوية العدد، ومن جميع الفئات.

ج- **العينة العشوائية الطبقية:** وهي تتكون من مجموعة من الأفراد تمثل مختلف الفئات أو الطبقات المتجانسة باعتبار السن، أو النوع، أو الدين، أو المهنة، ... إلخ، حسب نوع وهدف الدراسة.

د- **العينة المساحية:** وهي تعتمد على تقسيم المجتمع إلى مناطق جغرافية كالمحافظة والمركز والقرية والحي... إلخ.

هـ- **العينة ذات الخصائص المعينة:** وهي تعتمد على اختيار أفراد ذات خصائص معينة وفق معلومات سابقة عنها، وهي لا تتم بعشوائية، وإنما يتم فيها تحديد الأشخاص بدقة، ويكثر استعمالها في بحوث الرأي العام، وهي تعبر بدقة عن المجتمع الأصلي.

ثالثًا: الاستبانة:

وهي وسيلة يستخدمها الباحث لتجميع الآراء والاتجاهات حول موضوع معين، وتعتمد على إعداد مجموعة من الأسئلة وطرحها على عدد معين من الأفراد، وهي تستخدم بشكل كبير في البحوث الوصفية وخاصة- البحوث التربوية، والاجتماعية، والنفسية، والدينية.

وينبغي على الدارس في عملية الاستبيان أو الاستفتاء مراعاة الضوابط الآتية:

أ – وضوح الأسئلة ودقة الموضوع بحيث يكون السؤال في نقطة واحدة ومحددة، بعيدًا عن التعميم وإثارة الانفعالات.

ب- اختيار الوقت المناسب للاستبيان، فلا يوزع استبيان على الطلاب أثناء الامتحان مثلاً.

ج- أن يكون الاستفتاء شاملاً لأكبر عدد ممكن حتى يسهل عليه الوصول إلى نتائج صادقة تمثل الظاهرة التي يستفتي فيها.

د- تفريغ النتائج وفق جداول دقيقة وتحويلها إلى أرقام ونسب إحصائية تتخذ أساسًا للقياس حول موضوعه.

وللاستبانة صور عديدة منها:

أ – **الاستفتاء المحدد (المقفل):** بحيث تكون الإجابة بنعم أو لا، أو موافق أو غير موافق.

ب– **الاستفتاء الحر:** وهو ما تسمح فيه طبيعة السؤال بالإجابة التي يراها الإنسان كأن يكون السؤال مثلاً: ما رأيك في البرامج الدينية في التليفزيون، أو ما رأيك في الابتعاث إلى الخارج.

ج– **الاستفاء الحر المقيد:** بحيث يجمع بين السؤال المقفول وبين ترك مساحة في نهاية الاستبيان يعبر فيها الشخص عن رأيه أو ملحوظاته كتابة وباستفاضة أو إيجاز وفي حرية كاملة.

رابعًا : المقابلة :

وهي تمثل استفتاءً أو استبيانًا شفويًا حول موضوع البحث، فهي محادثة جادة نحو هدف محدد، يستوضح فيها الباحث معلومات جديدة، أو يؤكد بها معلومات توصل إليها في بحثه ويريد تأكيدها، كمن يجمع بيانات من الأطفال، أو من المسنين، أو من المسجونين وهكذا...

والمقابلة قد تكون مع فرد، وقد تكون مع مجموعة، وأسئلتها قد تكون محددة، وقد تكون مفتوحة حرة، فهي مثل الاستبانة، غير أن الاستبانة مكتوبة والمقابلة مشافهة أو محادثة.

ولا بد لمن يجري المقابلة أن يراعي الأمور الآتية :

أ – اختيار الأفراد الذين يجري معهم المقابلة بدقة، وبحيث يكونون ممن يرغبون في الحديث ولديهم القدرة على التعبير.

ب- أن يختار الوقت المناسب والمكان المناسب لعقد المقابلة حتى لا يتضرر منه أحد.

ج- أن يكون لديه القدرة على استجواب الأشخاص، وعنده فنية الحوار الذي يكسب به ثقة المتحدث، حتى يبوح له بكل شيء، ويستأذنه في تسجيل كلامه.

والمقابلة تنقسم إلى أربعة أنواع :

١- **مقابلة مسحية:** يستطلع فيه الباحث آراء معينة حول أمر ما، كمن يستطلع آراء الطلبة في المناهج الدراسية.

٢- **مقابلة تشخيصية:** يستطلع فيه الباحث رصد حالة معينة، كمن يشخص حالة مرضية أو سلوكًا اجتماعيًا، مثل الطبيب الذي يرصد حالة مرضية ويستطلع فيها آراء المرضى وأحوالهم.

٣- **مقابلة علاجية:** وهي تهدف إلى رسم العلاج بعد تشخيص الداء وبيان آثاره.

٤- **مقابلة إرشادية:** وهي تجمع بين التشخيص والعلاج معًا، فهي تهدف إلى فهم المشكلة ووضع الحلول المناسبة لها.

وبعد: فإن الأدوات السابقة: هي وسائل لجمع البيانات، وطرق لقياس المعلومات وهذه الأدوات تفيد في مجال الدراسات الوصفية التي تقوم على التتبع والاستقراء كالبحوث الاجتماعية والدراسات الميدانية وغيرها...

ووسائل القياس مختلفة وليست كلها نمطًا واحدًا:

* فقد يستخدم الباحث الاختبارات المقننة كاختبارات القبول للطلاب في مرحلة تعليمية معينة لتحديد مستواهم العلمي.

* وقد يستخدم المقاييس الإحصائية التي تقوم على تحليل وتفسير البيانات الرقمية.

* وقد يستخدم المقاييس الشخصية مثل: اختبارات الذكاء، ودراسة الحالة الشخصية، واختبارات الميول بأنواعها، وقياس الاستعدادات، والاتجاهات... إلخ.

وكلها مقاييس تساعد الباحث على قبول أو رفض الفروض والنظريات القائمة، كما يساعده على توقع ما يحدث في المجالات الاجتماعية وغيرها مستقبلاً.

خامسًا: المختبرات والأجهزة العلمية :

فإنه من بين أدوات البحث التي تستخدم في القياس وجمع المعلومات والبيانات، تلك الأجهزة العلمية الحديثة، وتلك المختبرات التي تتنوع بتنوع العلوم: طبية، وزراعية، وتعدينية، وغيرها، وأصبحت الأجهزة العلمية لا غنى عنها في درجة القياس الآن، كأجهزة قياس ضغط الدم، وأجهزة التحليل والأشعة، وأدوات التشريح، والمجاهر المختلفة والتلسكوبات وغيرها.

ويأتي في مقدمة هذه الوسائل العصرية أجهزة الحاسب الآلي (الكمبيوتر)، الذي أصبح يتغلغل في جميع جوانب المعرفة الإنسانية وفي سائر العلوم المدنية والعسكرية، وقد فتحت أجهزة الحاسب أمام الباحثين آفاقًا كبيرة في تسجيل البيانات ورصد الحالات، وتحليل النتائج، وفقًا للمعلومات المعطاة، وأصبحت وسائل معينة على الابتكار وسرعة الإنجاز، ووفرت كثيرًا من الوقت والجهد في مجالات البحوث، وأدت إلى رفع المستوى العلمي في ميادين البحوث وسائر الدراسات.

وقد أصبحت شبكات الإنترنت الآن وسيلة من وسائل تحصيل المعلومات، ويمكن عن طريقها طرح الافتراضات والإشكاليات العلمية أو البحثية، واستطلاع الآراء حولها، وتلقي المعلومات التي تساعده على الوصول إلى النتائج المرجوة في بحثه، وهذه الوسائل الحديثة ينبغي الاستفادة منها، والاستعانة بها في مجال البحوث العلمية.

أسئلة التقويم الذاتي

س١: اذكر معنى المصطلحات الآتية :

(١) الفهرسة.

(٢) التصنيف.

(٣) الملاحظة.

(٤) العينة.

(٥) الاستبانة.

(٦) المقابلة.

س٢: أجب عما يأتي بإيجاز:

(١) تكلم عن أحد أوجه أهمية المكتبة للباحث؟

(٢) تنقسم الفهرسة إلى نوعين رئيسيين اذكرهما؟

(٣) تكلم عن ريادة المسلمين في فن التصنيف والفهرسة، مع ذكر أمثلة من علماء المسلمين الذين برعوا في هذا الفن؟

(٤) هناك أدوات بحث أخرى غير المكتبة يستعين الباحث بها اذكرها فقط؟

المبحث الثاني: خطوات البحث العلمي

المطلب الأول: مرحلة الإعداد والتجهيز

إن البحوث العلمية- على اختلاف أنواعها- تحتاج إلى عدة مراحل يمر بها الباحث حتى يصل إلى إتمام بحثه على النحو المطلوب، وهذه المراحل التي يقطعها الباحث بدءًا من التفكير في القيام ببحثه وحتى الانتهاء منه، ليس ترتيبها واحدًا، وإنما هي تتفاوت من حيث ترتيبها حسب طبيعة البحوث، واستعدادات الباحثين، ومن ثم فليست هذه المراحل التي نذكرها فكرًا جامدًا، أو قالبًا لا يتغير، أو أنها ذات قيم متساوية بالنسبة لسائر البحوث وجميع الأفراد، كلا، وإنما هي إرشادات وخطوط عريضة تساعد على تنظيم العمل، وإعداده وإتمامه على نحو سليم، وقد يستغني الباحث عن بعضها، وقد يقدم مرحلة على أخرى، وقد يدمج واحدة في أخرى حسب ما يراه، وحسب طبيعة بحثه: ومع ذلك تبقى هذه المراحل لوحة إرشادية، وإطارًا عامًا لمن أراد أن يسلك سبيل البحث العلمي وفق خطوات سليمة من أجل الوصول إلى نتائج سليمة، وبحوث جيدة تستوفي أركان البحث العلمي.

ومرحلة الإعداد والتجهيز للبحث تمر بعدة خطوات تتلخص في الآتي:

أ – اختيار الموضوع وتحديد المشكلة.

ب- تحديد عنوان البحث وخطته ومناهجه.

ج- حصر مصادر البحث ومراجعه.

د- القراءة وجمع المادة العلمية.

وسنتناول في هذا المطلب تلك النقاط السابقة بشيء من التوضيح تاركين مرحلة الصياغة بكل متعلقاتها للحديث عنها في المطلب الثاني إن شاء الله تعالى.

أولاً: اختيار الموضوع وتحديد مشكلة البحث:

* ماهية الاختيار وأهميته:

إن عملية اختيار موضوع البحث، هي الخطوة الأولى والجديرة بالرعاية من الباحث، فهي تمثل- بحق- التحدي الأول في طريق الباحث، وهي التي تظهر شخصية الباحث وتكشف عن قدراته العلمية. حينما يختار موضوعًا يتفق مع تخصصه، ومع قدراته، ومع ميوله الفطرية، ويكون بمثابة لبنة في بناء الصرح العلمي في مجال تخصصه.

وكلما اعتمد الباحث على نفسه في هذه الخطوة، كان ذلك أكرم لشخصه، وأثبت لكفاءته، ولا يكون كالنبتة الهزيلة التي تتسلق على الأشجار الباسقة، وكثيرًا ما يعاني الأساتذة من بعض طلاب البحوث الذين يأتون يستجدون الأساتذة من أجل أن يختاروا لهم موضوعًا يبحثونه.

وفي الحقيقة: إن تقاعس الباحث في اختيار موضوعه بنفسه، دليل على ضعف قدراته العلمية، وقلة علمه وقراءته حول مجال التخصص الذي ينتمي إليه.

ولذلك أنصح طلاب البحوث أن يعتمدوا على أنفسهم في اختيار موضوعاتهم، وعليهم أن يقبلوا التحدي. وأن يتمثلوا قول الشاعر:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

ومرحلة اختيار الموضوع وتحديد المشكلة التي يهتم ببحثها هو ما يمثل في البحوث العلمية- خاصة- البحوث التجريبية مرحلة الملاحظة.

والملاحظة: في أي علم من العلوم تنصب على مجموعة الظواهر التي اتخذها ذلك العلم ميدانًا له، أو بعبارة أخرى هي موضوع كل علم، أو هي مسائله المتعلقة

به ففي العلوم الطبيعية تنصب الملاحظة على خواص المادة، ومدى تأثرها بالعوامل الخارجية، والعلاقة بينها وبين غيرها من الظواهر الأخرى تأثيرًا وتأثرًا، وما يترتب على ذلك من نتائج. وفي مجال الدراسات النظرية تكون الملاحظة منصبة على إشكاليات الفكر والسلوك، ففي مجال الأديان والمذاهب مثلاً: تتجه الملاحظة إلى معتقدات الناس، واتجاهاتهم المذهبية، وانعكاساتها على الفكر والسلوك، والعلاقة بين الأفراد والشعوب في ضوء هذه المعتقدات.

وهكذا: فإن لكل مجال من العلوم ظواهره التي تحتاج إلى الرصد والمتابعة وتتطلب الحلول والدراسة.

*** إرشادات للباحث في مرحلة الاختيار:**

وإذا كان اختيار الموضوع يمثل عقبة لدى كثير من الباحثين، فإننا نوجه إلى مجموعة من القواعد والإرشادات، والتي يمكن في ضوئها تسهيل مهمة الاختيار، وتساعد الباحث في اجتياز هذه العقبة في مرحلة البحث الأولى، ومن أهم هذه الإرشادات ما يلي:

(١) **أن يتعمق الباحث في مجال تخصصه،** وأن يقرأ كثيرًا حوله، - خاصة- مطالعة الرسائل الجامعية، وكذا قراءة المصادر الأصلية وكتب التراث التي تتناول جوانب هذا التخصص.

(٢) **أن يهتم الباحث بحضور المناقشات العلمية للرسائل** الجامعية وحضور الندوات والمؤتمرات العلمية، والمهرجانات الثقافية والمحاضرات العامة، فإن اهتمام الباحث بهذا الأمر يكسبه خبرة ومعرفة بطريقة البحوث العلمية، ويجعله يتلافى جوانب القصور في البحث العلمي، فوق أنه يفتح أمامه آفاقًا متعددة لموضوعات بحثية

من خلال التنويه بما ضمن كلام العلماء والمفكرين، وكثيرًا ما يكون الارتباط والاهتمام بالمنتديات الثقافية والفكرية مفيدًا جدًا لطلاب البحوث في مجال الثقافة الإسلامية، لأن الطالب يقف على المشكلات الفكرية المعاصرة، والحلول المطروحة لمواجهتها، ويكون حضور مثل هذه المنتديات بمثابة رصد وتتبع لمسار الفكر والثقافة في عصره.

(٣) **أن يواظب الباحث على قراءة المجلات المتخصصة** في نشر البحوث العلمية المختلفة، وخاصة المجلات التي تركز على مجال معين من مجالات التخصص، كالمجلات الأدبية، والمجلات الفقهية، والمجلات الثقافية حيث يجد الباحث المتخصص في مجال من هذه المجالات إثراءً علميًا كبيرًا يساعده في اختيار موضوعه.

(٤) **أن يكون الباحث على صلة بأهل العلم والاختصاص في مجاله**، حيث إن لكل علم رجاله، ولكل فن أهله، وقد أحالنا القرآن على أهل الذكر فقال تعالى: ﴿**فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون**﴾ [النحل: ٤٣]، واستشارة الطالب لهؤلاء المتخصصين قد يفتح أمامه مجالات رحبة لموضوعات جادة ومثمرة.

(٥) **أن يتحلى الباحث بالصبر والأناة في اختيار موضوعه**، ولا يتعجل، فإن العجلة تهب ريثًا. وكثيرًا ما يتسبب الاختيار العشوائي، والتسرع في التسجيل في تعويق الباحث عن مواصلة بحثه، لأنه يكتشف عند الدراسة صعوبة الموضوع، أو ندرة مراجعه، أو عدم جدواه، أو أنه فوق قدراته، أو أنه قد سبق بحثه من قِبَل أحد الدارسين، أو... أو...، لهذا كان التأني والتروي في اختيار الموضوع من ألزم الأمور للباحث، ولا يظن أن ما يقضيه من وقت طويل في البحث والتحري

والقراءة والسؤال، هو وقت ضائع، كلا، وإنما هو في الحقيقة توفير للوقت حتى إذا ما بدأ في موضوعه، كان كل شيء واضحًا أمامه وعلى بينة من بحثه.

(٦) **أن يتلافى الباحث المعوقات التي تعوق إنجاز البحث**، فيتفادى عند الاختيار الموضوعات المعقدة، والموضوعات المقتضبة والتي تكون دون مستوى الرسالة، والموضوعات الواسعة جدًا والتي تحتاج إلى مشروع علمي، ولا تكفيها رسالة واحدة، وعليه أن يقدر للزمن قدره ويعمل حساب المدة الممنوحة له لإتمام بحثه- خاصة- إذا كان من طلاب المنح الدراسية.

(٧) **من ألزم الأمور للباحث عند اختيار موضوعه أن يحرص على حداثة موضوعه بحيث يكون موضوعًا جديدًا ومبتكرًا**. وليس من قبيل الاجترار العلمي، ولا من قبيل الموضوعات التي قُتِلَتْ بحثًا من قبل الآخرين، فلابد لموضوعه أن يضيف جديدًا إلى المعرفة الإنسانية، وأن يسد فراغًا في المكتبة العلمية، فالجدة في البحث أمر مهم جدًا حتى يكون الباحث راضيًا عن نفسه، ويكسب احترام ذاته واحترام الآخرين له. ومن هنا، ينبغي على الباحث أن يجعل لموضوعه قيمة علمية محترمة، وما أكثر المشكلات المعاصرة التي تحتاج إلى دراسة في جميع المجالات، ويعد الخوض فيها بحثًا ورصدًا وتحليلاً وعلاجًا من ألزم الأمور في علاج مشكلات الأمة في ميادين الفقه والشريعة، وفي ميادين الفكر والثقافة، وفي ميادين الطبيعة والكون.. وما أحسن البحث الذي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبين النظر والواقع.

وأذكّر الباحث بهذه المناسبة بكلام حاجي خليفة صاحب كتاب كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون حينما يقول: إن التأليف على سبعة أقسام لا

يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي:

١- إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه.

٢- أو شيء ناقص فيتمه.

٣- أو شيء مطلق فيشرحه.

٤- أو شيء طويل يختصره دون أن يخلّ بمعانيه.

٥- أو شيء متفرق يجمعه.

٦- أو شيء مختلط يرتبه.

٧- أو شيء أخطأ فيه مصنف فيصلحه [١].

والخلاصة: أن البحث العلمي الجديد لا بد أن يحقق عدة أمور:

الأول: أن يضيف جديدًا إلى رصيد العلم والمعرفة.

الثاني: أن يصحح أفكارًا خاطئة.

الثالث: أن يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وإذا تحقق للباحث ذلك، كان لموضوعه قيمة علمية يعتز بها طول حياته.

(٨) **أن يتوفر الحافز والميل الفطري لدى الباحث،** فلا بد للباحث وهو يختار موضوعه أن يبحث عن موضوع يشبع رغبته ونهمه في البحث، وأن يتوفر عنده الميل والرغبة، لأن الموضوعات التي تُفرض على الباحث ولا تتوافق مع ميوله، كثيرًا ما يتعثر فيها الباحث، ولهذا كان من مظاهر الجودة في اختيار الموضوع أن تتوفر للباحث الرغبة فيه، وأن تتوفر الأسباب والدوافع عنده لبحثه، حتى يقبل على بحثه بهمة ونشاط وحب وتفاني.

(١) انظر كتاب كشف الظنون: جـ١، ص٣٥، ط٢، القاهرة.

وعليه أن يضع في اعتباره بجوار توفر الرغبة في البحث والميل إلى الموضوع، أن يكون مؤهلاً علميًا وماديًا للقيام بهذا البحث، وأن يكون للموضوع مصادره ومراجعه التي تكفي لإنجاز بحثه. وقد سبق أن بينا في مبحث المكتبة أهمية المصادر في إعداد البحوث العلمية، ودور المكتبة في مساعدة الباحث على إتمام بحثه.

(٩) إن من بين ضوابط الاختيار السليم للموضوع، **ضرورة تحديد مشكلة البحث**، ولابد للباحث أن يكون ملمًا بالمشكلة التي يبحثها، حيث إن نجاح الباحث في علاج المشكلة يتوقف على مدى معرفة الباحث بتلك المشكلة، وعلى سبيل المثال: لو أن باحثًا أراد أن يتناول في دراسته المشكلات العالمية، فعليه أولاً أن يحدد هذه المشكلات، ثم عليه أن يختار منها واحدة يتتبعها ويرصدها ويحللها وهو ما يعرف بالتحديد الموضوعي للمشكلة، ثم عليه أن يحدد الفترة الزمانية وهو ما يعرف "بالتحديد الزماني للمشكلة"، ثم يحدد المساحة المكانية، هل سيدرسها في قطر معين؟ وما هو؟ وهذا ما يعرف بالتحديد المكاني.

وهكذا: فإن تحديد أبعاد المشكلة بجميع أبعادها: الشخصية، والموضوعية، والزمانية، والمكانية، يؤدي إلى نجاح البحث والوصل إلى نتائج دقيقة. إن مشكلة أي بحث تتحدد في صورة فرض يصاغ على هيئة سؤال أو عدة أسئلة تحتاج إلى إجابة محددة.

فلو أن باحثًا أراد أن يختار موضوع "العولمة" في دراسته، فعليه أولا أن يحدد جوانب الدراسة فيه وعليه أن يتساءل: هل سيدرس العولمة بشمولها أم أنه يأخذ جانبًا منها كالعولمة الفكرية فقط؟ وهل سيأخذ العولمة الفكرية على مستوى العالم وسائر الدول، أم أنه سيدرسها فقط في قطر معين؟ كأن تكون العولمة الفكرية في مصر وهل سيدرسها في كل العصور، أم أنه سيقتصر على العصر الحديث؟ ويحدد

فترة زمانية محددة، وهل سيتناول العولمة من خلال أشخاص يمثلونها؟ أم أنه سيدرسها كاتجاه فكري فقط؟ وأذكر أن أحد الباحثين تقدم بموضوع إلى قسم الثقافة الإسلامية بكلية الدعوة- القاهرة- عن "العولمة وأثرها على الأمة الإسلامية" فاقترحت عليه ضرورة تحديد هذه القضية، وأن يحدد مجالاً محددًا من مجالات الحياة الفكرية.. حتى خرج الموضوع على هذا النحو: (العولمة الفكرية وأثرها على الثقافة الإسلامية بمصر في العصر الحديث).

وتحديد المشكلة يساهم بشكل كبير في تحديد العنوان، ويساعد على ضبط عنوان البحث، وهذا ما سنوضحه في النقطة التالية.

ثانيًا: تحديد عنوان البحث وخطته ومنهجه:

*** تحديد العنوان:**

بعد اختيار الموضوع، وتحديد مشكلة البحث، ينتقل الباحث إلى مرحلة تحديد العنوان بدقة- وكما ذكرنا من قبل- إن تحديد مشكلة البحث تساعد الطالب كثيرًا في تحديد موضوعه، وضبط عنوانه، ولا بد أن يكون العنوان دقيقًا، ومعبرًا عن الموضوع وأن يكون جذابًا ودالاً على محتويات الرسالة، وبعيدًا عن العبارات الإنشائية.

وأنبه الباحث إلى الاهتمام الشديد بعنوان البحث، لأنه كلما كان أكثر انضباطًا أراح الباحث جدًا.

*** وضع الخطة:**

ثم بعد تحديد العنوان عليه أن يضع مخططه، بحيث يبين الخطة التي يسير فيها لمعالجة موضوعه، ووضع خطة البحث تحتاج إلى قراءة مستفيضة حول الموضوع،

حتى تتكون لدى الباحث الرؤية الشمولية للجوانب التي شملها الموضوع، وكلما استوعب الباحث موضوعه أكثر: كلما جاءت الخطة محكمة وموفية لمتطلبات البحث، والخطة في مجملها هل تحليل لعنوان البحث، فهو يقسم الموضوع إلى نقاط رئيسية، ثم يحلل هذه النقاط الرئيسية في نقاط فرعية، ثم يتناول هذه الفرعيات في مباحث جزئية وهكذا...

فالخطة هي التي تكون الشكل العام للبحث، ولا بد أن تكون مستوعبة لجوانب الموضوع بدقة بلا زيادة ولا نقص، وأن يكون بينها تسلسل وارتباط عضوي، بحيث يترتب البحث ترتيبًا منطقيًا، وتكون كل واحدة فيه أشبه بمقدمة لنتيجة تليها حسب ترتيب أجزاء البحث، والمخطط الجيد يتضمن: مقدمة ، وتمهيدًا، وأبوابًا، وفصولاً، ومباحث، ومطالب، وخاتمة، وقائمة بالمراجع المساعدة في البحث.

* كما يتطلب البحث دراسة استقرائية عن الدراسات السابقة حول الموضوع، حتى يتبين الجديد الذي يقدمه، كما يتطلب المخطط الجيد دراسة دقيقة حول مصطلحات البحث- وضبط دقيق لجزئيات العنوان ودلالة كل كلمة فيه من خلال تحديد المصطلح العلمي لها ويمكن أن يستفيد بالمعاجم المتخصصة التي تشرح المصطلحات الفنية مثل "مفتاح العلوم" للخوارزمي، وكتاب "التعريفات" للجرجاني، و"كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي.. إلخ.

* ولابد كذلك أن ينوه الباحث في مخططه عن المنهج الذي يسلكه في بحثه ومدى ملائمة المنهج لنوعية الدراسة التي سيقوم بها وبيان المنحى الدراسي، وهل ستكون دراسة نصية تأصيلية أم ستكون دراسة تحليلية نقدية أو مقارنة؟ وهل سيستخدم المنهج التاريخي أو التوثيقي، أم يستخدم المنهج الاستنباطي؟

* وعلى الباحث أن يبين في مخططه الطريقة التي يعالج بها موضوعه وعن

الشروط التي يلتزمها طول بحثه مما هو مفصل فيما سبق في مبحث الضوابط العلمية والخلقية للبحث العلمي.

* وبعد أن يصوغ الباحث مخططه على هذا النحو، ويراعي تلك الضوابط يكتبه بخط جيد أو على الآلة الكاتبة، ويقدمه إلى القسم العلمي الذي يتبعه، وحينما يحظى بالموافقة وتعيين المشرف، فإن الإجراء الرسمي حينئذ يكون قد تم، وعليه أن يأخذ في البحث بجد وهمة، وأن يحدد إطارًا لتعامله مع المشرف، كأن يتفق معه على زيارة أو لقاء أسبوعي أو شهري، وأن يحرص في كل لقاء أن يقدم إشكاليات بحثه ويطرحها على المشرف أولاً بأول، حتى يساعده على حلها، وأن يستفيد من ملحوظاته ويدونها، والطالب الجاد يجعل المشرف أكثر تفاعلاً معه ومع بحثه.

* وعلى المشرف أن يحرص على توجيه الطالب، وأن يتبناه في بحثه بإخلاص، وأن يعوده على الاستقلال الفكري، وعلى المناقشة الحرة، وألا يصادر المشرف على رأي الطالب، وإنما يناقشه ويحاوره حتى يربي فيه الشخصية العلمية، وأن يكثر من طرح التساؤلات حول الموضوع حتى يبصِّر الطالب بجوانب البحث المطلوبة. وأن يضبط جموح الطالب في ضوء المسلمات العلمية والاعتقادية الصحيحة لأن المسؤولية مشتركة بينهما.

ثالثًا: حصر مصادر البحث ومراجعه:

*** حصر المصادر والمراجع:**

إن حصر مصادر البحث خطوة مهمة في عمل الباحث، وللمكتبة بفهارسها دور كبير في مساعدة الباحث في هذه الخطوة، بحيث يمكنه من خلال الاطلاع على فهارس المكتبات والمراكز العلمية، والرسائل الجامعية والبحوث المتخصصة، والاطلاع على الموسوعات العلمية، ودوائر المعارف، والنشرات العلمية، والقوائم

البيبلوجرافية التي تصدرها بعض المؤسسات العلمية... إلخ.

- إن الباحث يمكنه من خلال البحث فيما سبق- أن ينتقي مراجعه، وأن يحدد مصادر بحثه التي لها صلة مباشرة بموضوعه أو تكون قريبة الصلة به. وعلى الباحث أن يقوم بعد عملية الاختيار والانتقاء للمصادر والمراجع، بتدوينها في بطاقات أو في كشكول مراعيًا نمطًا يتلاءم مع طبيعة بحثه، فإذا كان يبحث في موضوع تاريخي فيمكن أن يرتب مراجعه ترتيبًا زمنيًا مبتدئًا بالأقدم فالأحدث، ويمكن أن يرتب مصادره وفق صلتها القوية بموضوعه، أو ما يكون لها صلة مساعدة وهكذا...

*** تسجيل بيانات المصدر والمرجع:**

وعملية تسجيل بيانات كل مصدر ومرجع مهمة جدًا في البحث العلمي، وعلى الباحث بعد ترتيب مراجعه بالطريقة التي تخدم بحثه، أن يقوم بتسجيل العنوان الكامل للكتاب، واسم المؤلف وبيانات النشر (اسم الناشر، وتاريخ النشر، ورقم الطبعة، ومكان النشر)، ويكتب اسم المكتبة التي يوجد بها الكتاب، فقد يحتاج العودة إليه مرة أخرى.

ويجب على الباحث أن يفرق بين المصادر والمراجع، وبين الكتب الأساسية والكتب الثانوية، وتنقسم المصادر إلى أولية وثانوية، فالمصادر الأولية يطلق عليها وصف "المصادر" والمصادر الثانوية يطلق عليها وصف "المراجع".

فالمصادر: وهي أدلة وشهادات أولية ألفها أو أدلى بها أصحابها أو شهدوها بناءً على ما مروا به أو شاهدوه من تجارب وأحداث وأفكار... إلخ.

أما المراجع: فهي جهد بشري يعتمد مباشرة على نتائج جهود الآخرين [1].

ويمكن التفريق بينهما بعبارات بسيطة: بأن المصدر هو أقدم مادة علمية كتبت عن الموضوع، والمراجع هي الكتب الحديثة التي عالجت الموضوع، وغالبًا ما تعتمد على المادة الأصلية القديمة وتعالجها بطريقة خاصة [2].

ويدخل ضمن دائرة المصادر: المخطوطات القديمة والوثائق الأصلية والموسوعات العامة ودوائر المعارف، والقواميس والمعاجم، وكتب التراجم والطبقات التي تتحدث عن الأعلام ومؤلفاتهم وعن العلوم والمصنفات، مثل الفهرست لابن النديم، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، والأعلام للزركلي، وسير أعلام النبلاء للذهبي، ومفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زادة، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، وغيرها من كتب التراجم، وكتب التفسير والحديث... إلخ.

*** أهمية الارتباط بالمصادر الأصلية :**

وكلما ارتبط الباحث بالمصادر الأصلية في قراءته وتجميع مادته العلمية، كان أضبط للبحث وأعون للباحث في توفير الوقت والجهد، لأن كثيرًا من المراجع الحديثة لا تتوافر لها الدقة في نقل النصوص القديمة، وقد يبني المؤلف معالجة الموضوع على فهم خاطئ أو نقل محرف، أو هوى وميول شخصية تحرف المصدر الأساسي.

ولترتيب المصادر وتصنيفها، والتفريق بينها وبين المراجع والكتب الحديثة، أهمية كبرى في نجاح الباحث، حيث يطمئن إلى مصدر معلوماته، وإلى ترتيبها وفق

---

(١) محاضرات عن المصادر الأولية والثانوية للدكتور ظفر الإسلام خان، ضمن فعاليات الموسم الثقافي لكلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩١.

(٢) مدخل لدراسة المراجع، د. عبد الستار الحلوجي، ص١١٣، جامعة القاهرة، ١٩٧٣.

خطوات بحثه، وكلما كان المصدر قديمًا وأقرب زمنًا إلى الأحداث التي يتناولها، كلما كان أكثر قيمة، وأجدر بالاعتماد عليه، وكلما كان المصدر حديثًا وبعيدًا عن الأحداث والقضايا التي يتناولها كلما كان غير جذير بالاعتماد عليه في البحث الأكاديمي، وطبيعة البحث هي التي تحدد طبيعة المصادر والمراجع، فعلى سبيل المثال: لو أراد الباحث فحص المعنى الدقيق لكلمة عربية، فعليه بالرجوع إلى أقدم المعاجم العربية مثل كتاب "العين" للفراهيدي الخليل بن أحمد، وكتاب "الأضداد" لابن الأنباري، وكتاب "الجمهرة في اللغة" لابن دريد وكتاب "مقاييس اللغة" لابن فارس... إلخ.

أما إذا أراد الباحث أن يجري دراسة مقارنة لتطور معاني كلمة ما، فعليه الرجوع إلى المعاجم القديمة وإلى المعاجم الحديثة لينظر فيما يورده مؤلفوها حول معاني الكلمة، وما يطرأ على معناها جيلاً بعد جيل، وقرنًا بعد قرن.

وكثير من الباحثين ينصحون بأن يبدأ الباحث قراءته حول موضوعه بالمصادر الأساسية التي عالجت موضوعه، والبعض يرى البدء بالمراجع ودوائر المعارف الحديثة، ليقف الباحث من خلالها على أبعاد الموضوع وطرق معالجته، ويكون أفكارًا حوله من خلال المعلومات المطروحة، ولا بأس- من وجهة نظري- بأيهما يبدأ لأن المعول عليه، طريقة معالجته هو للموضوع، وسواء استقى معلوماته أولاً من المصادر أم استقاها من المراجع، فالمعول عليه هو شخصية الباحث ومقدرته على المعالجة الصحيحة، وتوثيق معلوماته، والاعتماد في نقل النصوص على المصادر، في المقام الأول.

وأنصح الباحث في تجميع مصادره ومراجعه، ألا يأخذها على علاتها، وإنما يحاول الكشف عنها، وهل لكتابها نزعات طائفية أو مذهبية، أو دينية، وهل هي

نزعات مكشوفة، أم هي نزعات خفية؟ وهل المؤلف في معالجته للموضوع متعصب لمذهب معين، أم هو موضوعي في دراسته، ولهذا أهميته الكبرى لدى الباحث، لأنه حينما يعرف اتجاه المؤلف ونزعته، فإنه سيحذر من الانسياق وراء أفكار المؤلف، وإنما سيقف منها موقف الناقد البصير، ولا ينقل عن المصدر إلا بعد التمحيص والتحقيق، لمن ينقل عنه وللكلام الذي ينقله.

رابعًا: القراءة وجمع المادة العلمية :

*** القراءة وأنواعها :**

إن القراءة هي إحدى وسائل الاتصال المعروفة "بالمهارات اللغوية الأربع" وهي: (الاستماع، والتحدث، والقراءة، والكتابة). وبين القراءة والكتابة ارتباط وثيق. فالقراءة تمثل مهارة "الاستقبال"، والكتابة تمثل مهارة "الإرسال"، فهما في الحقيقة وجهان لعملة واحدة وهي اللغة المكتوبة، فإذا كان الكاتب يكتب النص بفكره وشعوره فإن القارئ يحاول أن يتعرف على فكر الكاتب وأسلوبه وتجربته وأهدافه ومشاعره... إلخ.

والقراءة هي أدق وأهم وسيلة للحصول على المعلومات، ويمكن تقسيم القراءة على أنماط أربعة- بحسب الهدف منها:

١- **فمنها القراءة الترفيهية أو الترويحية**، وهي قراءة حرة يمارسها الإنسان لشغل الفراغ والاستمتاع دون التقيد بشيء معين كقراءة المجلات والصحف وبعض الكتب والنشرات...

٢- **ومنها القراءة محدودة الغرض للحصول على حقائق معينة**، ومعلومات محددة كمن يقرأ في المعاجم للكشف عن معنى كلمة معينة، أو من يبحث في كتب التراجم للتعرف على شخصية معينة، وفي هذه الحالة لا يبذل القارئ جهدًا في

قراءة الكتاب كاملاً، وإنما يقتصر على قراءة المقطع الذي يخدم غرضه وفقط.

٣- **ومنها القراءة المستوعبة**، وهي التي يحصل بها التعلم، حيث يلزم قراءة الموضوع كاملاً، واستيعاب جميع جوانبه مثل قراءة الكتاب المدرسي، أو قراءة الباحث كتابًا يتعلق بصلب موضوع بحثه.

٤- **ومنها القراءة النقدية**، وهي أكثر أنواع القراءة تقدمًا وفائدة، فهي تجمع بين الاستيعاب والفهم، وبين التقويم والنقد، وهذا النوع من القراءة هو عصب البحث العلمي، ويحتاج من القارئ إلى دراية ومقدرة فائقة، فلا يكون القارئ إمعة، وإنما يكون بصيرًا بما يقرأه، وخبيرًا بمن يقرأ له، وهي تحتاج إلى ملكات لغوية وعلمية كبيرة.

والباحث العلمي يتقلب بين أنواع القراءة كلها، فهو قد يحتاج إلى قراءة محدودة حول الكشف عن مصطلح معين، وهو قد يحتاج إلى القراءة المستوعبة لكتاب بعينه، وهو قد يحتاج إلى القراءة النقدية، وهذا النوع الأخير من القراءة لا غنى عنه بحال للباحث العلمي، فما يقوم به الباحث من تحليل ونقد وتقويم للنصوص هو أبرز ما يميزه عن غيره، لأنه يعبر عن عمق دراسته وحديثها. وإذا كانت القراءة في المصادر والمراجع وسيلة لجمع المادة العلمية وتوظيفها في خدمة البحث هدف أساسي للباحث، فهو لا يقرأ للتسلية، وإنما يقرأ ليجمع مادة علمية تخدم بحثه.

*** تجميع المادة العلمية :**

وطريقة تجميع المادة العلمية تتنوع فهناك طريقة "البطاقات" حيث يخص الباحث كل بطاقة بنص معين، وهناك طريقة "الملفات" أو "الدوسيهات أسهل وأبسط في تجميع المعلومات، حيث يقسم الباحث في ضوء مخططه الدوسيهات، لكل باب دوسيه، وفي داخله دوسيهات للفصول، والمباحث لكل فصل. ويجمع في كل جزء من بحثه ما يتعلق به من نصوص ومعلومات.

وإذا استخدم البطاقات، فينبغي عليه أن يدون على طرف كل بطاقة عنوان الباب، أو الفصل، أو المبحث، ويحرص على نقل النصوص بدقة متناهية، وكذا تسجيل البيانات عن النص بذكر المرجع ومؤلفه والطبعة وتاريخها ودار النشر، ثم يجمع بطاقات كل فصل وكل مبحث، وكل باب في مظروف كبير، يكتب عليه عنوان الباب أو الفصل أو المبحث وهكذا...

وأيًا كانت الطريقة التي يستخدمها الباحث، فالمهم هو طريقة تدوين المعلومة وتوثيقها، وكيفية الاستفادة القصوى من القراءة. وإذا كان التنظيم في جمع النصوص، وتوزيعها في أماكنها من البحث، أمرًا في غاية الأهمية، فإن التعليق على هذه النصوص وتسجيل الخواطر حولها، إما تحليلاً، وإما نقدًا، أو تقويمًا، أمر لا غنى عنه لأي باحث، لأنه عند الكتابة والصياغة، سيكون في أمس الحاجة إلى هذه التعليقات، حيث إن القراءة المتأنية والفاحصة، يتولد عنها أفكار ينبغي تقييدها أولاً بأول، فما أسرع أن تذهب هذه الخواطر الوقتية.

لهذا ننصح الباحث أثناء القراءة وجمع المادة العلمية أن يهتم بتسجيل تعليقاته وخواطره حول كل نص يدونه.

ومن باب التخفيف على الباحث في هذه المرحلة، إذا كان الكتاب عنده بصفة دائمة، ويمكن الرجوع إليه في أية لحظة. فيكتفي بذكر الإشارة إلى النص وتحديد موضعه ليسهل عليه تدوينه عند مرحلة الصياغة، أما إذا كان المصدر مخطوطة من المخطوطات أو كتابًا لا يمكن استعارته، أو لا يتيسر بقاؤه عنده، فينبغي عليه تدوين النص وتوثيقه، وفي بعض المكتبات الآن ماكينات تصوير، ويمكنه تصوير النصوص التي تتعلق بموضوعه توفيرًا للوقت، وهذا أفضل، لأنه عند نقل النص في مرحلة الصياغة: يتوفر له الدقة في النقل من المصورات أكثر من خط اليد.

* ومن الملحوظات الهامة جدًا، وينبغي ألا تغيب عن الباحث عند نقل

النصوص، ألا ينقل النص إلا من مصدره الأساسي، فكثير من الباحثين أثناء قراءته في المرجع الحديثة، يجد نصوصًا يستشهد بها الكتاب من كلام الأئمة أو العلماء السابقين فيكتفي بنقلها عنهم، وهذا في غاية الخطورة، فكثيرًا ما يكون النص المنقول محرفًا، وكثيرًا ما يحذف منه الكاتب ما لا يتفق مع هواه، وكثيرًا ما يدلس بعض الكتاب في نقل النصوص، وكثيرًا، وكثيرًا...

لهذا ينبغي نقل النص من مصدره الأول، فإذا كتب مؤلف كتابًا حول منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في نقد المنطق الأرسطي واستشهد بنصوص من كلام شيخ الإسلام، فلا بد للباحث أن يرجع إلى المصدر الأساسي لشيخ الإسلام حتى يطمئن إلى سلامة النصوص ودقتها.

*** التحليل والتركيب.**

*ومن أبرز ملامح هذه المرحلة "مرحلة القراءة وجمع المعلومات"، بل من أبرز خطوات المنهج العلمي، ما يعرف بعملية التحليل والتركيب في البحث العلمي، وهذا ما ننصح به الباحث أثناء قراءته، فكل معرفة إنسانية، سواء أكانت نظرية أم تطبيقية، ليست إلا تحليلاً يتوسط نوعين من التركيب، أولهما: فكرة غامضة، وثانيها فكرة عامة أو قانونًا كليًا يكون أكثر وضوحًا، يعتمد على التحليل الدقيق.

(أ) **التحليل**: عملية عقلية يقوم بها الباحث من أجل تبسيط القضية المركبة وتجزئتها إلى عناصر بسيطة، وتمييز هذه العناصر بعضها عن بعض، حتى يمكن استيعابها وإدراكها بوضوح.

والتحليل هو إحدى خطوات المنهج الاستنباطي- فهو قاعدة من قواعد هذا المنهج الذي سبق بيانه وهي [اليقين، والتحليل، والتركيب، والاستقراء التام].

وإذا كان التحليل في العلوم المادية هو لب البحث التجريبي، حيث يقوم الباحث بتحليل المادة موضع التجربة إلى عناصرها الأولية، من أجل التعرف الدقيق

على خواص كل عنصر على حدة، وبيان ما يتميز به عن غيره، مثل تحليل الماء إلى عنصرين: الأكسجين، والأيدروجين، ومثل تحليل ملح الطعام إلى عنصرين: الكلور، والصوديوم، وهكذا...

فإن التحليل في العلوم العقلية أو النظرية، يقوم فيه الباحث بنفس العمل الذي يقوم به الباحث في المعمل، حيث يقوم الباحث في القضايا العقلية، والمشكلات الفكرية والاجتماعية وغيرها، بتحليل هذه القضايا وتحليل هذه المشكلات إلى أسبابها الأولية، وتجزئتها إلى أقسام صغيرة حتى يسهل استيعابها والتعامل معها بدقة وموضوعية، ولهذا يقوم الباحث بتفتيت قضيته الكلية وهي (عنوان الرسالة) إلى وحدات أقل كالأبواب، ثم يتدرج في التقسيم إلى فصول، ثم مباحث، ثم مطالب ثم نقاط، مبرزًا في بحثه خصائص كل وحدة، وكل جزئية في بحثه، وبيان مكوناتها وأسبابها وآثارها وعلاقتها بغيرها والنتائج المترتبة عليها وهكذا....

ثم بعد عملية التحليل والدراسة المستوعبة لأجزاء وعناصر المشكلة أو القضية، يقوم الباحث بعملية التركيب من جديد في ضوء التحليل الذي توصل إليه، فإما أن يصحح خطأ، أو يتوصل إلى حكم أو كشف جديد، أو يبرز خصائص جديدة، أو أفكارًا جديدة في قضيته المبحوثة.

(ب) التركيب: هو عملية عقلية يستعين بها الباحث للتأكد من صحة نتائجه التي انتهى إليها التحليل، لأن من حلل شيئًا إلى عناصره الأولية، وأدرج العلاقات الموجودة بين عناصر هذا الشيء، شعر بالحاجة إلى تأليفها وتركيبها من جديد ليثبت صدق تحليله، وعلى ذلك فالتركيب عملية ينتقل فيها الباحث من القضايا الأولية المسلم بصدقها، أو من العناصر التي تم اختبارها، إلى قضايا أخرى هي أشد تركيبًا، أو أكثر إيضاحًا، وتكون القضايا الأولى بمثابة المبادئ التي يستنبط منها النتائج، مثل من يؤلف بين معادن مختلفة- بعد معرفة خصائصها المنفردة- بنسب معينة للحصول

على مركب جديد له خواصه الذاتية، مثل "البرونز" الذي يحصل عليه الباحث بالتركيب بنسب معينة من النحاس والرصاص والقصدير [1].

وهكذا يتقلب الباحث بين التبسيط والتركيب، أو بين الاستقراء والاستنباط، فعن طريق الاستقراء يتعرف على الأجزاء ويحللها، وعن طريق الاستنباط يصل إلى النتائج ويركبها من جديد في ضوء ما توصل إليه من التحليل.

ومن هنا كان لا بد للباحث أن يضع نصب عينيه أن ينتهي في بحثه إلى نتائج عامة، أو إلى التعميم بعد الخوض في التفصيلات، فهو يطرح المشكلة، ثم يحللها ويشخص الداء، ثم يصف الدواء، وإذا وضع الباحث نصب عينيه هذه المنهجية وهو يقرأ ويجمع مادته العلمية، كانت قراءته نافعة ودقيقة، ولا يكون كحاطب ليل همه جمع النصوص دون تحليل وتركيب واستنتاج.

(١) راجع كتاب "فن القراءة" عز الدين فراج، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، سنة ١٩٧٩م وراجع كتاب "البحث العلمي بين الأصالة والمعاصرة" د. عبد الله سمك ط١ سنة ١٩٩٤م.

المطلب الثاني: مرحلة الصياغة

من أهم مراحل البحث العلمي مرحلة الكتابة أو الصياغة النهائية للبحث، ومع أهميتها فهي في غاية الصعوبة، وتمثل هذه المرحلة معاناة حقيقية للباحث، فهي أشبه بحالات الولادة الطبيعية، فتدوين المعلومات وصياغتها وتسجيل نتائج بحثك هو بحق ولادة حقيقية لأفكارك وأسلوبك، وميلاد جديد لشخصية الباحث العلمية، لذا كانت هذه المرحلة محل عناية الباحثين: وموضع اهتمام العلماء فوضعوا لها قواعد وضوابط تضمن سلامتها ونجاحها، والقواعد التي وضعها علماء البحث لهذه المرحلة كثيرة، ويمكن تضمينها في ثلاث نقاط رئيسية هي:

النقطة الأولى: قواعد الصياغة الأولى وطرق الاستفادة من النصوص.

النقطة الثانية: قواعد الأسلوب وعلامات الترقيم.

النقطة الثالثة: الشكل النهائي للبحث والاهتمام بالحواشي والفهارس.

وسنوضح هذه النقاط بشكل موجز في الصفحات التالية:

الفرع الأول: الصياغة الأولى وطرق الاستفادة من النصوص

أولاً: حول الكتابة:

إن الجهود التي بذلها الباحث في مرحلة القراءة وتجميع المادة العلمية هي بمثابة تمهيد لهذه المرحلة الخطيرة (مرحلة الكتابة)، فهي تمثل الثمرة لمجهود طويل من البحث والتنقيب، ولذلك فهي تحتاج إلى عناية خاصة من الباحث، وليست الكتابة عملية عشوائية، بل عملية لها أصولها وقواعدها سواء من ناحية التنظيم، أو من ناحية الأسلوب، أو قواعد اللغة العربية، أو من ناحية قواعد الإملاء والترقيم... إلخ، ومن هنا كانت الكتابة وعملية إخراج البحث في صورته النهائية، بعد أن كان كمًا من الأفكار والنصوص المتفرقة، هي أكبر دليل على شخصية الباحث، وهي أشبه بعملية الولادة والإبداع.

وقبل أن يبدأ الباحث بعملية الكتابة، عليه أولاً أن يقوم بعملية فرز ومراجعة، أو عملية تصفية للنصوص التي جمعها، فيستبعد منها المكرر، ويستبعد منها ما لا يتصل بالموضوع وهكذا...

ثم يقوم بعد عملية الفرز هذه، بتصنيف النصوص وفق خطته المرسومة من قبل في البحث، فيضع النصوص في مواضعها من كل باب ومن كل فصل ومن كل مبحث ومن كل مطلب، بحيث إذا شرع في الكتابة، فسيجد عند كل جزئية من بحثه ما يخدمها من النصوص والاستشهادات، وإذا كان الباحث أثناء القراءة يقوم بتصنيف النصوص ويضعها في مواضعها وفق خطته، إلا أنه يتحتم عليه قبل الشروع في الكتابة القيام بإعادة النظر مرة ثانية في تلك النصوص وإعادة تصنيفها وتجزئتها بدقة.

وبعد عملية الفرز والمراجعة والتنظيم للنصوص، وبعد عملية القراءة والاستيعاب والهضم الكامل لكل أفكار البحث وأجزائه ونصوصه يبدأ الباحث بالكتابة، وعرض ما لديه وفق أصول الكتابة العلمية.

ثانيًا: طرق الاستفادة من النصوص :

* وأهم شيء ننبه الباحث إليه هو: كيفية الاستفادة من النصوص، فهناك عدة طرق للاستفادة من النص بحيث يستفيد الباحث من المادة العلمية التي جمعها يثري بها بحثه، وهذا بيان موجز لطرق الاستفادة من النصوص والتي تتمثل فيما يلي:

(١) الطريقة الأولى: نقل النص بدون تصرف فيه:

ولا بد في البحث العلمي من أدلة وبراهين تشهد لنتائج وأفكار الباحث، وهذه النصوص المنقولة، هي بمثابة الدليل والبرهان على ما يقوله الباحث، وهي تعد وثائق البحث العلمي، فقد ينقل الباحث النص ـ مزز ويدعم به رأيه، وقد ينقل النص ليقيم به الحجة على خطأ صاحبه، حينما يكون في مجال المعارضة لهذا الرأي، بحيث يقيم شاهدًا من كلام المؤلف على خطئه.

وعملية النص المنقول بحذافيره تحتاج إلى ضوابط في البحث العلمي، فلا بد أن يتأكد من صحة نسبة النص إلى صاحبه، وهذا يتطلب الرجوع إلى المصدر الأول له- كما أشرنا سابقًا-، ولا بد أن يميز هذا النص المقتبس عن سائر كلامه فيضعه بين قوسين حتى تعرف بدايته ونهايته، ومن الأخطاء القاتلة في البحث العلمي عدم التنصيص، فليحذر الباحث من الإهمال في وضع النصوص المقتبسة بين علامتي تنصيص حتى تميز عن غيرها مع الإحالة في الهامش إلى بيان مصدرها ومرجعها وتوثيق النقل.

وإذا أراد الباحث أن يحذف شيئًا من النص لأنه غير داخل في الموضوع فعليه أن يضع عددًا من النقاط بين قوسين هكذا (...) حتى يعلم القارئ بأن كلامًا استبعد من النص المنقول، وينبغي أن يكون النص المقتبس على قدر الاستشهاد، وألا يطول حجمه جدًا، وإذا احتاج- لضرورة البحث- إلى كتابة نص طويل فيجعله بنمط مخالف لكتابة الرسالة، وبنسق مخالف عن الكتابة العادية حتى يتميز للقارئ.

وننبه الباحث إلى ضرورة الاعتداد بشخصيته العلمية، فلا يتحول إلى أسير للنصوص، ولا مجرد ناقل وجامع لها، ولكن عليه أن يبرز شخصيته في البحث، وأقل شيء يفعله أن يقدم للنص بما يكشف عن مقصوده، وأن يعلق عليه تأييدًا أو رفضًا أو تحفظًا، وأن يكشف عن غوامضه في العبارات والكلمات والمصطلحات، وإذا كان في مجال الدراسة المقارنة فعليه أن يقابله بنص آخر يُظهر به مواضع المخالفة أو المعارضة.

ثم عليه: أن يتعدى هذه المرحلة إلى مرحلة النقد والتقويم والاستنتاج، فلا يأخذ الأفكار والنصوص على علتها وإنما يقوم بتحليلها وتقويمها والاستنتاج منها ويقدم معارف جديدة.

(٢) الطريقة الثانية: اقتباس النص عن طريق التلخيص:

وهذه الطريقة في غاية الأهمية للباحث، لأنه من خلالها يعرض آراء الآخرين وأفكارهم بطريقة موجزة، تدل على سعة مدارك الباحث، ومقدرته الفذة على اختزال النصوص وتمكنه من اللغة، وحسن عرض الأفكار بدون خلل أو اضطراب.

والتلخيص في مفهومه هو "إبراز النص الأصلي في عدد قليل من الكلمات مع الحفاظ على جوهر الموضوع المكتوب" فنحن حين نلخص عبارة، فإننا نستخلص منها الفكرة الأساسية التي يتضمنها، أو هو: القدرة على إعادة صياغة محتوى مادة

مقروءة أو مسموعة بطريقة مختصرة من حيث حجم الكلمات والعبارات والفقرات مع المحافظة على مضمون هذا المحتوى.

والتلخيص يتطلب من الباحث أولاً: الاستيعاب الدقيق لمحتوى الموضوع المراد تلخيصه، وتحديد الفكرة المحورية التي يدور حولها النص الأصلي، وتحديد الأفكار الجزئية التي تتألف منها الفكرة المحورية، وكذلك التفصيلات التي تتفرع عن كل فكرة رئيسية.

كما يتطلب من الباحث ثانيًا: تحديد المساحة التي يعرض فيها التلخيص فقد تكون مساحة محدودة جدًا لا تحتمل سوى عرض الفكرة المحورية فقط، وقد تتسع لعرض الأفكار الجزئية، وبناء على تحديد المساحة، يكون عرض التلخيص.

كما يتطلب من الباحث ثالثًا: أن يتحرر من عبارة النص الأصلي، وأن يصوغ الملخص بأسلوبه هو، وهذا يحتاج إلى قدرة عالية على التعبير، فلو أنه التقط جملاً من النص وربط بينها فلا يعد ذلك تلخيصًا وإنما يكون اقتباسًا، وربما أفسد المعنى بهذه الطريقة، فالتلخيص يقوم على استيعاب النص وكتابته بأسلوبه هو، وليس بعبارات المؤلف الأصلي.

وكما يتطلب رابعًا: الأمانة في عرض الأفكار، وأن ينصف المؤلف في عرض أفكاره مهما كانت هذه الأفكار مختلفة عن أفكاره وآرائه، مع ضرورة الإحالة في الهامش إلى مصدر النص الأصلي وتوثيقه، ونسوق نموذجًا على التلخيص فنعرض النص الأصلي وهو مكون من (٧٣) ثلاث وسبعين كلمة، ثم نلخصه في (٢٢) اثنتين وعشرين كلمة، وإليك المثال:

النص الأصلي: [وكان الشعر جماع القيم الفنية عند العرب، إذ لم يكن لهم في الجاهلية ما عرف للأمم الأخرى من فنون التصوير والنحت، بل اقتصر التعبير لهم

في الجاهلية ما عرف للأمم الأخرى من فنون التصوير والنحت، بل اقتصر التعبير الفني عندهم على الفن القولي من خطابة وشعر، وكان نبوغهم في باب الشعر أقوى بكثير من نبوغهم في باب الخطابة، فغلب عليها، حتى صار علم العرب الأول، وجريدة عصرهم، حررها الشعراء نظمًا كالدرر، وقد ضمنوه كل ما تمثل في عصرهم من قيم اجتماعية، أو اقتصادية أو صور طبيعية].

التلخيص: تميز العرب في الجاهلية بفنون القول، وخاصة جانب الشعر منه حيث افتقدوا وسائل التعبير الأخرى، فأصبح الشعر ديوان قيمهم وسجل حياتهم [1].

(٣) الطريقة الثالثة: الاقتباس من النص:

وهذه الطريقة، تتطلب من الباحث مهارة عالية، لأنها تجمع بين الطريقتين السابقتين، حيث يقوم الباحث بعرض فكرة المؤلف صاحب النص مع اقتباس بعض العبارات أو الكلمات للمؤلف الأصلي، وقد يقوم باقتباس الفكرة وحدها.

وغالبًا ما يلجأ الباحث إلى هذه الطريقة حينما يكون النص مكتوبًا بلغة صعبة على الفهم، فيحاول الباحث تبسيط هذا الأسلوب بعبارته هو، أو يكون النص موجزًا جدًا، لا تتضح فيه الفكرة للقارئ العادي، فيحاول الباحث شرحها وبسطها بعبارته هو، مستعينًا باقتباس بعض كلمات المؤلف الأصلي، وهذه الطريقة، يحدث فيها حذف لبعض النص، أو أكثره، ولهذا ينبغي أن يوثق هذه الفكرة، بالإحالة في الهامش إلى المصدر الأصلي مع التنويه إلى أنه نقل النص بتصرف أو نقل الفكرة وهكذا...

(١) راجع كتاب "عالم الكتب والقراءة والمكتبات" محمد البنهاوي، جدة سنة ١٩٨٣م.

والهدف من طريقة التلخيص، وطريقة الاقتباس بإعادة الصياغة: هو التقليل من حجم النقول النصية في الرسالة حيث لا يوجد ما يدعو لها، مع إبراز قدرات الباحث وبناء شخصيته العلمية على الفهم الدقيق للنصوص، والتعبير الجيد عنها.

الفرع الثاني: قواعد الأسلوب وعلامات الترقيم

إن كتابة البحث العلمي تختلف عن الكتابة العادية، فلها أسلوبها المميز، ولها لغتها الرصينة، ولها منحاها الموضوعي، ولها قواعدها الإملائية والنحوية الدقيقة جدًا، حيث يحاسب الباحث على كل خطأ في رسالته؛ فهو يحاسب على أخطائه المنهجية، وعلى أخطائه العلمية، وعلى أخطائه الإملائية، وعلى أخطائه اللغوية والنحوية... إلخ.

ولهذا ينبغي على الباحث عند الصياغة أن يكون دقيقًا في كل شيء، وتتمثل هذه الدقة في كثير من الضوابط ننبه الباحث إلى أبرزها وهي [1]:

١- معرفة اللغة ومراعاة قواعدها البلاغية والنحوية الصرفية.

٢- وضوح الأسلوب ورصانته، فلا يكون معقدًا، ولا يكون ركيكًا، بل يكون دقيقًا في التعبير، بعيدًا عن التعميم والإنشاء.

٣- الاقتصاد في التعبير على قدر المطلوب، مع البعد عن الإيجاز المخل، وعن الإطناب الممل، والحذر من الإسهاب أو الغموض.

٤- البعد عن تكرار الأفكار أو تكرار النصوص أو العبارات، والحرص على خلو البحث من الحشو والتكرار، حيث إن الحشو في الرسالة يضعفها ويفتح بابًا من الجدل مع المناقشين.

(١) راجع كتاب "البحث العلمي" ص٩٤- ٩٦، د. سعد الدين صالح- مرجع سابق.

٥- مراعاة الترتيب المنطقي للأفكار، بحيث تسلم الأفكار بعضها لبعض، وما تأخر يكون نتيجة لما تقدم، وتأخذ الأفكار والمعاني نسقًا مترابطًا، وتتسلسل خلف بعضها في تنظيم دقيق.

٦- الحرص على الوحدة الموضوعية للبحث ووحدة الأسلوب، بحيث تكون الصياغة على نسق واحد، وفي درجة واحدة، ولا يشعر القارئ بتفاوت الأسلوب، ولا اضطراب المعاني والأفكار.

وهذا يستدعي من الباحث ضرورة الاتصال في الكتابة وعدم الانقطاع الكبير عند الصياغة حتى لا يختل مستوى الأسلوب واسترسال الأفكار وتنظيمها.

٧- مراعاة الأسلوب العلمي في عرض الأفكار والقضايا، وتقسيم الأفكار إلى وحدات وإبرازها، في صورة أرقام، أو رموز. حتى يتحاشى التعميم ويبرز أفكاره في ضوء التحليل والتجزئة- كما أشرنا من قبل- خاصة- في مفتتح المباحث والفصول. فيجب عليه أن يحدد في إيجاز النقاط التي يتناولها بالتحليل والبيان أثناء الشرح.

٨- مراعاة علامات الترقيم، وهي مهمة جدًا، وينبغي أن يحرص عليه الباحث، فهي أشبه بمفاتيح المعاني، فكل علامة تدل على وضع معين للعبارة وهي تتمثل في الآتي:

أ – النقطة (.) وتوضع في نهاية الجملة التامة المعنى، وفي نهاية الفقرات.

ب- الفاصلة (،) وتوضع بعد لفظ المنادى، وبين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب، وبين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل المسافة بينها مثل "ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار"، وبعد الجملتين المرتبطتين في الإعراب والمعنى مثل "إن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ".

ج- الفاصلة المنقوطة (؛) وتوضع بعد جملة ما بعدها سبب فيها.

د- النقطتان (:) وتوضعان بين القول والمقول، وبين الشيء وأقسامه، وقبل الأمثلة التي توضح قاعدة.

هـ- علامة الاستفهام (؟) وتوضع بعد الاستفسار والسؤال.

ز- علامة التعجب (!) وتوضع بعد الانفعال والاستغراب من الشيء ولمزيد من التفاصيل راجع كتاب قواعد الإملاء [1].

الفرع الثالث: الشكل النهائي للبحث والاهتمام بالحواشي [2].

بعد الانتهاء من المراحل السابقة: لا بد من عناية الباحث بالشكل النهائي للبحث، ومراعاة الشكل العام للبحث يتضمن ثلاثة أقسام رئيسية وهي تمثل بداية البحث، وصلبه، ونهايته.

أما بداية البحث: فتشمل الصفحات الأولى وهي:

أ – **صفحة العنوان:** وهي أول ما يقابل القارئ، وعنوان الرسالة هو لب البحث وجوهره، لذا ينبغي العناية به، وأن تتم صياغته في إيجاز، وأن يكون معبرًا عن الموضوع، وأن يكون جديدًا مبتكرًا يحمل الطابع العلمي الرصين.

وفي هذه الصفحة يكتب عنوان البحث، والدرجة العلمية، واسم القسم والكلية والجامعة، واسم الباحث، والمشرف، وتاريخ تقديم البحث.

ب– **صفحة الشكر:** وفيها يقدم الباحث الشكر لكل من أسدى إليه معروفًا، وأعانه في بحثه سواء من الأفراد أو الهيئات والمؤسسات العلمية، وإذا كانت هذه

---

(١) راجع في ذلك كتاب "نتيجة الإملاء" للشيخ مصطفى عناني.

(٢) راجع في ذلك كتاب "منهجية البحث الأكاديمي" ص ٦٦ وما بعدها، د. ظفر الإسلام خان، مرجع سابق.

الصفحة أشبه بلمسة وفاء واعتراف بالجميل لأهل الفضل: فينبغي فيها الإيجاز وعدم الإفراط.

ج- **صفحة المقدمة:** وتتضمن المقدمة استفتاحًا، ونبذة مختصرة عن البحث يبين فيها الباحث أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف الدراسة، ومنهج الدراسة، وأدوات البحث، والدراسات السابقة حول الموضوع، وعلاقة البحث بها والجديد الذي ينفرد بتقديمه، وبيان مصطلحات البحث وتحليل العنوان وتوضيح مفاهيمه، ثم بيان مشتملات البحث وخطته.

د- **صفحة التمهيد:** ويتضمن التمهيد في كثير من البحوث العلمية دراسة موجزة عن جزئية أو عدة أجزاء ترتبط بالبحث وليست صلبًا منه، وإنما تكون بمثابة التوطئة أو مدخل للبحث، وعلى سبيل المثال: لو أن باحثًا سجل موضوعه حول [اليقظة الإسلامية المعاصرة (دراسة وتقويم)] فإنه يحتاج إلى تمهيد أو مدخل عن مسيرة اليقظة الإسلامية عبر العصور التاريخية، ولذلك يتضمن التمهيد "نبذة تاريخية عن اليقظة عبر العصور الماضية".

أما صلب البحث: فيشمل الأجزاء الرئيسية للبحث من أبواب وفصول ومباحث ومطالب ومسائل أو مقاصد، وهذه الأجزاء هي جوهر البحث ولبه ومضمونه، وعلى الباحث أن يراعي في تقسيمات البحث التوازن بين أجزائه طولاً وقصرًا، وإبراز العناوين الرئيسية والفرعية بشكل يتناسب مع طبيعة الموضوع.

أما نهاية البحث: فتشمل الخاتمة والملحقات والفهارس، والخاتمة تمثل المرآة الحقيقية لمستوى الباحث، فهي خلاصة فكرة وزبدة دراسته، لذا ينبغي العناية بها. وصياغتها بأسلوب فائق ومعبر عن محتويات البحث وخلاصته.

وخاتمة البحث: يسجل فيها الباحث أيضًا أهم ما توصل إليه من نتائج مشفوعة بأدلتها، ويسجل فيها توصياته واقتراحاته من الحلول التي يراها الباحث بشكل محدد، ويمكن تطبيقها، وما يفترض من موضوعات جديرة بالدراسة في ميدان التخصص.

أما الملاحق: فهي معلومات مفصلة حول أمور معينة، قد أشار إليها الباحث أثناء بحثه ولم يذكرها خشية التطويل أو الانقطاع في صلب البحث واتصال موضوعاته فيذكرها الباحث في نهاية البحث بغية الفائدة وزيادة في الإيضاح مثل الوثائق، والجداول، وبعض الإحصاءات، وبعض التوصيات في المؤتمرات... إلخ.

أما الفهارس: فهي تمثل كشاف البحث، وتمثل قائمة أبجدية، ودليلاً هاديًا أو مفتاحًا يساهم في الوصول إلى المعلومات الموجودة في صلب الرسالة، ويشمل فهارس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار من أقوال الصحابة والتابعين والأئمة، وبيان عن الفرق والمذاهب، والملل والنحل... إلخ، ويذكر الباحث مواضع ورودها في البحث سواء أكانت في صلب البحث أم في الحواشي والهوامش.

ومن بين الفهارس: قائمة المراجع وفهرس الموضوعات التفصيلي.

وقائمة المراجع أو ثبت المصادر، يذكر فيه الباحث كل ما اعتمد عليه في رسالته سواء أكانت مصادر أصلية أم ثانوية، وللباحث في تصنيفها عدة طرق يتخير منها ما يراه مناسبًا لطبيعة بحثه على النحو الآتي:

١- التصنيف حسب الموضوعات: الدراسات القرآنية، الحديث، الفقه، التاريخ، ...إلخ، مع الترتيب الأبجدي لكل فن فيها.

٢- التصنيف حسب عناوينها مرتبًا إياها أبجديًا.

٣- التصنيف حسب أسماء المؤلفين.

٤- التصنيف حسب ترتيبها الزمني، الأقدم فالأحدث.

٥- التصنيف حسب أهميتها، الأصلية ثم الثانوية.

٦- التصنيف حسب النشر وعدمه، فيذكر المنشور والمطبوع أولاً، ثم يذكر غير المنشور كالرسائل الجامعية والمخطوطات... إلخ.

المهم أن يصنف الباحث مراجعه، حسب ما يراه مناسبًا، بحيث تكون دليلاً للقارئ، ونوعًا من التوثيق العلمي في رسالته.

المطلب الثالث

بعض النصائح التي ينبغي أن يسترشد بها الباحث

أولاً: عدم تجاهل الباحث للأدلة المضادة أثناء عرضه للآراء المخالفة فينبغي على الباحث أن يكون أمينًا في عرض أدلة وحجج الخصوم، ثم يقوم بتفنيدها، فالهدف من البحث هو الوصول إلى الحقائق وليس تصيد الأخطاء وتدليس الآراء.

ثانيًا: الدقة في استخلاص النتائج، فلا يقدم دعوى بلا دليل، ولا يسوق نتيجة بدون برهان، وكما يقول علماء البحث والمناظرة [إذا كنت ناقلاً فالصحة، وإذا كنت مدعيًا فالدليل].

ثالثًا: أن يحذر التناقض في كلامه، فلا ينقض في موضع ما أبرمه في موضع آخر، وإنما عليه التثبت والتحري في كل ما يقوله.

رابعًا: التحلي بالخلق الكريم في البحث، فيتجنب العبارات الجارحة، ويتجنب الغرور، والطعن في الخصوم، وغير ذلك مما سبق بيانه في ضوابط البحث وصفات الباحث.

خامسًا: مراعاة التوثيق العلمي وعدم اغتصاب الآراء، وسرقة النصوص، فقيمة البحث في التوثيق، وقيمة الباحث في أمانته العلمية.

والتوثيق قد يكون في المقدمة. حيث يذكر الباحث أهم المصادر التي استفاد منها، واستعان بها في بحثه، وقد يكون التوثيق في نهاية البحث بثبت المراجع الذي يجمع فيه الباحث كل ما اعتمد عليه في بحثه من مصادر ومراجع.

وقد يكون التوثيق في الهامش، وهو عبارة عن ذكر المصادر والمراجع في هامش الصفحة مقرونة بموضع النص المنقول، وهذا النوع في الحقيقة هو صلب التوثيق،

وعمدة البحث العلمي، وينبغي على الباحث أن يضع رقمًا عند نهاية النص المذكور في صلب البحث، ثم يحيل عليه في الهامش صفحة بصفحة وهذا الترقيم المسلسل لكل صفحة أفضل الطرق في البحث العلمي، لأنه يؤدي إلى التوثق من المعلومة بشكل سريع ومباشر، بدل أن يكون في نهاية الفصل أو نهاية الرسالة، فيؤدي إلى الانقطاع بين النص ومصدره، أو التعب في متابعة المصادر في نهاية الفصل أو الرسالة، والباحث مطالب بذكر المرجع في الهامش متى استفاد من النص سواء نقله بحذافيره أم لخصه، أم اقتبس منه، وعليه أن يذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة ورقم الجزء، وتاريخ الطبعة ومكانها، ... إلخ ما بيّناه سابقًا في قضية التوثيق العلمي.

والهوامش: في البحث العلمي لها دور كبير في خدمة البحث ويستخدمها الباحث في كثير من أغراض البحث مثل:

١- **التوسع في شرح نقطة** أو عبارة وردت في النص العام للبحث، حيث يلجأ الباحث إلى الهامش حينما يشعر بأن شرحًا كهذا يخل بانسياب النص وقد يقطع الفكرة العامة في النص.

٢- **التحفظ حول ما ورد في النص العام**، وخاصة إذا وجد رأيًا آخر يخالفه، ويلجأ الباحث إلى الهامش حينما يرى أن هذا التحفظ عرضي في البحث وليس من صلب الموضوع.

٣- عند إيراد اقتباس من مصدر أولي، يدعم به ما ورد في النص العام للبحث، أو إضافة نقطة ثانوية تتعلق بموضوع الحوار في صلب النص، ويلجأ الباحث إلى الهامش حتى لا ينقطع استرسال الأفكار.

٤- **عند التوثيق للنصوص**، وهو صلب الهامش، والغرض الأساسي منه في البحوث

الأكاديمية. فهو موضع الإحالة في التوثيق للنصوص، وكما ذكرنا: أن البحوث الأكاديمية يفضل فيها توثيق النصوص صفحة بصفحة، وليس في نهاية الفصل أو الرسالة كما جرت العادة في بعض الكتب العلمية.

٥- ينبغي على الباحث أن يحدد طرق الإحالة في الهامش ويحدد مصطلحاته الثابتة في الإحالة، وعلى سبيل المثال:

أ – يستخدم كلمة (**انظر**) إذا كان قد استفاد من الفكرة أو تصرف فيها.

ب- يستخدم كلمة (**راجع**) إذا كان يريد إحالة القارئ إلى مزيد من المعرفة عن مصادر أخرى تناولت نفس الموضوع.

ج- يستخدم كلمة (**قارن**) إذا كان يريد بيان الآراء المخالفة لرأيه من باب استعياب الأفكار والآراء حول الموضوع.

د- يستخدم عبارة (اسم المؤلف، أو اسم الكتاب) إذا كان قد نقل النص بحذافيره، مع مراعاة استيفاء التوثيق للمراجع حسب ما تقدم ذكره.

سادسًا: وأخيرًا: أنصح الباحث بالإخلاص في بحثه، والتجرد في طلب العلم حتى يكون له ذخرًا في الدنيا ونافعًا له في الآخرة، فما كان لله دام واتصل، وما كان لغير الله انقطع وانفصم، فإخلاص الأعمال والنيات سر نجاح الإنسان، وينبغي أن يتحلى بهما كل مسلم، وخاصة كل باحث وعالم.

اللهم ارزقنا الإخلاص، وارزقنا ثمرة العلم، واجعله حجة لنا لا علينا آمين... والحمد لله رب العالمين.

أسئلة التقويم الذاتي

اختر الإجابة أو الإجابات الصحيحة:

س١: تمر مرحلة إعداد وتجهيز البحث العلمي بخطوات متتالية تبدأ بالخطوة الأولى وهي:

أ – القراءة وجمع المادة العلمية.

ب– حصر مصادر البحث ومراجعه.

ج– اختيار الموضوع وتحديد المشكلة.

س٢: من الإرشادات الهامة للباحث في خطوة اختيار الموضوع.

أ – أن يتعمق الباحث في مجال تخصصه.

ب– الاهتمام بحضور المناقشات العلمية للرسائل والندوات والمؤتمرات الصحية.

ج– قراءة المجالات المتخصصة.

س٣: القراءة أهم وسيلة للحصول على المعلومات وهي تنقسم إلى أنماط أربع منها:

أ – القراءة الترفيهية. ب– القراءة المستوعبة. ج– القراءة النقدية.

س٤: من أهم طرق الاستفادة من النصوص:

أ – نقل النص بدون تصرف فيه. ب– الاقتباس.

ج– الإضافة والتعديل والحذف في النص.

س٥: من أهم النصائح التي يسترشد بها الباحث:

أ – عدم تجاهل الأدلة المضادة. ب– الدقة في استخلاص النتائج.

ج– التحلي بالخلق الكريم. د– عدم مراعاة التوثيق العلمي واغتصاب الآراء.

الخلاصة

مراحل وخطوات إعداد البحث
المكتبة وأدوات البحث
* لتعدد أوجه الأهمية للمكتبة ومنها:
١- الوقوف على دراسة مسحية للبحوث.
٢- اعتماد الباحث على نفسه في اختيار موضوعه الذي يناسبه
٣- إنجاز البحث وعدم التأخر فيه.
* التصنيف: هو ترتيب مصادر المعلومات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد على الرف وبحيث ترتب الموضوعات ترتيبًا منهجيًا يقدم فيه العام على الخاص.
* الفهرسة: تعني قائمة بما تحتويه المكتبة من مصادر المعلومات مرتبة بطريقة معينة ليسهل الوصول إلى كل مادة بسرعة، وتنقسم إلى نوعين:
أ- فهرسة وصفية. ب- فهرسة موضوعية.
* أدوات البحث العلمي الأخرى: الملاحظة - العينة - الاستبانة- المقابلة- المختبرات والأجهزة العلمية.

تابع الخلاصة

التعريف بالمصطلحات

* **التصنيف:** يعني ترتيب مصادر المعلومات، بحيث تكون جميع مصادر المعلومات ذات الموضوع الواحد في مكان واحد على الرف، وبحيث ترتب الموضوعات ترتيبًا منهجيًا يقدم فيه العام على الخاص يسهل معرفة مكان كل كتاب يبحث عنه القارئ.

* **الفهرسة:** تعني قائمة بما تحتويه المكتبة من مصادر المعلومات مرتبة بطريقة معينة ليسهل الوصول إلى كل مادة بسرعة.

* **أداة الملاحظة:** هي وسيلة من وسائل تجميع البيانات ورصد الظواهر الاجتماعية والطبيعية.

* **الاستبيان:** يعني وسيلة لتجميع الآراء والاتجاهات حول موضوع معين.

* **المقابلة:** هو استفتاء شفوي يقوم بإجرائه الباحث حول موضوعه.

* **المصادر:** هي أدلة وشهادات أولية ألفها وأدلى بها أصحابها بناء على ما مروا به أو شاهدوه من تجارب وأحداث وأفكار.

* **المراجع:** هي جهد بشري يعتمد مباشرة على نتائج جهود الآخرين.

* **التحليل:** هو عملية عقلية يقوم بها الباحث من أجل تبسيط القضية المركزية وتجزئتها إلى عناصر بسيطة من أجل التعرف على خصائص كل عنصر على حدة، وإدراك العلاقة والنسبة بينه وبين العناصر الأخرى.

* **التركيب:** هو عملية عقلية يستعين بها الباحث للتأكد من صحة نتائجه التي انتهى إليها التحليل.

* **التلخيص:** هو إبراز النص الأصلي في عدد قليل من الكلمات مع الحفاظ على جوهر الموضوع المكتوب.

الاختبار البعدي للوحدة

س١: أجب عن الأسئلة الآتية:

١- اذكر اثنين من أوجه أهمية المكتبة في حياة الباحث؟

٢- تكلم عن ريادة المسلمين في مجال التصنيف والفهرسة؟

٣- اذكر ثلاثة إرشادات يجب مراعاتها في مرحلة اختيار الموضوع؟

٤- اذكر ثلاثًا من أدوات البحث الأخرى غير المكتبة؟

س٢: ضع علامة (✓) أو علامة (×)

١- القراءة النقدية هي إحدى صور القراءة ( )

٢- نقل النص بدون تصرف فيه ليس أحد طرق الاستفادة من النصوص ( )

٣- يجب على الباحث عدم تجاهل الأدلة المضادة عند عرضه للآراء ( )

٤- لا ينصح الباحث بالإخلاص في بحثه والتجرد للعلم ( )

س٣: عرف المصطلحات الآتية:

التصنيف- الفهرسة- التحليل- التركيب- التلخيص- الاقتباس.

أسئلة التقويم المستمر

س١: اكتب بإيجاز عن ريادة المسلمين في التصنيف والفهرسة مع ذكر بعض علماء المسلمين الذين برعوا في هذين المجالين .

كلمة الختام

وبعد: لقد طوفت بك أخي القارئ حول موضوع عميق الجذور، متشعب الأغصان، لكنه جد مهم، لأنه يربطنا بذاتنا الإسلامية ويعمق في النفوس أصالة أمتنا الفكرية والحضارية، وقد رأيت معي من خلال ما سبق:

كيف احتضن الإسلام العلم والعلماء، ودفع إلى البحث عن الحقيقة. وأزال من أمام العقل أستار الجهل، ومنع كل طريق في العلم يقوم على الوهم والخرافة. وصحح في الأذهان النظرة إلى الكون، ووضع أطر العلاقة بين الإنسان وبين الوجود المشهود في مسارها الصحيح، فضلاً عن كيفية الصلة بين الإنسان والوجود الغيبي، وبين محدودية علم الإنسان المأطور بإطار الزمان والمكان الحسيين، وكيف أن الوحي أكمل للإنسان دائرة المعرفة بما أوقفه عليه من أسرار عوالم الغيب وما وراء الطبيعة.

وكيف أن الإسلام اعتنى بمناهج البحث فائقة لأنها بمثابة الطرق المأمونة في الوصول إلى العلم الصحيح، فهو يدعو إلى التثبت في العلم، ويطالب بنصب الأدلة والبراهين على كل دعوى يدعيها الإنسان.

وتأسست المنهجية الإسلامية في البحث العلمي على يد أسلافنا الأوائل فنظّروا مناهج البحث. وطبقوها في مجال التوثيق للأخبار والمرويات، وفي مجال الاستدلال والاستنباط للقضايا والأحكام، وفي مجال الجدل والحوار، وفي مجال التجريب والاستقراء.

وقد تميزت المنهجية الإسلامية بمراعاة التناسب بين المنهج والمجال المعرفي، فكل مجال معرفي له منهج يناسب في البحث، بعكس المنهجيات الأخرى. فقد قامت على تحكيم منهج واحد في سائر المعارف، مما أوقعها في الخلط والارتباك، وهل إثبات

الغيبيات يكون عن طريق المنهج التجريبي كما فعل أصحابه في الغرب؟

هذا فضلاً عن التناسب بين المجال المعرفي وطاقة العقل، فما هو خارج نطاق العقل: لا ينبغي بحثه والخوض فيه لأنه مضيعة للطاقة والوقت.

وقد رأيت معي كيف تشعبت المناهج بناء على تنوع المعارف، وقد جعل علماء الإسلام للجانب المعرفي القائم على الإخبار والنقل، مناهج تناسبه، كما جعلوا للجانب المعرفي القائم على الاستدلال والاستنباط العقلي مناهج تناسبه.

وقد رأيت معي خطوات التوثيق للأخبار الشرعية عند علماء الحديث والخطوات التي سلكوها في التوثيق، وما أسفر عنه هذه المنهج الفريد من حماية السنة النبوية من الدس والتزييف، وتأليف العلوم حول السنة، والتي تعدّ- بحق- سياج الأمان والحماية لكل من تسول له نفسه النيل من السنة النبوية.

وإذا كان لعلماء السنة الحق في أن يتيهوا على العالم كله بمنهجهم الفريد، فإن لعلماء التاريخ الإسلامي الشرف والريادة في وضع قواعد النقد التاريخي للمرويات التاريخية، وقد أسفرت جهود ابن خلدون والتاج السبكي والحافظ السخاوي عن منهج التحليل التاريخي والذي يقوم على قانون المطابقة ومراعاة سنن العمران وقواعد الاجتماع البشري، وقياس الغائب على الشاهد، وغير ذلك. مما يحق معه لعلماء الإسلام أن يتيهوا به على المنهج التاريخي في الغرب.

وقد رأيت معي: تميز المنهجية البحثية في الإسلام على المنهجية الغربية في مجال التوثيق للأخبار والمرويات والمخطوطات. من خلال الموازنة التي عقدت بين المنهجين في قواعد النقد للسند، وقواعد النقد للمتن، وقواعد استعادة الوقائع وتركيب الأخبار.

أما الجانب المعرفي القائم على الاستدلال والاستنباط، فقد رأيت معي ذلك

المنهج الفذ عند علماء أصول الفقه من القياس بكل أنواعه: التمثيلي، والشمولي، والآية، والخلف، والسبر والتقسيم وغير ذلك من طرق الاستنباط وتحقيق المناط وتنقيحه، وشروط العلة، والتلازم والاطراد في وقوع الحوادث. وقد كان لعلماء الأصول شرف السبق والريادة في وضع منهج الاستنباط وكان للإمام الشافعي- رضي الله عنه- اليد الطولى في تنظير قواعد الاستنباط، وقيامها على أساسين هما: العلية والاطراد، وقد اتضح لك من خلال الموازنة بين قواعد الاستنباط عند علماء الأصول وبين قواعد الاستنباط في المنهج الغربي الذي وضعه الفيلسوف الفرنسي (رينيه ديكارت) في القرن السادس عشر، وبين قواعد الاستنباط في المنهج اليوناني عند أرسطو وما توجه إليه من نقد، أقول: قد تبين لنا بجلاء تفوق المنهج الإسلامي ووفاؤه بحاجة العقل ومراعاة الواقع، ولم يجنح إلى عالم المثال ولا إلى عالم الصور والتجريدات، فكان بحق منهجًا فريدًا ورائعًا وسابقًا على كثير من المناهج البشرية.

أما منهج التجريب والاستقراء، والذي كان بمثابة النقلة النوعية للفكر البشري من عالم التجريدات والتصورات الذهنية إلى عالم الواقع والطبيعة. ومعرفة الطريق للكشف عن السنن الإلهية في ظواهر الطبيعة والكونيات، وما أسفر عنه هذا المنهج في مجال التقدم الترهيب في علوم الكون والحياة. وكان بحق هو الشراع الذي عبرت به أوربا من عصر الظلام على عصر العلم والحضارة، بعد أن نقله روجر بيكون، العالم الإنجليزي من العربية إلى اللاتينية، ولكن للأسف الشديد، فقد نُقِلَ إلى الغرب مجردًا من ذاته الإسلامية فطاروا به على جناح واحد وهو جناح المادية.

وقد رأينا السبق في تنظير خطوات المنهج التجريبي وتطبيقاته على يد علمائنا الأوائل أمثال ابن الهيثم والخوارزمي، وابن حيان وغيرهم.

وقد حرصنا بعد عرض المنهج الصوري لأرسطو الذي- عده بعض الباحثين الغربيين المسؤول الأول عن تخلف أوربا عن ركب الحضارة عدة قرون، حرصنا على تقديم النقد الموضوعي والفريد لهذا المنهج اليوناني على يد شيخ الإسلام ابن تيمية، والذي لم يكتف بالنقد الهدمي، بل قام بعملية البناء الصحيح للمنهجية العلمية في الإسلام، من خلال منهجه الإنشائي وتوضيح الميزان القرآني في إقامة الأدلة ونصب البراهين.

ثم ختمنا مبحث المناهج بذكر المنهج الجدلي وهو طريق من طرق إثبات الحق، وقد رأينا ما تميز به هذه المنهج الإسلامي في أدب الحوار والمناظرة وقيامه على الجدال بالحسنى والتلطف بالخصم من أجل كسبه في صف الحق.

ثم طوفت بك أخي القارئ في مبحث عن أنواع البحوث واختلافها بناء على اختلاف كنهها، واختلاف مجالاتها، واختلاف أهدافها، واختلاف مناحيها، وكيف تعددت المناحي الخاصة في ميدان البحث العلمي، لكنها جميعًا تصب في إطار المناهج العامة التي ذكرناها.

وكان من روائع المنهج العلمي في الإسلام تلك الضوابط العلمية والخلقية للبحث والباحث العلمي، وآداب وصفات الباحث المسلم حتى نضمن للبحوث سلامة النتائج، وسلامة العواقب، ومن خلال عرض بعض القواعد المهمة في عملية البحث يتبين لك أهمية هذه الضوابط بشكل لا غنى عنه لأي باحث، فهل يستغني بحث عن نزاهة الباحث وتجرده من الأهواء؟ وهل يستغني بحث علمي عن التثبت والتحقق في كل خطوة من خطوات البحث؟ وهل يستغني بحث علمي عن التريث والتأني في إصدار الأحكام؟

وهل من مصلحة الباحث أن يخوض في موضوع يفوق طاقة العقل، ويخرج عن مقدور الإنسان؟

كما رأينا تفرد المنهجية العلمية في الإسلام بالضوابط الخلقية في البحث العلمي، وكيف أنها شيء فريد وخاص لا يوجد له نظير في المنهجيات الأخرى، رغم أهمية هذه الضوابط، وانظر معي أخي القارئ:

* أهمية اقتران البحث بالنية الصالحة والعمل النافع حتى تكون نتائجه خيرًا.
* وأهمية الأدب وعفة اللسان والقلم في ميدان البحث. حتى لا يضيع الوقت بين العلماء والباحثين في المهاترات وإفساد العلاقات.
* وأهمية الأمانة في نقل العلم والاعتراف لأهل الفضل والسبق بحقهم وما يسفر عنه ذلك، من الترابط والتواصل بين الأجيال.
* وأهمية الربط بين العلم والإيمان بالله تعالى، حتى ترتفع هامة الإنسان إلى الغاية العليا والشرف العظيم، وهو معرفة الخالق جل وعلا وحسن الصلة به تعالى.
* وأهمية إقرار الإنسان بضعفه ومحدودية علمه، وأنه بشر لم يؤت من العلم إلا القليل، وما يثمر عنه هذا الاعتراف والامتثال من التواضع وراحة البال، وتحقيق العبودية الصحيحة لله تعالى.

وإذا كنا قد رأينا عناية علماء الإسلام بمناهج البحث وضوابطه وآدابه، فإنهم لم يهملوا الرعاية لطلاب البحث العلمي فقعدوا القواعد، ورسموا الطريق، وأسدوا النصائح لطلاب الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) فبينوا مراحل وخطوات إعداد البحوث، وأرشدوا طلاب البحث إلى المكتبة، وأرشدوهم إلى نُظُمِ التصنيف والفهرسة داخل المكتبة حتى يسهل عليهم التعرف على المصادر والمراجع، وبينوا أدوات البحث الأخرى كالمقابلة والاستبانة، والعينة، وغير ذلك من أدوات البحث العلمي التي لا تستغني عنها بعض الدراسات الوصفية لجمع البيانات، وطرق قياس المعلومات.

ورأينا ريادة المسلمين في فن التصنيف والفهرسة ونبوغهم في هذا الميدان أمثال: الفارابي، والكندي، وابن النديم، وغيرهم.

كما وضع علماء البحث العلمي القواعد الإرشادية حول خطوات البحث العلمي في مرحلتي الإعداد، والصياغة، وبينوا كيف يختار الطالب الموضوع؟ وكيف يحدد مشكلة البحث؟ وكيف يحدد عنوانه بدقة؟ وكيف يرسم خطة البحث ويبين عن منهجه فيه؟ وكيف يحصر مصادره ومراجعه؟ وكيف تكون القراءة العلمية؟ وتجميع المادة العلمية اللازمة للبحث؟ وما ينبغي أن يتحلى به الباحث في هذه الخطوات، وكيف يتلافى كافة المعوقات التي تعترضه في بحثه.

كما بينوا للباحث أيضًا كيفية الصياغة العلمية الدقيقة التي تتوفر لها سلامة اللغة ورصانة التعبير، وقواعد الإملاء والترقيم، وكيفية التوثيق العلمي للبحث، وضوابط هذا التوثيق سواء أكان في الهامش أم في ثبت المراجع، وما ينبغي أن تكون عليه صورة البحث في شكله النهائي من التقسيم الدقيق لمحتوياته من المقدمة والتمهيد وجوهر البحث والخاتمة، وما تشتمل عليه من نتائج وتوصيات وما يكون من ملاحق وفهارس، وما مواصفات البحث السليم، وأطر العلاقة بين الباحث والمشرف، وغير ذلك مما هو في جملته زاد لطلاب البحوث، وإرشاد وهداية لمن أراد البحث عن الحقيقة، وأملي من هذا البحث. أن يحقق للقارئ المسلم، الاعتزاز بذاته الإسلامية، وتراثه الإسلامي، وأن يخرج من أسر التبعية الفكرية والانبهار بالحضارة الغربية، بعد أن رأى الريادة والتفوق المنهجي والعلمي لعلماء الإسلام.

ومعذرة أخي القارئ: إذا وجدت من هنات، فقد اجتهدت قدر طاقتي، وبذلت غاية جهدي، وكانت النية الحسنة تحدوني طول البحث، مع التزامي ما أمكن بقواعد المنهجية العلمية وضوابط البحث.

فإن كنت قد قاربت وسددت فبعون من الله وفضله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان، فليعذرني الناقدون في مواضع الزلل، وليصحح لي العارفون مواضع الخطأ.

سائلاً المولى عز وجل أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله في موازين حسناتي في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين.

المؤلف: حلمي صابر

مصر الجديدة، يناير ٢٠٠٠م

ثبت المراجع المستخدمة في الكتاب

بعد كتاب الله تعالى، وكتب التفسير، وكتب السنة، والمعاجم العربية:

١- أسس الفلسفة: د. توفيق الطويل، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢م.

٢- أساسيات البحث العلمي: د. حنان عيسى، د. غانم الشريف، دار الشروق، جدة ١٩٧٩م.

٣- أصول البحث العلمي ومناهجه: د. أحمد بدر، طبعة الكويت.

٤- ابن خلدون والفكر العربي المعاصر: الدار العربية للكتابة، ندوة تونس: ١٩٨٠م.

٥- البحث العلمي مناهجه وتقنياته: د. محمد زيان عمر، جدة، ١٩٨٣م.

٦- البحث العلمي ومناهجه النظرية: د/ سعد الدين صالح، مكتبة الصحابة، جدة، ١٩٩٣م.

٧- البحث العلمي بين الأصالة والمعاصرة، د. عبد الله سمك، ١٩٩٤م.

٨- تجديد الفكر الإسلامي: د. محسن عبد الحميد، دار الصحوة، القاهرة، ط١، ١٩٨٥م.

٩- تدريب الراوي للسيوطي: ط. الحلبي، القاهرة.

١٠- حقيقة الفكر الإسلامي: د. عبد الرحمن الزنيدي، دار المسلم، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.

١١- خصائص التصور الإسلامي ومقوماته: أ. سيد قطب، دار إحياء الكتب العربية، ط٢، القاهرة، ١٩٦٥م.

١٢- الدين في مواجهة العلم: وحيد الدين خان، المختار الإسلامي، ط٢، القاهرة، ١٩٧٣م.

١٣- الرد على المنطقيين: شيخ الإسلام ابن تيمية، بمباي، ط١، ١٩٤٧م.
١٤- الركائز العلمية والخلقية للبحث العلمي في الإسلام: د. محمد كمال جعفر، حولية كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، العدد الأول، ١٤٠١هـ.
١٥- السنة ومكانتها في التشريع الإسلام: د. مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، ط٢، بيروت.
١٦- ضوابط المعرفة: أ. عبد الرحمن الميداني، دار القلم بيروت، ط١، ١٩٨١م.
١٧- فضل الحضارة الإسلامية على الحضارة الغربية: د. عبد الله سمك، ط١، القاهرة، ١٩٩٢.
١٨- فن القراءة أ. عز الدين فراج، طبعة دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩م.
١٩- قواعد الفهرسة الوصفية: أ. محمد سعيد فودة، الكويت، ١٩٨٠م.
٢٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، طبعة القاهرة.
٢١- لمحات في المكتبة والبحث والمصادر: د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط ٧، ١٩٦٩.
٢٢- الكاشف للإمام الذهبي: تحقيق د. عزت عطية، د. موسى الموشى، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط١، ١٩٧٢.
٢٣- مدخل دراسة المراجع: د. عبد الستار الحلوجي، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م.
٢٤- محاضرات عن منهجية البحث العلمي: د. ظفر الإسلام خان، كلية الشريعة، الرياض، ١٩٩١م.
٢٥- مذكرة قاعة بحث: د. عمر عودة الخطيب، كلية الشريعة، الرياض، ١٩٩١م.
٢٦- مقدمة ابن خلدون: دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٩٨م.
٢٧- مجموع الفتاوى لابن تيمية: طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالسعودية.

٢٨- المجتمع الكويتية، عدد ١٠٩٣ لسنة ١٤١٤هـ.
٢٩- المناظرة وأهميتها في الدعوة: د. حلمي صابر، حولية كلية الدعوة، القاهرة، عدد ٧، لسنة ١٤١٢هـ.
٣٠- المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل: د. حلمي صابر، رابطة العالم الإسلامي، عدد ٩٢، لسنة ١٤٠٩هـ.
٣١- مناهج البحث العلمي عند مفكري الإسلام: د. علي سامي النشار، دار المعارف بمصر، ١٩٧٨م.
٣٢- مناهج البحث: د. غازي، مؤسسة الشباب الإسكندرية، طبعة أولى.
٣٣- المنهج وأصوله، وأنواعه ومكوناته، د. محمد حمدان، دار الرياض، السعودية، ١٩٨٢م.
٣٤- ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث: أ. حسين رشوان الهيئة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
٣٥- نتيجة الإملاء للشيخ مصطفى عناني.
٣٦- نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي، طبعة مؤسسة الرسالة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
* تقديم	٥
* الهدف العام	٩
* رسم توضيحي للكتاب	١٠
الوحدة الأولى	١١
مناهج البحث العلمي	
* الأهداف الخاصة	١١
* الرسم التوضيحي	١٣
* التمهيد ويشمل:	١٥
أولاً: التعريف بمنهج البحث العلمي.	١٥
ثانيًا: أهمية المنهج في الفكر الإسلامي.	٢٠
ثالثًا: تميز المنهجية الإسلامية على غيرها.	٢٣
رابعًا: الريادة الإسلامية في تنظير المناهج.	٢٧
مدخل عن التصنيف الإسلامي للمعرفة ومناهج البحث.	٣٣
* **المبحث الأول**: المناهج الرئيسية في البحث العلمي	٣٥
المطلب الأول: مناهج التوثيق.	٣٦
الفرع الأول: منهج توثيق الخبر الشرعي عند علماء السنة	٣٦
الفرع الثاني: منهج النقد التاريخي عند علماء المسلمين.	٤٥
الفرع الثالث: المنهج الاستردادي في الغرب.	٥٠
الفرع الرابع: الموازنة بين المنهج الإسلامي والمنهج الأوربي.	٥٦

الموضوع	الصفحة
أسئلة التقويم الذاتي	٦١
المطلب الثاني: مناهج الاستدلال والاستنباط.	٦٢
الفرع الأول: المنهج التجريبـــي وتطبيقاته.	٦٢
الفرع الثاني: المنهج الاستدلالي عند الأصوليين	٧٥
الفرع الثالث: منهج الاستنباط عند ديكارت.	٨٦
الفرع الرابع: المنطق الأرسطي والأسس التي قام عليها في الاستدلال	٩٠
الفرع الخامس: منهج الهدم والإنشاء عند ابن تيمية.	٩٥
النقطة الأولى: الجانب الهدمي.	٩٥
النقطة الثانية: الجانب الإنشائي عند ابن تيمية والميزان القرآني	١٠٣
الفرع السادس: المجال التطبيقي للمنهجية الإسلامية في العقائد والأحكام.	١٠٩
الفرع السابع: المنهج الجدلي وآداب الحوار والمناظرة.	١١٢
أسئلة التقويم الذاتي	١١٧
* **المبحث الثاني:** أنواع البحوث ومنحاها	١١٨
المطلب الأول: تصنيف البحوث من حيث طبيعتها.	١٢٠
المطلب الثاني: تصنيفها بحسب مجالات الدراسة.	١٢٢
المطلب الثالث: تصنيفها بحسب أهدافها	١٢٤
المطلب الرابع: تصنيفها بحسب مناحي البحث	١٢٦
المطلب الخامس: المنحى الفكري في البحوث الشرعية.	١٢٨
* أسئلة التقويم الذاتي.	١٣٠
* الخلاصة.	١٣١
* التعريف بالمصطلحات.	١٣٤
الاختبار البعدي للوحدة	١٣٦

الموضوع	الصفحة
الوحدة الثانية	١٣٩
ضوابط وآداب الباحث	
* المقدمة والأهداف الخاصة.	١٣٩
* الرسم التوضيحي للوحدة.	١٤٠
* **المبحث الأول**: الضوابط العلمية للباحث.	١٤١
المطلب الأول: أن يكون موضوع البحث في مقدور العقل الإنساني.	١٤١
المطلب الثاني: النزاهة وإنكار الذات.	١٤٥
المطلب الثالث: التثبت والتحقق.	١٤٧
المطلب الرابع: التأني في إصدار الأحكام.	١٥١
أسئلة التقويم الذاتي	١٥٥
* **المبحث الثاني**: الضوابط والآداب الخلقية للباحث.	١٥٦
المطلب الأول: اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع.	١٥٦
المطلب الثاني: عفة اللسان والقلم.	١٦٠
المطلب الثالث: الأمانة في البحث العلمي ونسبة الفضل إلى ذويه.	١٦٢
المطلب الرابع: الاعتراف بمحدودية علم الإنسان وضرورة التواضع لله عز وجل.	١٦٥
المطلب الخامس: الربط بين العلم والإيمان بالله تعالى	١٦٩
* أسئلة التقويم الذاتي	١٧٣

الموضوع	الصفحة
* الخلاصة.	١٧٤
* التعريف بالمصطلحات.	١٧٦
* الاختبار البعدي للوحدة.	١٧٧
الوحدة الثالثة	١٧٩
مراحل وخطوات إعداد البحث	
* المقدمة والأهداف الخاصة.	١٧٩
الرسم التوضيحي للوحدة.	١٨٠
* **المبحث الأول:** المكتبة وأدوات البحث.	١٨١
المطلب الأول: المكتبة وأهميتها.	١٨١
المطلب الثاني: أدوات البحث العلمي الأخرى.	١٨٩
١- الملاحظة.	١٨٩
٢- العينة.	١٩٠
٣- الاستبانة.	١٩١
٤- المقابلة.	١٩٢
٥- المختبرات والأجهزة العلمية.	١٩٤
* أسئلة التقويم الذاتي	١٩٥
* **المبحث الثاني:** خطوات البحث العلمي.	١٩٦
المطلب الأول: مرحلة الإعداد والتجهيز.	١٩٦
أولاً: اختيار الموضوع وتحديد المشكلة.	١٩٧

الموضوع	الصفحة
ثانيًا: تحديد عنوان البحث وخطته ومنهجه.	٢٠٣
ثالثًا: حصر مصادر البحث ومراجعه.	٢٠٥
رابعًا: القراءة وجمع المادة العلمية.	٢٠٩
المطلب الثاني: مرحلة الصياغة	٢١٥
الفرع الأول: الصياغة الأولى وطرق الاستفادة من النصوص.	٢١٦
الفرع الثاني: قواعد الأسلوب وعلامات الترقيم.	٢٢١
الفرع الثالث: الشكل النهائي للبحث والاهتمام بالحواشي	٢٢٣
المطلب الثالث: بعض النصائح التي ينبغي أن يسترشد بها الباحث.	٢٢٧
* أسئلة التقويم الذاتي	٢٣٠
* الخلاصة.	٢٣١
* التعريف بالمصطلحات.	٢٣٣
* الاختبار البعدي للوحدة.	٢٣٤
كلمة الختام.	٢٣٥
المراجع.	٢٤٢
الفهرس.	٢٤٥